فايز قزي

من ميشال عفلق إلى ميشال عون

تجارب في علاقة مستحيلة







فايــز قــزي

من ميشال عفلق إلى ميشال عون

تجارب في علاقة مستحيلة

١



رياض الريس للكتب والنشر
RIAD EL-RAYYES BOOKS

AN IMPOSSIBLE RELATION FROM MICHEL AFLAQ TO MICHEL AOUN

By
Fayez Kazzi

First Edition in January 2003

BEIRUT - LEBANON
info@elrayyesbooks.com • www.elrayyesbooks.com

ISBN 97 89953 21085 8

الغلاف: تصميم محمد حمادة
الطبعة الأولى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣

المحتويات

شهادتي في كتاب

لبنان والمسيحيون، العروبة والإسلام، جذور ومميزات، حَبِلَ بها تاريخنا السياسي الحديث، فولدت فروعاً وإشكالات لا تزال تبحث عن حل، متنقلة من همّ واهتمام، إلى غرام وانتقام، على المستويين الوطني والإقليمي. وبعد أن تعرضت تجربة «التعايش» بين هذه الجذور والمميزات، لضغط التدخلات الخارجية وصراع المصالح، عاد الاهتزاز إلى صورة الوطن والعيش، فعاد إلى الواجهة التناقض بين الإسلام والقومية عبر الأصولية الإسلامية، وبين لبنان «التجربة الفريدة» لوطن حضنه المسيحيون واخترعوه في الشرق، وبين القومية العربية وعروبة المسلمين إلى مستوى الفعل العسكري عبر العصبية.

ومثلُ الكثيرين ممن لم تجرفهم هذه الأصولية، ومن

موقعي الخاص، كلبناني، ماروني الولادة والنشأة، عربي العقيدة والنهج، عانيت من التكاذب الذي ينطق به الأصوليون وأشباه التقدميين لدى كل الطوائف اللبنانية «وأحزابها» والأنظمة السياسية العربية وتخلفها عن تكريس نظام التعايش بين الأقليات شعاراً ونهجاً سياسياً لحل هذه الإشكالات.

المسيحيون ولبنان، عناق حتى الاختناق، المسيحيون والعروبة خوف من الفرع الذي يطغى على الجذور. إنها العلاقة التي تبدو مستحيلة، والتي كانت دافعي للكتابة وعنواناً لكتابي الذي جاء ربما متأخر الشهادة ضد الجريمة المتعددة لأطراف، المتبدلة الصور، والمستمرة في النهج والزمن.

فما هي هذه الجذور والمميزات الذي يُعطي لها التعايش حلاً؟

تساؤلات عاشت في ضميري، وترجمتها عبر مسيرة ذاتية مرت بتجارب عديدة، من حزب البعث العربي الاشتراكي، إلى الحركة الوطنية اللبنانية، إلى الثورة الفلسطينية، فإلى تجربة ميشال عون. وكان ظاهر هذه التجارب ذاتياً وشخصياً إلّا أنها، واقعاً وفعلاً، تجربة الكثيرين من الشباب اللبناني والعربي، الذين يعيشون اليوم حالة السؤال فالإحباط، التي انتهت إليه تجاربي. ولعل المقصود من استعادتها وتدوينها المساهمة في استنهاض الهمم لإعادة فتح ملف الاجتهاد، والتجديد

لصياغة «عَقْد التعايش»، مؤسساً على علاقة ممكنة، بعد أن أصبحت مستحيلة بسبب الفشل المتكرر، الذي يضغط على الذاكرة الجماعية للشعوب العربية والأقليات المتساكنة معها في هذا الشرق.

وأظنني، كما الكثيرون من أبناء جيلي عشت هذه التجارب في الاتجاه الصحيح للتاريخ والتقدم. أما إذا وصف البعض، وربما من موقع المتفرج، تلك التجارب بأنها عكس التاريخ، وربما كانت اليوم كذلك، فهو وصف لاحق للفشل ومتأثر بنتائجه.

وتساءلت وكبر السؤال: هل أنا اليوم عائد من العروبة إلى الوطن باتجاه معاكس؟ أم أن العروبة قد بدلت مسارها وعادت إلى الإسلام، أحد فروعها، أم إلى الانهيار في المسالك الأصولية والعصر الإيراني مجدداً كما كانت عليه في عصر الصراع بينها وبين الشعوبية؟! وهل أن الأقليات، والمسيحيين، بنوع خاص، بدأوا يسيرون عكس التاريخ، أم أن العروبة والإسلام هما اللذان يسيران في الطريق المعاكس؟

اعتقدت سابقاً أن «الخطيئة» ملازمة للأقليات، ثم اكتشفت لاحقاً، وبعد التجربة، أنني لامست الحقيقة فقط باعتقادي وممارساتي. فالأقليات ولبنان ليسا مسؤولين بنسبة تزيد على نسبة مسؤولية الأكثرية والمحيط العربي عن عقدة الانفصال، فكان كتابي هذا محاولة لإعادة تثبيت هذه المسؤولية.

كتابي هذا ليس كتاب تاريخ، ولا فكر ولا سياسة. هو، بالدرجة الأولى، كتاب معاناة. وما يتضمنه هو حصيلة تجربة لوقائع وأحداث ومواقف، تداخل بها الوجدان، ولكنه لم يحجب بساطتها الساطعة التي هيمنت ولا تزال، على الواقع، أفرزت بالنتيجة الشك والاقتراب من الحقيقة وبلوغها ربما، رغم مرارتها.

ولا أخفي عن قارئي خلفيتها السياسية العامة والوجدانية الخاصة. فأنا لست متجرداً، بل انتسبت إلى مدرسة سياسية حزبية وتجارب مختلفة طبعت سلوكي وتفكيري حتى في هذا الكتاب، ولو بصورة غير مباشرة.

عندما بدأت الكتابة اعتقدت أنني سوف أنهيها بدعوة الأقليات الإثنية أو العرقية أو المذهبية، التي تعيش في البلدان العربية أو من تبقّى منها على الأقل، للبحث عن ذاتها في صيغة خارج القومية العربية، وخارج الأرض الممتدة من المحيط إلى الخليج، صيغة لبناء مجتمعها الخاص. واعتقدت أنني سأكتب راثياً الفكر القومي العربي، الذي انتهت محاولاته السياسية والمدنية للتخلص من القيود الدينية للوقوع في الأصولية الإسلامية. واعتقدت خاصة أنني سوف أدعو المسيحيين اللبنانيين لفسخ العقد الذي يربطهم بالمجموعات الدينية الأخرى، والذي اسمه العيش المشترك، وإعلان استحالة هذه العلاقة المتعثرة دائماً بدماء الشهداء عبر التاريخ، وكأنها مشروع نقيض فاشل للتجربة الصهيونية «الناجحة».

وعندما فرغت من الكتابة وعرضته على بعض الأصدقاء كان أكثرهم ناصحاً لي بعدم النشر لأنني قطعت كل الجسور مع الكثيرين من الأشخاص والجهات والفعاليات، ودخلت في حرم الممنوعات الشرقية.

ولأن التجارب الفاشلة التي كرست هذا الشعور عندي بقيت هي الصيغة الوحيدة المتوافرة للخروج من الاستحالة، ولأن المجتمع المدني الصحيح لن يقوم إلا بالتمرد على القيود الدينية المدنية، وهي في الشرق قيود إسلامية في معظمها، وإلّا بقيت الاستحالة في اختراع التوازن تولّد الصراع حتى الطلاق.

ولأنني أردت أن أصدق مع نفسي من جهة ولا أصدم مجتمعي من جهة مقابلة، فقد آثرت التريث عن النشر وانتظرت سنوات أراقب وامتحن شعوري ونزعتي لرثاء الفكر القومي، وما يترتب عليها من نتائج مهمة، ليس فقط على صعيد التجربة اللبنانية والعربية وحسب، بل على صعيد العلاقة ربما بين الإسلام وغيره من الأديان، علّني أجد أسباباً أخرى ذاتية غير شعور البعثي الذي تخلى عن مسيحيته ليبحث عن مجتمع قومي فأعادته دورة الواقع مهزوماً أمام استحالة التجربة، وعبثاً انتظرت وتأكدت من شكوكي لأن الخروج من قيودي السابقة لم تكن ردة إلى المسيحية بل للبحث عن حقيقة ما ضائعة، وإن كان قد شبّه للبعض وربما لي أيضاً عند بدء الكتابة، أنني عدت إلى الأصول المسيحية، فإنني أؤكد اليوم، وقد أنهيت الكتاب، أني كفرت بما

اكتسبت، وقد لا أصل إلى إيمان جديد بعد تجارب «فاشلة»، خلال ثلاثين سنة. ولكنني لم أرجع سياسياً إلى الطبع المسيحي الذي نشأت عليه وقربه، بل سأبقى في صفوف الكثيرين، أبحث مثلهم عن حل يبدو الآن مستحيلاً.

تريثت خمس سنوات عن النشر ثم أقدمت اليوم رغم استمرار المغامرة لأنني اعتبرت أن الوضع أصبح أكثر استقراراً منه قبل خمس سنوات والتجربة الجديدة للميثاق الوطني نضجت أكثر ليقرأ، وربما ليستوعب المهتمون تجاربي وكتابي، ويقبلوا النقد من دون حقد بل ليساهموا في النقاش والتغيير.

كتبت معاناتي هذه، رغم بساطتها، لإيماني بأن «للبسطاء» أيضاً حقاً بعرض معاناتهم، فهم الفعلة الحقيقيون الذين يكتبون التاريخ المسجل بأسماء «العظماء».

فدونت في القسم الأول:
تجربة شخصية انطلقت فيها من مسيحية ملتزمة إلى البعث والحركات القومية والتقدمية في لبنان والثورة الفلسطينية.
وفي القسم الثاني:
تجربة عامة ووطنية من ملف المهجرين إلى ميشال عون.

وفي نهاية الكتاب، حاولت أن أتساءل، ولو بيأس وتشاؤم، ما إذا كانت تلك التجارب ناقصة، أم فاشلة، أم مستحيلة؟

وإن يكن لكلّ من التجارب وقائعها ونتائجها المختلفة بالحجم والنوع، فهي تصب في نتيجة واحدة هي الفشل والاستحالة: لقد تركت حزب البعث واستعدت إيماني بلبنان الكيان والنظام، وبقيت مؤمناً «بالوطن العربي من المحيط إلى الخليج كهوية ومدى»، وحاولت تكرار التجربة معدلة مع ميشال عون متأثراً، بل مستفيداً من خبرة الفشل السابق. وكانت الاستحالة نصيب كل جهد.

وكبر السؤال، وحار الجواب: هل يجب أن أصل إلى التسليم النهائي والمطلق بهذه الاستحالة، وأقع في المنطق الأصولي وبناء المجتمع الخاص؟ أم يجب أن أكرر المحاولات متذرعاً بخطأ التجربة وأخطاء العلاقة الذاتية والمداخلات الخارجية؟ أم أحمل حقائبي وأرحل بعيداً ولو في الضبابية؟

أحكم على ماضيّ بقسوة محاولاً إسقاطه، وأعترف أن حبي للحق المطلق لم ينزع مني رغبة أكيدة في البحث عن حل خارج المعروض والمألوف.

ـ أطالب المسلمين، ومن منطق الشراكة الوطنية والقومية بالثورة على النظم المدنية الشرعية التقليدية الجامدة وتجاوز منطق الاجتهاد وانفتاح الإسلام لتحقيق التبدل الجذري بقبول النظم المدنية الحضارية الجديدة بدلاً من نظم الإسلام الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مهما طورها الاجتهاد. وحده النظام المدني الاجتماعي

والسياسي، وفقاً للمقاييس المدنية التي هي ثمرة نضال الإنسان التي كرسها في شرعة حقوقه الدولية هو الضابط لأوضاع المجتمعات والسلطة، يتطور ويتبدل مع تطور الزمن والأحوال المعيشية وتبدلها. هو الحل للمجتمعات المسلمة عامة وللمجتمعات المختلفة خاصة.

أدعو إلى تأسيس المجتمع على هذا المنحى وهو الوحيد الباقي ولعلها «التجربة الأخيرة»... المعجزة إذا تحققت.

ـ أطالب مسيحيي لبنان والمشرق العربي بالرهان عليها فقط. وتقديم كل جهد وتعاون إيجابي للبلوغ بالاشتراك والتضامن من مسلميه.

علَّ علاقة تستقيم بعد تكرار الفشل والاستحالة. فإن لم تتحقق ثورة المسلمين هذه، فإن «تجارب العيش» تصبح من العبث. وتدخل في منطق المغامرة والمقامرة ولا يبقى أمام الأقليات سوى خيار الهجرة الذي هو بديل إنساني وسياسي وحيداً لنزعة التصادم والحرب الدائمة والمتكررة التي تسيء إلى الإنسان في جميع قيمه.

رغم قساوة هذا الخيار، الهجرة، فإنني أعترف بضعفي الشخصي الإنساني تجاه رفاق الطريق السياسي الذي سلكت. فإن أنا حافظت على علاقة مع من غادرت من البعثيين في كل الأجنحة، أو مع من خاصمت في الحركة الوطنية اللبنانية، أو مع من تصديت لتجاوزاته وأخطائه في الثورة الفلسطينية، وأخيراً مع الجنرال عون،

رغم التناقضات والخلافات العديدة التي فرقتنا، ورغم قساوة الاستنتاجات يراودني شعور مريح أنني أخرجت قناعاتي الجديدة للعلن والنقاش لتنكشف عن شكوك أو حقائق ربما، فأساهم في تصحيح الواقع واختراع الحلول، وعلى هذا الأمل أترك القارئ مع صفحات هذا الكتاب ـ المعاناة.

مع اعتراف أخير يقتضيه الصدق والشفافية بأنني تعمدت أن أنشر النص كما انتهيت إليه في سنة ١٩٩٣ من دون أي تعديل أساسي، رغم ما طرأ من مستجدات عديدة مثل تجربة «الجمهورية الثانية» المتعثرة، وحكم الترويكا، وعودة المهجرين المتوقفة، والاحتلال الإسرائيلي الضاغط، والإحباط، بل الإبعاد المقصود للمسيحيين، ومشاريع النهوض الاقتصادي، وغيرها من القضايا مما يستوجب مبدئياً ربما، إعادة صياغة بعض فقرات الكتاب أعتذر سلفاً من القارئ عن إجرائها في الطبعة الأولى الحاضرة.

القسم الأول

مواسم التبدل والهجرة

مقدمة

كالبستاني تعلمت في قريتي أن أحزن لنبتة واحدة تيبس، أو شجرة واحدة تقطع، أو موسم يهلكه الجفاف. وهذا ما حصل في تجربتي السياسية البسيطة كلما سقط رمز أو شعار أو مشروع.

أمضيتُ عمر الشباب بعيداً عن ملذاته المباشرة، أفتش عن القيم والمبادئ التي تعطي معنى وعمقاً إنسانياً لرحلتي من الطفولة إلى الشباب، من البيت إلى المجتمع، من الواقع الديني إلى المنطق العلماني، من القومية الضيقة إلى الانفتاح الإنساني.

ولمّا بلغت مطارح الأحلام والمثل التي قصدت، وجدت واقعاً مختلف القيم، أيقظني من أحلامي وعرّى مبادئي. عبثاً كنت أحاول البحث عن شعاراتي التي قصدت. وكنتُ في كل محاولة أصطدم بجدار سميك من الخبث والغباء، حتى تساقطت عندي

تدريجياً كل القيم التي نشدتها أو حلمت بها. وتبيّن لي أنها سراب خادع: التسامح، الإخاء، التعايش، الوفاق، التعددية، العلمنة، القومية، الإنسانية.. رأيتها تتهاوى أمام ناظري وأنا عاجز عن إنعاشها. وبات المنطق والعقل ضحية الحقد والغدر والتكاذب والردة الأصولية والانغلاق.

وقضى نظام العصر «ونضال ثوريّيه» على الكلمة الحق، والأصوات الصادقة، ودعوات الحكمة والتعقل. قديماً لم ينصَف يوسف كرم ولا طانيوس شاهين، وحديثاً استشهد موسى الصدر وكمال جنبلاط وحسن خالد وبشير الجميّل وغيرهم كثر، والآن يستمر قطار الموت السياسي بتهجير ميشال عون وريمون إده وأمين الجميّل وغيرهم.

وفي خضم هذه التراجيديا القومية الكبرى والمأساة الوطنية التي غرزت شوكها في صدر الوطن وأهله، شعرت أن «صمتي» عن مآسي الإنسان والوطن لم يعد جائزاً... فقررت أن أروي مآسيَّ، وأخرج من صفّ الأكثرية الصامتة، وأحكي سيرتي الذاتية المعبّرة عن مسيرة أجيال كاملة من اللبنانيين والفلسطينيين والعرب المهجرين من أوطانهم، علّني أنقل إلى القارئ العربي صورة حيّة عن واقعه، فيراها أمامه بدل أن تبقى نائمة في وجدانه. هذا التعبير الوجداني يفيد إعلانه من أجل أن يتضامن الذين عاشوا الحلم والأمل، أو هربوا إليه من أوضاع مجتمعاتهم السياسية والدينية، فصدمهم الواقع، وغرقوا في النسيان الذي يفرغ ذاكرتهم ويمحو ذكراهم من صفحة وطنهم المهجّر.

والهجرة ليست دائماً مغامرة لعبر المجهول، ولا مصدر رزق لشباب

طامح لتأمين المستقبل، ولا هي المكان الذي ننشده للهروب من ويلات الحرب، أو لجمع شمل العائلات فقط. بل إنها أحياناً محطة اضطرارية تلجأ إليها كائنات خائبة أو مضطربة، وتتوقف عندها بحثاً عن الحقائق، بعيداً عن الأجواء الضاغطة التي كرّسها الواقع. في هذه المحطة الاضطرارية، نعيش أحياناً اللحظات الحقيقية والصادقة، ونقرأ الأمور بشكلها الصحيح، بعيداً عن المؤثرات المباشرة، فنستجمع قوانا، ونستعيد شجاعتنا على تجاوز الصعب، ونبدأ مرحلة جديدة، عاملين على تحقيق آمالنا وأحلامنا، فنتخطى الانزواء والسقوط النهائي في اليأس.

وفي كل مرة كنت أُدفع إلى الهجرة حتى داخل أرض الوطن. كنت أشعر بأني مهجّر من الوطن، أعيش تناقضاً كبيراً بين الكفر بالوطن وبمؤسساته وسلطاته، وبين الإيمان بشعبه وحقائق تاريخه.

وقد شعرت أحياناً أنني هجرت ذاتي ووجداني إلى محطات جديدة بدلت فيها قناعاتي الشخصية وتوجهاتي العامة بعد أن كنت أشعر بانتمائي إلى جنون شعب وأحلامه الكبيرة في الوحدة والحرية والاشتراكية والانفتاح والطموحات العالمية. فانتميت مراهقاً إلى حزب البعث. ولكن مسيرة الهجرة منه بدأت ١٩٦٢ مع عسكرة الصراع السياسي الحزبي وقيام الانقلاب الانفصالي بين مصر وسورية عام ١٩٦١، وظننت نفسي أنني في محطة انتظار مؤقتة علّني أصحو مع صباح مشرق على عودة الروح إلى المسيرة. فخاب ظني. فهجرت حزب البعث و«فكره» القومي، لأنتقل من مرحلة الالتزام الحزبي إلى دهاليز المدينة السياسية التي اسمها التحالفات العشائرية والعائلية والمناطقية والانتخابات النيابية، التي عشت

كابوسها، شاهدت مسرحياتها في الصفوف الأمامية وكدت أغوص في لجحها وأختنق بها لو لم تخلصني «حكاية التزوير»[1] من ولوج معبدها الذي اسمه المجلس النيابي.

وهكذا، للمرة الثانية، هجرت، سياسياً، دهاليز السياسة اللبنانية التقليدية التي كادت تصبح وطني الفكري الثاني بعد «البعث» ووطني القومي، ورحت أنتظر مرة جديدة عودة الروح إلى المسيرة الوطنية. ومرّ القطار من جديد في نيسان ١٩٧٥، فلم أجد بين عرباته مقصورة عربية كما عرفتها وأحببتها قومية اللسان والنهج ولا عربة لبنانية وطنية الشعار والعمل. فحاولت أن أبقى على رصيف المحطة وأتعرض لبرد اللاانتماء. إلى أن جاءت رياح كانون ١٩٧٦ فهُجّرت الدامور والجيّة في ساحل الشوف، وكان عليّ أن أتخذ القرار الأصعب في حياتي: هل أغادر قريتي ومنطقتي مع المسيحيين المهجرين؟ أم أبقى وأحاول الضغط بحكم علاقتي الخاصة بأبي عمّار من أجل تصحيح الوضع وإعادة المهجرين؟

وكان قراري البقاء، هذا القرار الذي عملت إسرائيل على إسقاطه سنة ١٩٨٢. فسقط عندي حلم آخر، هو ذاك الحلم المبني على التعايش في منطقة إقليم الخروب بين المسيحيين والسنّة والشيعة والدروز...

هزّت هذه السقطات الثلاث المتلاحقة قناعاتي. ولكن بقيت صابراً بانتظار المسيرة التي تصحّح وتنقذ، إلى أن جاء صيف ١٩٨٣، وكانت السقطة الكبرى التي فيها تمت مذابح الجبل بين الدروز والمسيحيين بتنفيذ عربي أكيد وتخطيط إسرائيلي محتمل...

وبلغنا يومها نهاية عقد التعايش المسيحي ـ الدرزي، وبدأت نهاية الوطن ظاهرة بتكريس مقاطعات الطوائف وإقطاعها العسكري الجديد، الذي مهدت له إسرائيل بإعطاء اللاعبين المسمَّين زوراً «انعزاليين» و«تقدميّين» أدواراً متناقضة على حساب الوطن ووحدته وحقيقته.

وكانت بداية هجرتي الرابعة التي امتدت حتى نيسان ١٩٨٥ بتهجير الإقليم وشرقي صيدا، والتي كانت الأكثر تعبيراً عن بلوغ المؤامرة ومداها وأهدافها، بتسجيل هزيمة نهائية لمفاهيم العروبة والوطن والميثاق. فسقط المنتصر والمنكسر معاً في دوامة التآكل والاهتراء.

هذا ما حصل في الجبل والإقليم اللذين باتت قراهما إما مهجرة ومهدومة تبحث عن أهلها، وإما حزينة كئيبة بمن بقي فيها من أهلها الذين يبحثون أيضاً عن ذاتهم.

وتدرج التهجير جغرافياً وسياسياً إلى أن أصبح لبنان كله غريباً عن قوميته ووطنيته، جغرافياً وسياسياً واجتماعياً.

نعم، لقد أكلت الميليشيات التي أفرزتها الأحداث أحزابها، وأجهزت على أشكال التعبير الديموقراطي النسبي التي كانت تسود المجتمع اللبناني، وانضم لبنان، إلى النظام العربي الموحد (اللاديموقراطي)، وراح كل فريق يدّعي المحافظة على وحدة لبنان، فيما سواطير الغلاة تقطّع وتقسم، حتى توهّم البعض أن ذلك يقود ربما إلى تحقيق وحدة «القطر العربي». واستمر هذا النهج الخاطئ يتهافت إلى أن سقطنا كلّنا في الطائفية والمذهبية. وأوصلنا إلى سرقة متمادية للوطن، حيث انساق الجميع، تقريباً، في تيار المكاسب الدينية والدونية...

وهكذا تحول الوطن إلى مزبلة تزهو فيها طواويس المهجَّرين للمواطنين اللبنانيين.

لقد مررت عبر رحلتي الصغيرة والبسيطة بمحطات كثيرة وكنت أبداً ودائماً أصحو على واقع سياسي ونفسي واحد هو التهجير.

- تهجيري من الالتزام الحزبي البعيد عن الواقع الوطني والقطري.
- مهجر في حقبة سيطرت فيها القوى التقدمية والفلسطينية.
- مهجر في مرحلة السيطرة السورية.
- مهجر في مرحلة السيطرة الإسرائيلية والقوات اللبنانية.
- ومهجر أخيراً في عهد الجمهورية الثانية ودولة الطائف.

وفي كل مرحلة كنت أسأل نفسي من هو المواطن؟ وأعي وأستهول كمية التنازلات المطلوبة حتى يستحق اللبناني، بشكل خاص، والعربي، بشكل عام، صفة المواطن الأصيل.

وكانت رواية هذه التجارب الذاتية التي أضعها اليوم بين يدي القارئ محاولة للجواب على من يسأل البستاني متى يتوقف اليباس في النبات العربي وتزرع الأشجار ولا تقطع؟ علَّ عصر الحزن الوطني والقومي ينزاح لصالح فجر الفرح الموعود. أم ذلك هو المستحيل؟.

الهوامش

(١) إشارة إلى انتخابات سنة ١٩٧٢ عندما أعلن فوز كميل شمعون بدلاً مني، وما رافق ذلك من كلام عن تزوير النتيجة.

الفصل الأول

من الإيمان إلى العقيدة

من جنود مريم إلى حزب البعث

هجرتي الأولى ضمن حدود الوطن، بدأت مع خروجي من القرية إلى المدينة، وامتدت ثماني سنوات من العام ١٩٥٤ حتى العام ١٩٦٢، انتقلت في أثنائها من المدارس الخاصة للرهبان والراهبات، في الجيه، وصيدا، إلى المدرسة الرسمية في الأشرفية.

لقد كان التبدل جذرياً، بحيث شعرت بأنني قد هجرت من بيئة محافظة متدينة، تسودها عادات وتقاليد قروية وريفية إلى بيئة المدينة المتحررة نسبياً من فروض الدين وواجباته، والخالية من النظم والقواعد التي كانت تتحكم بالمجتمع القروي. وبعيداً عن القرية، حيث المنزل العائلي المطل على البحر، والمنفتح على الشمس والهواء، عشت في غرفة لا ترى النور، في حي شعبي فقير من العاصمة بيروت «المتبرجزة» في سنوات ازدهارها القصيرة.

لم تعد أجراس الصباح تعلن موعد الذهاب إلى الكنيسة، وحلت محلها دقات تدفعك للحاق بقافلة «الترام واي» للوصول إلى مدرسة الأشرفية الرسمية. ولم تعد هينمات المساء موعداً لتأمل البحر ومغيب الشمس، بل أمست فترات انزواء في عتمة الحي الفقير، على ضوء خافت، لا يكاد يغطي صفحة الكتاب، كي لا أزعج والدي، الراقد في سريره بجواري، بعد نهار طويل من العمل المضني والشاق. وتخليت عن عادة الصلاة، والذهاب إلى الكنيسة، كل صباح، وحلت مكانها «الهموم» اليومية للمدينة. لقد حصل هذا الانسلاخ عن مجتمع ريفي هادئ خالٍ من التعقيد، وملتزم بالصلاة اليومية، وبساطة العيش، والعمل في تنظيم ديني إنساني «جنود مريم العذراء» لأزرع في مجتمع جديد ظالم خالٍ من العدالة والرحمة كحديد مصانعه، فخرجت منه وعليه سريعاً للانخراط في صفوف حزب البعث الاشتراكي.

فبعد التحاقي بمدرسة الطريق الجديدة الرسمية في بيروت تعرفت في محيطها «الإسلامي» والوطني إلى «رفاق الصف، الغرباء» عن المحيط الذي انسلخت عنه. وبدأت الإيحاءات ورحلة البحث عن الحلول والمخارج بانفتاح ذاتي ووعي لواقعي الاجتماعي. وكان اللقاء الأول في حلقة جمعت باقة من الرفاق المنتسبين إلى حزب البعث الاشتراكي، ـ ظاهرة جديدة ـ أو قل عالماً جديداً بالنسبة إليّ.

فتكشفت لي مبادئ وأفكار جديدة، وصيغة عمل مغرية لتحقيق هذه الأفكار، فالتحقت فوراً بهذا الحزب، الذي كان ميداني الأوسع، ملجئي الدائم خلال سنوات الشباب، واعداً نفسي من خلاله، بتغيير جذري، يحمل معه أملاً ببناء وطن يقوم على دعائم العدالة والمساواة والتقدم.

وبدأت هذه الأحلام تكبر وتنفتح على آفاق أكبر وأوسع، حتى حلول العام ١٩٥٦، عندما نظّم الحزب رحلة إلى دمشق للاشتراك في تظاهرة تأييد للمعارضة الوطنية والوحدة العربية ضد «الاستعمار» و«عملائه». وكانت المرة الأولى التي أخرج فيها من لبنان إلى أرض عربية أقابل فيها الأستاذين ميشال عفلق(١) وصلاح البيطار(٢).

بدأت تجربتي السياسية العملية الأولى، بالسعي لتطبيق المبادئ البعثية، التي اعتنقتها، على واقع التعامل اللبناني ـ اللبناني، واللبناني ـ العربي. وعندما اندلعت أحداث ١٩٥٨، وسميتْ يومها ثورة ضد كميل شمعون(٣)، ظننت أنها ثورة وطنية تقدمية، ذات أبعاد قومية ضد الانعزالية والاستعمار والرجعية، فالتحقت بصفوف المناضلين الحزبيين، مؤمناً بهذه الثورة، منضوياً تحت لوائها، منتصراً على مشاعر التردد والشكوك، مثمناً ما يقدمه عبد الحميد غالب(٤) من دعم «للثوار» صائب سلام(٥) وكمال جنبلاط(٦) ضد «عمالة» كميل شمعون، مقتنعاً بالتفسيرات والشروحات الحزبية «التقدمية» حول صراع الإقطاع المسلم مع الإقطاع المسيحي، مصنفاً الأول «تقدمياً والثاني رجعياً»، معتبراً أن الدعوة للانضمام إلى سورية أو أي مشروع وحدوي عربي آخر هو عمل إيجابي، وأن الوسائل التي تحقق هذا الهدف مقبولة جميعها.

لقد التزمتُ المواقف التي حددها الحزب، وحملتها، بحماسة، إلى قريتي، إلى قلب بيئة قروية «انعزالية»، أكثريتها الساحقة مؤيدة لكميل شمعون، «رمزاً للصمود اللبناني، في وجه القوى الإقليمية الساعية إلى طمس الهوية المسيحية، والهوية اللبنانية».

إن «الثورة» على كميل شمعون أحدثت شرخاً هائلاً في جدار

الوحدة الوطنية، فغلب اللون الطائفي على المواقف والتصريحات، وخصوصاً الخطب المنبرية والنشرات الأخبارية التي اعتمدها الإعلام «الثوري» في مصر وسورية. مما أحدث ارتجاجاً وتشكيكاً في «شكل الثورة ومضمونها»... فانحرفت عن نهجها الثوري الذي انطلق أساساً ونظرياً ضد الإقطاع السياسي، والانعزالية، والعمالة للغرب...

لم أعِ، وأنا في نشوة إثبات شخصيتي في المجتمع، العزلة القوية التي أبعدتني عن بيئتي، بل تعمدت الإفادة منها لأثبت استقلاليتي، وأرسخ قناعاتي صامداً في وجه إغراءات الانتماء العائلي، أو المذهبي الضيق، خصوصاً بعد أن آزرتني مجموعة صغيرة من شباب بلدتي، تدعم صمودي المبدئي، ببعض التحركات السياسية المحلية التي أثارت ضدي حقد زعامات وقوى محلية متعصبة في ولائها لشمعون.

وهكذا استطعت أن أرسم في محيطي المختلف عني، وعن تطلعاتي السياسية، خطاً رفيعاً، بدأ يثير الاهتمام والتساؤلات لكونه مميزاً بتركيبته الطائفية. وبواكير ثمار هذا النهج برزت من خلال مناسبة دينية اجتماعية تمثلت بمجيء كميل شمعون سنة ١٩٥٨ إلى الجيه للمشاركة في قداس احتفالي، وقد تعرض موكبه لمضايقات بدأت بتمزيق صوره، ثم باشتباك بالأيدي مع مرافقيه، شاركت فيه مجموعة من شباب البلدة. وكان نصيب أحد المتحمسين الشمعونيين صفعة سيتذكرها هو بعد خمس عشرة سنة لتكون له حافزاً لوضع تقريره الإخباري الكاذب الذي يقودني إلى سجن البعث السوري سنة ١٩٧٧.

لم تنفع وساطات، شقيق والدتي[٧]، المقرَّب جداً من كميل

شمعون، بإيجاد وظيفة رسمية لي، وبعد أن سدَّت السُبل في وجهي، لم أجد أمامي سوى مهنة التعليم، لتوفير وسائل العيش، والالتحاق بالأكاديمية اللبنانية في كلية الحقوق. فتحت الجامعة أمامي مجالات رحبة ساهمت في نمو تجربتي الحزبية، وتفسخها فانحلالها فيما بعد، وقد كان الهم الأول لنا كحزبيين، هو السيطرة على اتحاد الطلاب، ليكون لنا من خلاله دور أساسي في قيادة الطلاب الجامعيين وهم العصب الأول لحزب البعث.

في بداية الستينيات، لاقى الحزب نجاحاً نسبياً في انتخابات رابطة طلاب الجامعات اللبنانية، وللمرة الأولى في لبنان، كان اتحاد الطلاب يشمل جميع مؤسسات التعليم العالي، وتتلاشى فيه نسبياً الانقسامات المذهبية والطائفية، فنمتْ على أثر ذلك حركة طلابية ناشطة، بالإضافة إلى الحركة العمالية المتنامية.

وكانت تجربتي الأولى، خارج حدود لبنان والمنطقة العربية، يوم انتدبت من قبل الاتحاد، لمؤتمر اتحاد طلاب فرنسا المنعقد في مدينة Reins سنة ١٩٥٩، فحملت عصبيتي السياسية، وحماستي العاطفية الشرقية، لأواجه، وللمرة الأولى، وبصورة مباشرة صراعاً مع العدو الإسرائيلي، من خلال اتحاد طلابهم الذي اعترض على مداخلتي وكاد يمنعني من الكلام لولا مؤازرة وفد اتحاد طلاب فلسطين وبعض اتحادات طلاب العالم الاشتراكي.

وتوطدت علاقتي باتحاد طلاب فلسطين، الذي كان من أنشط الاتحادات الطلابية العربية يومذاك وبأفراد قيادته لطف غنطوس (رئيس اتحاد طلاب فلسطين)، يوسف الخطيب، وتيسير قبعة، وحمزة برقاوي، ويوسف عيسى وغيرهم. وفي صيف ١٩٦٠ عقد

مؤتمر للاتحاد في قطاع غزة[٨]، حيث مثلت لبنان فيه مع فؤاد السعد[٩]، وكانت إقامتنا في القطاع قصيرة جداً إذ طردنا مع وفد الأردن، وبعض المندوبين الآخرين من القطاع بأمر من اللواء العجرودي[١٠]، لأننا خالفنا قانون الأمن، وأجرينا اتصالات ببعض العناصر اليسارية والقومية العاملة في القطاع، بشكل فعّال، ضد الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين...

ففي إحدى الأمسيات في غزة التي وصفت بالمنطقة المشاغبة السياسية والأمنية، تعرفت إلى فتاة فلسطينية من أصل أرمني، تدعى أناهيد كيغام، جميلة جداً ولكنها تضج بالحقد والرغبة بالانتقام، تنتمي إلى مجموعة مناضلة، وقد لفتت نظري في حفل افتتاح المؤتمر، واكتشفت، من خلالها وجود أوكار وخلايا صغيرة للمقاومة الفلسطينية في القطاع، وكان هذا الحادث، مضافاً إلى تحركات حزبية أخرى، سبباً كافياً كي تقرر المخابرات المصرية ترحيلنا فوراً وليلاً إلى القاهرة.

غادرنا قاعة المؤتمر، قبل انتهاء جلساته بيومين، لنستقر في القاهرة، ونتمتع «بعوامات» النيل، وليالي مصر تحت رعاية وحراسة أبي الهول وعيون المخابرات النشطة...

وكان هذا الطرد من القطاع، بأسبابه ومبرراته، مثبطاً لعزائمنا، فتحولنا بحماستنا الوطنية إلى ملاهي القاهرة ولياليها، فانغرست في ذهني صورة قاتمة ومؤلمة عن الواقع العربي المتردي البعيد عن التنظيرات السياسية، خاصة لصدور هذا الموقف عن دولة «التجربة الأولى للوحدة العربية» التي أنشأناها من دون تردد أو تحفظ أو ضمانات، متكلين على شخصية البطل.

عدت من القاهرة إلى لبنان، إلى بيئتي في الجامعة اللبنانية، حيث كانت نشاطات الملتزمين من بعثيين وقوميين عرب، قد بدأت تحفر متاريسها السياسية، بانتظار انقضاض «العروبة الاشتراكية على العروبة الثأرية...»(١١).

وفي سنة ١٩٦١، لبى اتحادنا دعوةً لحضور مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي في الجزائر، بمناسبة الاستقلال، فالتقيت الرفاق الفلسطينيين مجدداً، وكانت رحلة مشوّقة للتعرف إلى شعب المليون شهيد وأرض الجزائر المستقلة بزعامة «ابن بلّا»(١٢).

بعد جلسة الافتتاح، وفي حلقة صغيرة وهادئة في المقهى المجاور لقاعة الاجتماع الضخمة، في المدينة الجامعية بن عكنون في الجزائر، جلسنا مجموعة مختلطة من الشباب العرب والضيوف الأجانب. وفي مجال المفاخرة، قدمت الاتحاد اللبناني معرّفاً أن عدد المنتسبين إليه بلغ ستة عشر ألف منتسب، وأن هذا الرقم الكبير، لم يعرفه لبنان من قبل، وبينا أنا أفاخر به، كحزبي، فاجأني تواضع مندوب الصين الشعبية، وهو يعلمنا دون حماسة أن اتحادهم يضم ستين... مليون منتسب.

ومرّت ساعات المساء الطويلة وانحسر الحديث مع الجزائريين والجزائريات، بالفن والموسيقى، وأشياء أخرى غير سياسية، فانتابني شعور غريب وحزين، إذ هل يُعقل أن لا يكون شباب «ثورة المليون شهيد» مثلنا؟ لا نتحدث إلّا بالسياسة كلما التقى ثلاثة؟ لماذا لا يهتمون بالسؤال عن فلسطين؟ وعن الوحدة العربية؟ وعن الحركات التقدمية والثورة في المشرق العربي؟ بل ولماذا لا يحدثنا شباب الجزائر عن بطولات الثورة، والقيادة، والزعامة الجزائرية؟ أليس بن بلّا رمزاً؟

ويأتي الجواب الجارح المعبر من فم «حورية معاوي»[١٣] وبلهجة قبلية: «إنك تسأل عن ثورة لم يبقَ منها إلّا الأسوأ لأن الأبطال الشرفاء قد سقطوا في ميادين القتال، فالحرب كانت قاسية جداً قضت على المناضلين الحقيقيين، ولم يبقَ منهم لتسلم الحكم إلّا المتخاذلون أو الذين كانوا في صفوف خلفية بعيدة عن المواجهة الحقيقية».

وبقدر ما حفزتني وشجعتني هيمنة الحزبيين، خصوصاً البعثيين، على أعضاء الوفود العربية، وبنوع خاص الوفد الفلسطيني، فقد صدمني كلام هذه الفتاة الجزائرية، وهي تعبّر عن إيمانها بالأبطال الذين سقطوا، فتبدو محبطة، متشائمة من الحالة المستقبلية لوطنها وشعبها. لم أفهم ذلك جيداً في حينه، ولسوف تمر سنوات طويلة، حتى يصبح كلام حورية مفهوماً ومقروءاً في الواقع الاجتماعي، والسياسي، للجزائر التي يتذابح أهلها عبثاً.

عدت يومها مصدوماً، وقد خيبتني صورة الواقع السائد ومظاهر التخلف والعجز والتردي الاجتماعي، والاقتصادي،والصراعات الفئوية، في تسيير الدولة الفتية المستقلة، والتي لا تتناسب، على الأقل مع الخواطر التي أحملها شخصياً كعربي مشرقي، عن «ثورة المليون شهيد» التي غنّيناها في مظاهرات صاخبة، ومهرجانات وخطابات ملتهبة.

وكانت أجواء المشرق العربي أيضاً قد بلغت مرحلة العاصفة المحتمة. فتجربة الوحدة الأولى بين مصر وسورية بدأت تهتز وتتساقط، بالرغم من خطابات عبد الناصر[١٤] ونبرات أحمد سعيد[١٥] الإذاعية الصاخبة. فالحماسة القومية في صفوف اليساريين التقدميين في جميع أنحاء العالم العربي قد خذلتها صورة الوحدة، وخذلتها

أيضاً هيمنة المصريين كأفراد، وسلوكية، ومناهج على مرافق دولة الوحدة المرتجاة ومؤسساتها. وانتهى عرس الوحدة إلى مأتم للقومية شكلاً ومضموناً بالانفصال.

وكانت بيروت، كمركز للحرية والعلم، والمال والإعلام، متقدمة في العالم العربي. وقد ساهمت في انقلاباته العسكرية وتحولت إلى مركز اقتصادي هام بفعل لجوء رؤوس الأموال العربية إليها، نظراً لنظامها الحر، ومصارفها المتطورة، وكان قربها من دمشق يطمئنها ويخيفها في وقت واحد.

نمت في بيروت الحركات والتنظيمات السياسية والأحزاب القومية، خصوصاً بعد احتلال الصهيونية لدولة فلسطين، وتشريد أهلها باتجاه البلدان العربية، وكان للبنان النصيب الأكبر منهم... فألهب حزب البعث وحركة القوميين العرب مشاعر الشباب اللبناني والعربي، الذين اكتظّت بهم مدارس بيروت وجامعاتها المزدهرة.

وتوسّعت الحلقات الفكرية والسياسية حتى بات الوسط الجامعي، والنخبة المثقفة، بشكل عام، حكراً على البعثيين القوميين، والقوميين السوريين، والشيوعيين. ولم تعد التنظيمات الحزبية المحلية من كتائب[١٦] ونجادة[١٧] وكتلة وطنية[١٨] ودستوريين[١٩] سوى أشكال حزبية قديمة.

هكذا تأثرت الساحة اللبنانية بما جرى في مصر مع عبد الناصر سنة ١٩٥٣ وفي العراق مع عبد الكريم قاسم[٢٠] سنة ١٩٥٨، وسورية التي سقطت في الفلك الناصري في بحثها عن الوحدة القومية التقدمية...

ولكنَّ حزب البعث، صانع هذه الجمهورية، اضطر، لكي يحافظ عليها، أن يعتمد النظرية الستالينية، بوجوب صرف كل جهود الرفاق، في أي قطر كانوا، لدعم دولة الوحدة المركزية (مصر وسورية) أولاً وقبل كل شيء وعلى حساب أي شيء...

وأخذت هذه التجربة منا كلَّ جهد، حتى كدنا ننسى القضايا اللبنانية، أو على الأقل، لا نترك لها سوى المراتب المتأخرة من اهتمامنا. وأدى هذا الانقطاع إلى شبه غياب عن الجماهير اللبنانية، لم يبرأ منه الحزب حتى اليوم، إذ بقي حزباً «طليعياً»، استطاع لفترة من الزمن أن يسيطر ربما على مراكز طلابية وعمالية، ولكنه لم يستطع أن يتحول قط، على الساحة اللبنانية، إلى تيار جماهيري وشعبي...

وزاد في غربة الحزب وارتجاجه، أن تجربة الوحدة لم تعمر طويلاً. فلقد أساء الرئيس عبد الناصر تقدير الصعاب التي سوف تعترض أسلوبه المصري في حكم سورية، ولم يستطع أن يفهم ويستوعب خصائص الوضع السوري. وبدلاً من أن يتجه إلى تصعيد المشاركة الجماهيرية، لضبط المنظمات الشعبية، فقد تحول الهيكل الذي نصَّبه حكماً لسورية إلى عبء وضغط عليه، مكروه من الشعب السوري، فسهَّل على أعداء الوحدة وأعدائه معاً، وخصوصاً العسكريين الطامحين، استغلال الانتفاضة ضده، وإسقاط تجربة الوحدة تحت شعارات قومية تقدمية أيضاً.

وكان لسقوط الوحدة وقع التجربة المستحيلة، فاستفاقت النزعات القطرية على الصعيد العربي، واستيقظت في حزب البعث النزعة القطرية الاستقلالية، فتحول جناح أساسي منه إلى رائد لها بقيادة أكرم الحوراني[٢١].

وتأثر لبنان بهذا التفسخ، فبرز تياران متصارعان، أحدهما يدعو إلى إعادة الوحدة، والآخر يصرّ على دعم الانفصال. واكتشفتُ كم هو كبير دور العلاقات الشخصية في تكوين الأجنحة المتصارعة داخل الحزب، وإلى أي مدى يمكن أن يصل ذلك الصراع في عنفه الفكري والمادي أيضاً، وكم كانت المبادئ والشعارات في خدمة الشخصانية والزعامة الفردية. ورحت أقرأ الحزب وكأني أقرأ في واقع جديد، لم أعرفه من قبل. فتراءى لي متناقضاً: فهو حزب الوحدة والانفصال، وحزب الانقلاب العسكري والثورة الشعبية، وحزب الجماهير والنخبة، حزب المبادرة الفردية والاشتراكية، حزب الإلحاد والتدين، حزب العنف، ولكنه لم يكن قط حزب التسامح فكان في تشدده قاسياً «حتى العظم».

هذا التنازع داخل الحزب بدأ يعبر لي عن استحالة ما في العلاقات القطرية، وبدأت أشكك في نسبتها إلى الأسباب الخارجية، وانتهت بي مرحلة الشك إلى التخلي عن التيارين، لأنهي السنوات الست التي قضيتها عضواً في الحزب باستقالة هادئة، وانسحاب نهائي من صفوفه.

وصادف ذلك، نهاية سنة ١٩٦٢ تاريخ تخرجي من الجامعة مع مجموعة من الرفاق الذين جمعهم فكر الحزب لتفرقهم مشاغل الحياة ووقائعها اليومية التي كانت تصطدم بمثاليتنا السابقة، فتنتصر غالباً في أمزجتنا. وتوزع الرفاق يعملون في ميادين المحاماة والقضاء ومختلف الحقول الأخرى... لا يجمعنا سوى عنوان واحد بعد الآن ـ بعثي سابق ـ ولا نجد متنفساً لنا سوى بيروت المقاهي، وثرثراتنا السياسية النظرية المحبطة غالباً وكلمات لا تفيد في تغيير الواقع اليومي للقضايا الوطنية.

انصرفت إلى المحاماة متحدياً واقعي المادي الشخصي، وانتمائي الطبقي، محاولاً أن أنسى هواجسي وأحلامي القومية، لأتمرغ بتراب الواقع الوطني الذي طغت عليه الشوفينية والعنصرية. ومثل جميع الشباب الذين التحقوا بركب الحركة القومية العربية، وعادوا إلى عالم الواقع اللبناني بعلاقاته وتناقضاته المميَّزة والبعيدة عن النظريات التي تعلمتها، وتربيت عليها اصطدمت بواقعين:

- الحصار الوظيفي والعملاني حيث المحاماة مهنة الأغنياء أو النافذين أو المقربين.
- والسياسة في لبنان ليست مهنة بل تسلية وهواية للعائلات والبيوت الإقطاعية.

وتوقفت هنا رحلتي الأولى التي بدأت في محطة «جنود مريم» ومرت بحزب البعث الذي غادرت قطاره في محطة سنة ١٩٦٢ لأعود بلهفة المهاجر إلى بيتي اللبناني، «بمنازله الكثيرة» وأشكاله ومستوياته المختلفة، هذا البيت الذي كنت قد سميته في سنواتي العشر الماضية: القطر اللبناني.

الهوامش

(١) عفلق ميشال، مؤسس حزب البعث العربي الاشتراكي.

(٢) البيطار صلاح، من مؤسسي حزب البعث الاشتراكي.

(٣) شمعون كميل، مؤسس ورئيس حزب الوطنيين الأحرار، ورئيس لبناني سابق.

(٤) غالب عبد الحميد، رئيس جهاز الأمن السوري خلال فترة الوحدة، وهو مصري الجنسية، وقد أصبح سفيراً لبلاده فيما بعد في لبنان.

(٥) سلام صائب، نائب وزعيم سني، ورئيس وزراء سابق.

(٦) جنبلاط كمال، زعيم درزي، رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، نائب ووزير.

(٧) السيد حنا ناصيف القزي.

(٨) غزة، قسم من فلسطين المحتلة على حدود قناة السويس.

(٩) السعد فؤاد، محام ونائب لبناني سابق.

(١٠) اللواء العجرودي، قائد قطاع غزة، ضابط مصري.

(١١) الصراع بين البعثيين والقوميين العرب.

(١٢) بن بلّا، أول رئيس لجمهورية الجزائر.

(١٣) معاوي حورية، مسؤولة في اتحاد الطلاب الجزائري.

(١٤) عبد الناصر، رئيس جمهورية مصر، ورئيس الجمهورية العربية المتحدة.

(١٥) سعيد أحمد، معلق إذاعة صوت العرب.

(١٦) الكتائب، حزب لبناني يميني.

(١٧) النجادة، حزب لبناني إسلامي.

(١٨) الكتلة الوطنية، حزب لبناني يميني، رئيسه العميد ريمون إده، مركزه الرئيسي بلاد جبيل.

(١٩) الدستوريون، حزب لبناني يميني.

(٢٠) قاسم عبد الكريم، رئيس جمهورية العراق، قائد الانقلاب ضد الملكية سنة ١٩٥٨.

(٢١) الحوراني أكرم، من مؤسسي حزب البعث الاشتراكي في سورية، ورائد الانقلابات السورية.

الفصل الثاني

من الالتزام إلى الموزاييك

من البعث إلى الحركة الوطنية «التسلية»

تخرجت من الجامعة مُجازاً بالحقوق، وخرجت من حزب البعث بإرث فكري يرافقني طوال حياتي، ولطالما حرضني على ذاتي وواقعي، تاركاً أثراً كبيراً في توجهاتي المهنية التي اخترتها بعد تركي الجامعة، والحزب في وقت واحد. وكانت مزاولة مهنة المحاماة مغامرة كبيرة، وتحدياً مادياً، ولعلها كانت نوعاً من الاستمرار للتمرد المعنوي المرتبط بتجربتي الحزبية، فكاد ينحصر عملي بدعاوى العمال والاتحادات النقابية، بالإضافة إلى بعض الدعاوى الجزائية دفاعاً عن مناضلين، أو سياسيين «يساريين» لبنانيين، من البعث والحركة الثورية الاشتراكية[1]، وبعض الوجوه اليسارية اللبنانية وغير اللبنانية، وبخاصة الفلسطينيين والإيرانيين المعارضين لنظام شاه إيران.

ومن أبرز الدعاوى، في الفترة الأولى لممارستي المهنة، كانت دعوى

الحركة الثورية الاشتراكية، التي سُميت يومها مجموعة «مرشد شبو» والتي دهمت بنك «أوف أميركا»، واحتلته، وكانت هذه أول حادثة سطو على المصارف في لبنان، لأسباب سياسية. والقضية الثانية كانت الدفاع عن الموقوفين من أعضاء قيادة البعث القطرية في لبنان: خالد يشرطي، وجبران مجدلاني، ويوسف فارس، ومالك الأمين، ونقولا الفرزلي، وعلي الخليل، المتهمين بتحريض الجيش السوري على قلب نظام الحكم الانفصالي في دمشق سنة ١٩٦٦. وكانت القضية الثالثة صواريخ كروتال(٢) التي دفعت صائب سلام إلى اعتقال الصحافي جان عبيد(٣).

وبالرغم من محاولاتي للهروب من الصدمة السياسية التي عانيتها من البعث، فإن «واقع عملي»، والملفات التي حملت مهمة الدفاع عنها، أبقياني عملياً في حالة التأثر الشديد، الذي بلغ حد الالتزام بالفئات والأشخاص الذين تولّيت الدفاع عن قضاياهم. ولم يؤدِّ خروجي من الحزب والعودة إلى الواقع اللبناني، إلى مصالحتي مع النظام السياسي القائم الذي كان يضطهد العمال والفئات السياسية المعارضة وخصوصاً اليسارية منها...

ولقد حاول، عبثاً، المحامي جورج قزي، عندما بدأت تدرجي لديه، أن يقنعني بالتخفيف من التزامي الدفاع المجاني عن بعض هذه القضايا، وبأن المحاماة ليست فقط رسالة، بل هي مهنة لكسب العيش أيضاً، وبالتالي يجب أن تكون الأتعاب فيها مكرَّسة، وبحد أدنى لا يجوز التنازل عنه، مثلها مثل كل عمل آخر قائلاً: «إنَّ أقرب الناس إليك، لا يرضى أن يعطيك الشيء بأقل من رأسماله، فالموكّل مهما كان مظلوماً أو فقيراً، أو مناضلاً، فإن الجهد الذي يعطيه إياه المحامي يجب أن يكون مضموناً ومكرَّساً بنسبة معينة، لا

يجوز التخلي عنها، وإلا فأنت بالنتيجة محام فاشل، ومغامر بمصيرك...».

وتعلمت خلال دفاعي عن المعارضة الإيرانية، وبينهم الشيوعيون وشخصيات سياسية أمثال صادق قطب زاده[٤] وغيره، «أن الأمن فوق القانون»، قالها لي أحد ضباط الأمن العام، عندما احتجيت على طرد أحد الموكلين الإيرانيين، خارج لبنان، بعد أن أخلى سبيله قاضي التحقيق العسكري لقاء كفالة، وقبل أن تبتّ المحكمة بقضيته.

دفاعي عن الفلسطينيين، والفدائيين منهم، استنزف الكثير من جهودي، لقاء حفنة قليلة جداً من المال وذلك بفعل العلاقة المتينة التي تربطني بجميع الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها «فتح» بكل قيادتها. وزاد ضغط العمل القانوني عندما راحت بعض الفصائل ترفض الانصياع للنظام الأمني اللبناني، وقيود التنقل وحيازة السلاح ونقله، مما خلق مناخاً مضطرباً وعنيفاً في العلاقة مع السلطات اللبنانية، فرغبت مراراً أن أتنازل عن هذه المهمة، وأستغني عن الأتعاب التي كنت بحاجة إليها حفاظاً على قناعتي القانونية والوطنية. ولكني ترددت واكتفيت بمحاولة إقناع العناصر المسلحة في المخيمات وخارجها بعدم التمرد على قرارات السلطات الأمنية المكلفة بالتنفيذ.

وذهبت هباءً مطالعاتي، ونصائحي للقيادات والعناصر بوجوب قبول عدالة القضاء اللبناني، أو على الأقل عدم المقاومة المسلحة لقوى الأمن، عند ضبط المخالفة، لأن هذا الأسلوب يوفر في نظري نتيجتين:

الأولى: عدم حصول صدام مع القوى النظامية.

الثانية: عدم خلق مناخ سياسي عدائي نتيجة استغلال عمليات العنف، خصوصاً أن العقوبة القصوى التي يمكن أن

تنتج من عملية حيازة أو نقل السلاح لا يمكن أن تتجاوز التوقيف لمدة الثلاثة أشهر. فلا بد لمن اعتمد الكفاح المسلح والالتزام الفدائي أن يقبل ويعتاد هذه العقوبات الدنيا نفعاً للقضية.

فإن كان الهدف هو التضحية بالذات دفاعاً عن القضية، فإن عدم التعرض بالعنف للسلطات الأمنية اللبنانية، هو أنفع للحفاظ على القضية والدفاع عنها، وبالتالي فإن عقوبة السجن هي أفضل من التمرد والمقاومة، حفاظاً على الحرية الفردية المؤقتة وما يتركه مثل هذا السلوك من ضرر جسيم يلحق بالقضية.

وأعترف بأنني نادراً ما استطعت إقناع «بعض» المسؤولين الفلسطينيين في حركة فتح، ولو لبعض الوقت، بهذه النظرية «غير الثورية»، فقد تحكمت بالعلاقة الفلسطينية ـ اللبنانية، منذ أن بدأت العمليات المسلحة، جدلية التناقض بين النظام والثورة. بل واقع العلاقة المستحيلة.

وكانت محصلة هذه الاتهامات العملية، في النقابات العمالية، والأحزاب السياسية المعارضة، والمناضلين الفلسطينيين والإيرانيين، والقوى المحلية التقدمية واليسارية، حافزاً لأعود بصورة غير منتظمة، وغير جدية إلى المناخ السياسي الذي عشته سابقاً في حزب البعث. وبقيت أبحث عن علاقة انتماء حائرة أو التزام مغيّب أو مستحيل، أو ربما عن تجربة جديدة أشعر بأنها ممكنة ومفيدة. وعندما بدا لي أن هناك إمكانية تعاون مع كمال جنبلاط في منطقة الشوف لخوض الانتخاب عن المقعد الماروني، شعرت بتردد ورغبة في آن معاً، فأنا خارج من مرحلة انتماء حزبي إلى أجواء العمل المهني المضطرب نسبياً، وأنا غريب عن عالم السياسة اللبنانية التقليدية وأساليبها

الخاصة ومستلزماتها المادية.

ولكنَّ شريكيَّ في المكتب، المحاميين جبران مجدلاني(٥) وعصام نعمان(٦) أثرا فيَّ وشجعاني، فقبلت المغامرة السياسية الانتخابية، وترشحت معتمداً على الدعم العام والعريض، الذي وفره لي التزامي العقائدي السابق، وعلاقاتي المهنية بالأوساط التقدمية واليسارية اللبنانية والفلسطينية... بالرغم من اليافطة العائلية التي كانت الزي السياسي المحلي.

شعرت خلال مرحلة التحضير للانتخابات النيابية سنة ١٩٧٢، بغربة كبيرة تبعدني عن عالم السياسيين اللبنانيين التقليديين، لا تعادلها سوى غربة الانتخابات، وخطابها السياسي، حول المفاهيم الانتخابية الحقيقية الحضارية والوطنية. فالزيارات الخاصة لتقديم التهاني أو التعازي، والخدمات، كانت هي الاعتراضات الأساسية والدائمة التي كانت تواجه زملائي المرشحين الذين سبق وانتخبوا من قبل الناخبين الذين نزورهم اليوم منفردين في منازلهم. وكم كنت أعجب وأستغرب في آن موقف كمال جنبلاط ورفاقه النواب عند سماع النقد اللاذع لتقصير مزعوم، في قضايا تافهة وسخيفة. فيتكرر الوعد وأحياناً يلجأ إلى التنفيذ الفوري له بالاعتماد على حلول مباشرة من «مدخرات» النائب سالم عبد النور(٧).

وذات صباح، قمت بزيارة كمال جنبلاط، مستوضحاً بعض الشائعات التي راجت في دير القمر والدامور، ومفادها أن الدكتور عزيز عون وفؤاد الطحيني(٨)، وهما مرشحان حليفان على اللائحة نفسها، أعطيا تعليمات للمقربين منهما، بشطب اسمي من اللائحة، ضماناً لنجاحهما، وخشية أن يكون نجاح كميل شمعون على

حساب واحد منهما. يومها لم أفهم جيداً، وعلى الفور، دعابة كمال جنبلاط لي بقوله: «يا عمّي عم تشتغل كتير وتسهر، عينيك حمر وتعبان، السياسة تسلية مش مهنة». وتذكرت هذه العبارة جيداً في كثير من اللحظات الوجدانية، والسياسية اللاحقة، وخصوصاً لحظة إعلان نتائج الانتخابات، وإعلان سقوطي وسقوط الدكتور علي سعد فقط، من اللائحة الجنبلاطية، ونجاح شمعون وعبدو عويدات بديلين لنا من اللائحة المنافسة. كنت في قصر المختارة، أتابع مع قيادة الحزب التقدمي فرز وتدقيق الأقلام الواردة من القرى المختلفة، عندما شعرنا، منتصف الليل، أنّ الإذاعة اللبنانية توقفت بشكل مفاجئ ومشبوه عن متابعة إعلان عمليات الفرز تباعاً وحسب ورودها، ولمدة نصف ساعة، لتعلن بعدها النتيجة النهائية... بسقوطي وفوز كميل شمعون بالمقعد الماروني الثالث.

فقلت لكمال جنبلاط: «أنا نازل إلى بيت الدين[٩] حتى أرى ما الذي يحصل»؟ فلم يعارض. وما كدت أشقّ طريقي بين الجموع المحتشدة في صالون المختارة، لأصل إلى الباب الخارجي حتى لحق بي أحدهم قائلاً: «إن المعلم يريدك». عدت فوجدته منشغلاً بمخابرة هاتفية، وما أن انتهى حتى بادرني بالقول: «ابقَ هنا، وأنا قد كلفت الشيخ بهيج تقي الدين[١٠] التدقيق بالموضوع، لأنه موجود هناك في غرفة الفرز المركزية في بيت الدين، وكانت قد برزت تحركات غير طبيعية بدأت منذ منتصف الليل في دير القمر، كردة فعل على بوادر سقوط شمعون». وجدت نفسي مطوقاً من كل الجهات. مكثت قليلاً إلى جانب كمال جنبلاط، وشعرت بضيق وحرج، ثم غادرت المختارة عائداً إلى الجيه، مع بعض الأصدقاء، على أمل أن تتم اجتماعات لدرس الموضوع، وملاحقته. وبالفعل حصلت اجتماعات في منزل شوكت شقير[١١]، بغية تقرير التدابير اللازمة

للاعتراض على النتيجة الانتخابية. ولكنَّ شيئاً لم يتغير، إلّا شعوري بأن حرارة الاهتمام بمتابعة التدقيق راحت تتلاشى، وكذلك تلاشى الأمل بحصول أي تحرك جدّي للطعن بالانتخابات. وجعلني الملل أنسى مجرد الاهتمام بالشائعات العديدة التي رافقت هذه النتيجة، وقد كان أسوأها شائعة تقول بأنني قبلت التنازل لكميل شمعون لقاء ضغط سياسي وتعويض مادي، وقد روى لي الصديق منح الصلح(١٢) مناقشة بين عمه تقي الدين الصلح الذي كلفه الرئيس فرنجية تشكيل الوزارة، وبين نائب الشوف بهيج تقي الدين المرشح لدخول الوزارة بأن الرئيس كميل شمعون يضع فيتو عليه. فهدد الشيخ بهيج عندئذ بفضح تزوير انتخابات سنة ١٩٧٢ التي أشرف هو على فرز نتائجها ممثلاً لجبهة النضال وانتهت بالتزوير لصالح شمعون.

لقد كانت الانتخابات بالنسبة إليَّ تجربة صبعةً ومرهقة جسدياً ونفسياً، فمنطق العمل السياسي العقائدي بجديته، وتعقيداته، ونظرياته التي تعودتها، انقلب إلى منطق المسايرة والمجاملة الاجتماعية، والاهتمام بقضايا الناس الخاصة، ودعم مطالبهم المحقّة وغير المحقّة أحياناً...

وأعترف بأنني لم أكن بارعاً في هذا الانتقال الانقلابي، ولكنها كانت تجربة خضتها من دون رغبة مني وأنهيتُها من دون أسف، لأفهم أكثر معنى وصف كمال جنبلاط لها «بالتسلية».

صحيح أنني تخلّيت عن انتمائي الحزبي، وصدمتني تلك التجربة الفاشلة، ولكني لم أستطع التخلي عن ضوابط العمل السياسي بالمعنى الوطني والتقدمي الشامل، ولا الانتقال من القوالب الحزبية الجامدة التي رفضتها إلى «التسلية» بهموم الوطن والناس، إنما بقيت

في الوسط حائراً أفتش عن معادلة سياسية ممكنة، ورحت عبثاً أتلمّسها مجسدةً في تيار سياسي شعبي، فلم أجدها إلّا في شعارات الأوساط النقابية والثقافية والطلابية، تخبو تارةً وتضيء طوراً وفق المناسبات والمواسم «العقائدية والتقدمية»، فسقطت تجربة أخرى من حياتي في الفراغ. ودخلت مرحلة هجرة سياسية جديدة في محطة ثالثة، ربما، على حدود الوطن وحسابه.

الهوامش

(١) الحركة الثورية الاشتراكية، حركة لبنانية تؤمن بالعنف والثورة طريقاً إلى السلطة.

(٢) كروتال، صفقة أقرتها الحكومة اللبنانية اتهم بها صائب سلام رئيس وزراء لبنان جان عبيد بقبض عمولة عليها.

(٣) عبيد جان، صحاف، نائب ووزير سابق.

(٤) صادق قطب زاده، أحد المقربين الأساسيين من الإمام الخميني والإمام موسى الصدر ووزير خارجية إيران في بداية الثورة.

(٥) مجدلاني جبران، محام لبناني وعضو القيادة القومية لحزب البعث.

(٦) نعمان عصام، محام لبناني ونائب في المجلس المنتخب لعام ١٩٩٢.

(٧) عبد النور سالم، نائب وعضو جبهة النضال الوطني الجنبلاطي.

(٨) عون عزيز، والطحيني فؤاد، نائبان لبنانيان.

(٩) بيت الدين، مركز الفرز الأساسي.

(١٠) تقي الدين بهيج، نائب لبناني سابق، عضو جبهة النضال الوطني مع كمال جنبلاط.

(١١) شقير شوكت، قائد سابق للجيش السوري ومستشار مقرب من كمال جنبلاط.

(١٢) الصلح مُنح، مفكر سياسي وكاتب لبناني.

الفصل الثالث

من «التسلية» إلى النضال المسلح

من موزاييك الحركة الوطنية إلى الانحياز الفلسطيني

ترسخت علاقتي مع «اتحاد طلاب فلسطين» خلال مؤتمره الذي انعقد في غزة سنة ١٩٦٠، كما ذكرت سابقاً، وكان الاتحاد هو الهيئة الأم والمستقلة التي تحمل هموم شعب فلسطين، خارج خطابات أحمد الشقيري[1] النارية والرنانة.

وفي منتصف الستينيات، خرجت من رحم الاتحاد مجموعة صغيرة راحت تأخذ شكل العمل المسلَّح والمقاوم، ولما اشتدَّ ساعدها وامتدت كحركة مقاومة فلسطينية الهوية، عربية الهوى إلى مخيمات لبنان، وبحكم علاقتي ببعض مؤسسي الحركة، تحول مكتبي في بناية اللعازارية في بيروت إلى مركز لقاء تنظيمي ودعم قانوني لهذا التحرك وبخاصة شباب «فتح».

وتعرفت إلى أبو عمّار[٢]، وأبو أياد، وأبو الهول، وأبو جهاد، وأبو الزعيم، وجورج حبش ونايف حواتمه، وغيرهم من زعماء هذه الحركة في لقاءات شبه أسبوعية...

لقد استهوت الحركة الفلسطينية المناضلة معظم الشباب المتمردين على سياسة أحزابهم التقليدية، والكافرين بممارسات أنظمة دولهم «وأقطارهم» العربية المهزومة أمام العدو الإسرائيلي حرباً وحضارة لا سيما بعد ١٩٦٧.

وكان الالتزام بالقضية الفلسطينية، وحركتها الثورية، بمثابة التعويض عن حالة العجز التي تعيشها تلك الأنظمة البوليسية التي فشلت في كل مجالات الحكم السياسي والاجتماعي والاقتصادي، فتحولت إلى أنظمة قمعية، لا تتجاوب مع مطالب شعوبها إلّا بالشعارات والمزايدات اللفظية التي تخفي، غالباً، رغبة الوصول إلى السلطة.

وتوسعت قواعد الثورة الفلسطينية في لبنان، والتهبت المخيمات بالحماسة الوطنية دعماً للكفاح المسلح، فاستقطبت هذه الظاهرة «الثورية»، إلى حد بعيد، مشاعر كل العرب، وانتظم قسمٌ كبير من الشباب في صفوفها، في صيغة تجمعات أو حركات مؤيدة لها أو ملتزمة بها.

وراحت هذه الظاهرة تنمو بسرعة حتى باتت حركة انطلاقها السريع فيها غير قابلة أحياناً للضبط، والمراقبة الناجعة، وبدأت بالتالي مفاعيل هذا النمو السريع تشكل إزعاجاً ومضايقات في مظاهر الحياة اليومية للبنانيين وللسلطة. وتضخم الملف الفلسطيني القضائي، بتزايد أعداد الموقوفين لدى القضاء اللبناني، والمعتقلين من قبل

السلطات الأمنية. وبدأ الصراع بشكل علني بين منطق هذه الحركة وشبابها، ومنطق السلطة اللبنانية وأجهزتها، وانقسم اللبنانيون إلى تيارين:

الأول يتعاطف مع القضية الفلسطينية، ويدعو لتقبل منطقها وتجاوزاتها ومعالجة الانحرافات بالتفهم والتسامح والتنسيق، والثاني يطالب بإخضاع هذه الظاهرة لمنطق السلطة، وتفريغها من تجاوزاتها، ولو عن طريق القمع.

وتعاظم التناقض بين التيارين، بعد أحداث سنتي ١٩٦٩، التي أنجبت اتفاقية القاهرة، و١٩٧٣ التي انتهت باتفاقية ملكارث. وبقي ضبط الأمور ممكناً عند حدود الكارثة حتى سنة ١٩٧٥، حين أُفلت زمام الأمور من يد السلطة، فتحوّل الصراع إلى أيدي القوى السياسية اللبنانية والحزبية. فتولى حزب الكتائب قيادة الصراع، يؤازره حزب الوطنيين الأحرار وحزب التنظيم الذي ينسب البعض نشأته للعقيد «جول بستاني»[٣]. وبقي حزب الكتلة الوطنية خارج هذا الحشد «اليميني» العسكري السياسي الذي تحول إلى «جبهة لبنانية» تتمتع بتأييد أكثرية مسيحية، ساهمت بتكوينها طروحات أيقظت الغرائز والمخاوف المختزنة في ذاكرة الوطن الصغير، نتيجة تراكم أحداث الماضي. ولم تكن القيادة الفلسطينية مع حلفائها الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية عبر الممارسات الخاطئة، بأقل إثارة للغرائز والمخاوف في صفوف مناصريها، من الجبهة اللبنانية.

بدأ الانحراف الوطني الكبير والخطير في ١٣ نيسان سنة ١٩٧٥ حين ردّت المقاومة على الجريمة البربرية التي ذهب ضحيتها عشرات الفلسطينيين العابرين في «بوسطة عين الرمانة» مسلحين كانوا أم

مدنيين لا فرق، بجريمة أبشع إنسانياً وسياسياً. ورفضت القيادة الفلسطينية التروي، وسماع النصائح العديدة التي قدِّمت. وبدلاً من البحث عن الفاعلين الحقيقيين والمحرضين للاقتصاص منهم صدر القرار الذي كرَّس بدء الانزلاق، وكان قصف عين الرمانة بالمدافع الفلسطينية، اعترافاً بقيادة الكتائب اللبنانية، المتهمة بالجريمة، وتكريساً لزعامتها على كل المناطق التي طاولها القصف أو الاعتداءات الفلسطينية...

وتعمم هذا الخطأ على جميع المناطق اللبنانية، فقُسِّمَ لبنان إلى منطقتين جغرافيتين متخاصمتين، وبدأ الفرز السياسي والطائفي يعمل على تكريس زعامة لبنانية مسيحية للجبهة في «الشرقية» مقابل زعامة فلسطينية مسلمة «تقدمية» في المناطق «الغربية». وسقط الجميع في أتون الحرب، واختلطت التقدمية بالإسلام، والانعزال والرجعية بالمسيحية، وضاعت الحدود الوطنية والتقدمية إلّا من بعض المظاهر المعزولة.

وكان هذا الانقسام على صعيد الوطن بمثابة شرخ دخلت منه المؤامرة على القضية الفلسطينية أولاً، وعلى الوحدة اللبنانية الطرية العود ثانياً. فتحول المناضل الفلسطيني إلى قاتل، وحُشرت قضيته في الدفاع عن وجوده في لبنان، وتكريس انتصارات عسكرية وهمية وضد عدو وهمي، وتحول الشعب اللبناني المتحضِّر إلى قاتل على أرض هي أرضه، وضد عدو هو شقيقه. وأهرق الدم الزكي الطاهر من شباب، جُهزوا ليساهموا في تنمية حضارة بلدهم ومحيطهم.

وبفعل الطابع الطائفي الغالب على هذا الصراع، وعدم تمكن القوى اليسارية والعلمانية المتضامنة من القيام بدورها، كاملاً، داخل الحركة

الوطنية، اندفع هذا الانقسام فأودى بالجميع إلى الانزلاق في حضن المؤامرة. ولم يسلم ساحل الشوف من تحضيرات هذه الحرب وأتونها، فانفلشت فصائل المقاومة الفلسطينية عشوائياً في القرى المسلمة بخاصة، ووُزعت الأسلحة عل القرى المسيحية، من قبل الشعبة الثانية في الجيش، وتمّ تفريغ عناصر من الجيش وإلحاق عدد كبير من الشباب بالتنظيم الحزبي «الذي قاده» ظاهرياً جورج عدوان، وبدأت الاحتكاكات في الدامور والجيّه. وكانت الحادثة الأولى، هجرة أهالي بلدة عين الأسد[٤] في ١٨ نيسان ١٩٧٥ خوفاً من الانتقام، بعد مقتل عنصرين من الجبهة الشعبية حاولا دخول أحد المنازل فيها.

كانت هذه الحادثة الشرارة الأولى التي حصلت في منطقة الشوف، وخرجت في نتائجها عن منطق المعالجة الوطنية، صورة مصغرة لما يمكن أن يجره استمرار الاحتكاك. فأخذت القرى الصغيرة ذات اللون المسيحي تعتبر نفسها مستهدفة ومعرضة للخطر، وبحاجة إلى حماية. وكان «حزب التنظيم» جاهزاً لمد الراغبين بالسلاح، وقد سبقه إلى ذلك حزبا الكتائب والأحرار، وكان حزب الأحرار الأقوى في الشوف، ويرأسه كميل شمعون، ابن دير القمر، البلدة الشوفية المعروفة.

أما الحادثة الثانية، فتمثلت بالهجوم الذي شنه التنظيم الشعبي الناصري وبعض الفصائل الفلسطينية على بلدة الجيه ليل ٢٢ أيلول ١٩٧٥ وقصف الأحياء المسيحية من دون تمييز، فاستشهد في هذا الهجوم حسن قزي وابنه كمال، ووالده. وقد سقط الجميع تحت صورة كمال جنبلاط المعلقة في صالون منزلهم، وكانوا من الملتزمين بالخط الجنبلاطي.

ورغبة في تعزية ذوي الضحايا والتخفيف من هول المأساة، تعالت الصيحات المندّدة بهذا الهجوم، فاستنكر أبو عمّار ما حصل، وعلق كمال جنبلاط منتقداً مصطفى سعد واصفاً إياه بـ«الأميرال نلسون سعد»[٥].

ولكن كلام الترضية والتعزية لم يغير كثيراً من تفاقم الأمور، فاندفعت مجموعات الشباب المسيحي تلتحق بصفوف أحزاب الجبهة اللبنانية لأن كلمات الاستنكار العنيفة على لسان القادة الفلسطينيين، وكمال جنبلاط، لم تُزل المخاوف من نفوسهم فطلبوا «الضمانة» الأمنية عند كميل شمعون القريب منهم في السعديات. وشعرت شخصياً بالمرارة والخجل والإحباط. ودخلت يومها في دوامّة العزلة العلنية، والمقصودة، مجانباً خط الحركة الوطنية بالإضافة إلى قطيعتي المستمرة مع الجبهة اللبنانية.

وبعد فترة من الزمن، بدأت عملية «التطهير» السياسي والمذهبي تأخذ أشكالاً صارخة. فجرف مخيم الضبية ومنطقة المسلخ والكرنتينا في شتاء ١٩٧٦ من قبل القوى المسيحية المسلحة، كرد على تهجير القاع وبيت ملّات وذبح أهلها. ثم قابله، من الجانب الفلسطيني رد سريع من النوع نفسه.

ولم تنفع المحاولات التي قمت بها لمنع الفلسطينيين من اعتماد المنطق نفسه، وقد قرروا «الثأر» من ساحل الشوف في الجيّه والدامور. وذهبت هباء اجتماعات المطرانية في صيدا بحضور المطران حلو[٦] والقيادات الفلسطينية في الجنوب، وكذلك الاتصال المباشر الذي أجريناه مع وزير الداخلية كميل شمعون. وما كُتب قد كُتب. فأحرقت الدامور والسعديات والجيّه. وتمَّ تهجير أهلها في

١٧ كانون الثاني ١٩٧٦، بعد عشرة أيام من القصف والرعب.

طوال تلك الأيام المشؤومة من كانون الثاني ١٩٧٦، كنت أسمع القذائف وأراها تمزق سكون الليل وتجرح عتمته، وتنغمس في قلبي حزناً على الذين ماتوا عبثاً وليس من أجل القضايا العادلة وحرصاً على الأحياء الأبرياء، ليشهدوا للعيش المشترك. ولم يبق في منطقة الجيّه والدامور، مأمن سوى الموت أو ركوب البحر للانتقال إلى ضفة الوطن الثانية لأطفال وشيوخ ونساء ورجال، منعوا حتى من حق الاستسلام، فسقطت عندهم كل القيم وهزَّ سقوطها الكثير من قناعاتي الشخصية.

وبقيتُ في الجيّه شاهداً حيّاً على المعارك الدائرة بين أهلها والفلسطينيين عاجزاً عن إيقافها. فقط شروق الشمس يعزّيني نسبياً، فأنتظره لتخفيف شبح الرعب الجاثم على صدري سحابة الليل الطويل، فألجأ إلى النوم خائباً مرهقاً بعد أن أزاح الضوء كابوس الظلام.

صباح السبت ٢١ كانون الثاني ١٩٧٦، سبقت امرأة عجوز خيوط الشمس ووصلت عبر قذائف الليل بظهرها المنحني لتنقل إليَّ رسالة من المحاصرين، في الجانب الآخر:

«الحقَنا. نحن في السعديات وفي وضع سيئ وخطير».

أفرغت الجيّه والدامور من أهليهما، وانسحب المقاتلون المدافعون جميعاً إلى السعديات. فلماذا يستمر القصف، وترويع الأهلين؟ وراحت تتوالى الأخبار، كميل شمعون غادر السعديات(٧) بطائرة مروحية وبعض المتاع، وعشرات الألوف من الناس تنتظر، والقذائف

تتساقط حولهم، بواخر في طريقها إلى السعديات لنقلهم إلى جونية، والقصف يلاحقهم في البحر وهم هاربون.

تولى صلاح التعمري(٨) إسكات الصواريخ المركزة في تلال الجيّه وبرجا، التي كانت تقصف السعديات، حيث منزل الرئيس شمعون وحيث تجمّع أهالي الجيّه والدامور بعدما تركوا منازلهم.

وذهب شقيقي فكتور في شاحنة جهّزت ببعض أكياس الرمل لحماية السائق من القنص، مخترقاً خطوط الجبهة بهدف الوصول إلى السعديات لإقناع الأهالي بعدم المغادرة إلى جونية، بل العودة إلى قراهم ومنازلهم وذلك على أثر وعد قطعه لي أبو عمّار بضمانة حياتهم وحمايتهم...

لم يخترق شقيقي فكتور الخطوط العسكرية فحسب، بل اجتاز في تلك الرحلة المسافة السياسية الكبيرة التي شاءت أن تكون الحرب بقساوتها مناسبة للتهجير، وليس للقتل فقط. وعاد بالشاحنة على رأس قافلة من السيارات التي تسير باتجاه معاكس للبواخر المحملة بالمهجرين إلى الشمال (جونية).

هي قافلة العائدين إلى قراهم وقد سارت عكس الخط السياسي المقرر، وهكذا كانت عملية انتزاع بعض المسيحيين من فم البواخر المبحرة إلى جونية تمرداً على مشروع سياسي خطير يستهدف وحدة الأرض والشعب. ولعلها كانت المبادرة الوحيدة والفريدة في تلك الحرب. وبقي السؤال هل تستمر؟!

مرت القافلة ببلدة الجيّه، وشاهد العائدون بيوتهم ودخان الحرائق

يتصاعد منها. وعند وصولهم إلى نقطة اللقاء والاستيعاب، في الطرف الجنوبي لبلدة الجيّه، حيث كنت أنتظرهم، بدت في نظراتهم ووجوههم مظاهر هستيرية، وانفجر معظمهم بالبكاء والنحيب. شعرتُ بغصّة في صدري، وتدحرجت دمعة الندم من عيني أمام مشهد يختلط فيه الحزن بالفرح واليأس بالأمل، وانتشلني صلاح التعمري من شرودي، وهوّن أحزاني قائلاً:

«الدامور تحترق، وهناك كنيسة محاصرة من قبل أحد التنظيمات الفلسطينية التي تحضّر لتفجيرها بالأهالي الذين لجأوا إليها».

ذهبنا في موكبنا «الليلي» إلى الدامور يوم دخولها من قبل المحتلين «المحرّرين» بهدف إجلاء المحاصرين من الكنيسة.

وقبل وصولنا إليها استوقفنا مشهد لن يزول أبداً من خيالي: أبو موسى، والحاج إسماعيل، وإبراهيم قليلات وغيرهم من «القادة»[٩] في عباءات تغطي ملابسهم العسكرية، يحملون عصياً يتكئون عليها، يسدون الطريق صفاً واحداً في عتمة ذلك الليل البارد، الذي يجرحه لهب النار المندلع في البيوت الباكية المشتعلة من حولهم. وصلنا إلى الكنيسة فأنقذنا الأشكال البشرية التي كانت مكدّسة في عتمتها، بدون رجاء، لنحشرهم في شاحنات تعيدهم إلى الأمل والنور وربما إلى الحياة.

منظر واحد، بل مشهد سينمائي الخيال على امتداد طريق عودتنا من الدامور، إلى السعديات فالجيّه. كل البيوت تشتعل وزحف شرّير من غزاة غرباء، بعضهم بثياب عسكرية يجمعون بقايا ما تركته النيران

من تعب السنين. أما العائدون إلى أملاكهم وديارهم، العائدون إلى الحياة، فقد راحوا بشجاعتهم وكبريائهم الجريحة يعملون في إخماد الحرائق يساعدهم في ذلك بعض المقاتلين العقائديين وخصوصاً عناصر الحزب الشيوعي.

واستجاب أبو عمّار فوراً لندائي بإعادة الأهالي، ومساعدتهم على ترميم منازلهم. وبدأت ورشة العودة بإصلاح ما أمكن من المنازل، فكانت تجربة «اللجنة الشعبية»، في الجيّه التي شاركت كل القوى السياسية فيها وبحماسة. وعاد الأهالي تدريجياً، إلى السكن في منازلهم... وكانت العودة عبر اللجنة الشعبية في الجيّه تجربة لامتحان صلابة الوفاق الوطني والعلاقة بالفلسطينيين. وقد غطّت نشاطات اللجنة كل الشؤون البلدية من صحية ومالية، وفي فترة زمنية قصيرة جداً تمكن كل الراغبين بالعودة من إصلاح منازلهم، والإقامة فيها، وحتى الذين حملوا السلاح وقاتلوا دفاعاً عن بلدتهم، سابقاً، فقد عادوا ليحملوه من أجل حماية تجربة العودة.

إنها التجربة الأولى، وقد تكون الوحيدة التي عبّرنا فيها محلياً عن رفضنا لمنطق وقواعد الحرب اللبنانية، وقد ساهمت فيها جميع المنظمات الفلسطينية ولو بدرجات متفاوتة من الحماسة. وكان الدور الحاسم فيها لمنظمة فتح والحزب الشيوعي اللبناني وحزب البعث وكمال جنبلاط. ولقد زادني ذلك اقتناعاً بأن هذه الحرب العبثية المفروضة لا جذور أساسية لها، وكدت أطالب القيادات باعتبار تجربة عودة الجيّه مقاساً، ولكن عوامل جديدة بدأت تنكشف لتخفف من قناعاتي وحماستي.

ففي المنطقة الشرقية، رفض اجتماع حاشد عقد في الكسليك بمشاركة

كميل شمعون صيغة عودة الجيّه وطالبوا بعودة «كريمة» وشاملة للدامور ومن دون منة أو مشاركة فلسطينية، كما هو الحال في بلدة الجيّه.

وفي المنطقة الغربية، بدأت بعض المنظمات الفلسطينية التشكيك بالضمانات الأمنية، خصوصاً للذين حملوا السلاح من العائدين، وبرز جيش لبنان العربي ليشكل عقبة أساسية مع بعض القوى الأصولية التي راحت تضايق المسيحيين العائدين.

ولكن تصميمي على إعادة التعايش إلى الجيّه بات بمثابة تحد سياسي للحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. ففشل هذه التجربة سوف يفضح شعاراتها التي تميزها أو يفترض أن تميزها عن الطروحات الطائفية والفئوية للجبهة اللبنانية. فإن كانت الجبهة اللبنانية تغامر بمصير المسيحيين، فيجب أن تهزم الحركة الوطنية هذا المنطق لصالح منطق وطني لا طائفي.

وقادني هذا التحدي إلى قبول المغامرة وحشر آلاف العائدين، في المرحلة الأولى، في منازل فقيرة وصغيرة في قريتي جدرا ـ وادي الزينة. وكان يجب توفير الكرامة مع الأمن. فلا يتوجب على العائدين التبرؤ من إيمانهم ولا من قناعاتهم السياسية، ولا يحق للمنتصرين والمقيمين ممارسة أي مظهر من مظاهر التفوق.

وأعترف بأن نجاح هذه المعادلة لم يكن سهلاً على الإطلاق. وقد فوجئت بأن أسوأ المخلين بها المسلمون الذين كانوا في خط كميل شمعون السياسي.

وعندما حاولت أن أوسع نطاق العودة بضم الدامور، لم ألقَ ترحاباً

من بعض المتنفذين والحزبيين فيها. وكان قرارهم رفض العودة بالتعاون والتفاهم مع الفلسطينيين الذين تجاوبوا مع ندائي وعرضوا كل مساعدة. ولم يشجعني كمال جنبلاط أيضاً على توسيع التجربة. ولم يصلني أي صدى إيجابي من الجبهة اللبنانية بهذا الخصوص. وبدا لي يومها كأنه تناغم سلبي ربما بين قيادة الحركة الوطنية وبين الجبهة اللبنانية على رفض عروض التسامح وقبول العودة الفورية إلى الدامور.

لم أكتشف على الفور، في ذلك الحين، سبب هذا التناغم السلبي من تجربة العودة إلى الجيّه ومحاولة توسيعها باتجاه الدامور والناعمة. فكيف يرفض المسيحيون العودة إلى بيوتهم وقراهم؟ ويرفضون العون لإعادة البناء؟ وكيف يرفض أطراف أساسيون في الحركة الوطنية هذه العودة لنظام العيش المشترك؟ بل يرفضون حتى تشكيل مجموعات أمنية من عناصر العائدين، حتى ولو كانت تحمل اسم وتوجه المطران إيلاريون كبوجي[١٠].

لكن الأيام اللاحقة جاءت بالجواب. فقد قررت الحركة الوطنية فتح معركة الجبل والحسم العسكري النهائي باتجاه جونية وكسروان.

ولم تكن العناصر الفلسطينية المحلية بعيدة عن التأثر بميزان القوى الذي اختلّ نسبياً لصالحها. فبدأت الممارسات على الأرض تعبّر عن هذا الاختلال والتفوق حتى بلغت درجة صعُب عليّ شخصياً تقبلها. وتوترت علاقتي مع المجموعة الفلسطينية المسماة الـ«١٧»[١١] المحلية التي وضعت سابقاً بتصرف لجنتنا الشعبية.

فبات واضحاً أمر الصدام المحتم بيننا وغير المتكافئ، فقررت أن أترك

شخصياً وأبتعد عن أرض العملية خصوصاً بعد أن شعرت بأن علاقتي الخاصة بكمال جنبلاط قد بدأت تتأثر سلباً باندفاعه في حرب الجبل نحو نظرية الحسم.

وحتى لا تفشل التجربة ولو بحدها الأدنى وهو التعايش الاجتماعي، أوهمت المتعاونين معي أن المشكلة هي خلاف شخصي بيني وبين الحركة الوطنية وكمال جنبلاط وبين المجموعة الفلسطينية المحلية فقط. وأن غيابي الشخصي عن المسرح كفيل بوقف النتائج السلبية لهذا الخلاف واستمرار الدعم المركزي للعودة من قبل منظمة التحرير والحركة الوطنية اللبنانية.

اعتمدت كثيراً على علاقتي المميزة بالمقاومة الفلسطينية، أستعيض بها عن تبدل موقف الحركة الوطنية تجاهي لعلني أحمي التجربة. وراهنت على ابتعادي الشخصي عن المسرح لعله يوقف حملة الحركة الوطنية ضد التجربة وبالتالي يمنعها من السقوط.

وكان أبو عمار يشجع هذه القناعة لدي. وعندما كاشفته بذلك في آذار سنة ١٩٧٦، وطرحت معه حرب الجبل، وشككت بدور الحركة الوطنية وحذرت أبو عمّار من المغامرة باحتلال مناطق مسيحية إضافية خصوصاً بعد تجربة الدامور والجيّه، وما تركتْه من آثار سلبية على سلوك المقاومة، أكدَّ لي أنه يقدر خطورة حرب الجبل واستحالتها، وكاد يوحي لي بأنه قبل بها ظاهراً حتى يوقفها في المرحلة التي لا تتحقق فيها رغبة الانتقام والانتصار التي تحكمت في ذهن القيادة العليا للحركة الوطنية.

وراحت علاقتي بالحركة الوطنية تسوء وتأخذ شكلاً جديداً. وتجاوز

موقفي حالة التمايز عنها إلى حالة العداء. ولم يفهم رفاق الدرب السابقون لماذا أنا مهتم بإدانة مواقفهم بشدة أكبر من إدانة موقف الجبهة اللبنانية.

كان ذلك طبيعياً بالنسبة إليّ، فأنا لست مسؤولاً عن أخطاء الجبهة اللبنانية ولا عن تصحيحها، ولكن سقوط الحركة الوطنية في الخطأ يعنيني، وانتقادي لها يريحني وجدانياً وهو نوع من ممارسة النقد الذاتي. ألست من جسّد هذه الحركة التي ترتكب المعاصي؟ وهل يجوز لمعاصيها في القتل، والسرقة، والتدمير، والسلوك الطائفي أن تتغطى بمعاصي الفريق المقابل من الجبهة اللبنانية؟.

وشعرت بالألم لعدم ارتفاع أصوات التقدميين المسلمين بخاصة وبعض المسيحيين العقائديين داخل الحركة الوطنية لممارسة هذا النقد وإجراء التصحيح الفوري.

ووجدت أن المسيحي الوطني له مكان داخل الحركة الوطنية، ولكن لينتقد فقط سلوك ومواقف القوى المعادية لها وبالذات المسيحية. وإن خالف ذلك فهو غير مريح ومزعج مثلي. فالصورة المثالية أو الوطنية التي كانت في ذهني عن القيادات الوطنية قد كشفها الواقع المرير، وتلك التجربة الصغيرة التي عشتها في بلدة الجيّه. ولم أعد أسمع في بيانات الحركة الوطنية إلّا الصوت الذي يخبو كلما تعالى ضجيج السلاح أو زاد دفق المساعدات المالية.

وفي محاولة أخيرة لدعم اتجاهي هذا والتعويض عن الانحراف، تناديت مع بعض الشباب والمنظمات المسيحية إلى عقد مؤتمر في الجيه، حضره ٢٥٠ شخصاً ومندوباً ومجموعة كبيرة من المثقفين

والمناضلين السياسيين. وتمثل بقوة شباب الشريط الحدودي الذي قاوم سيطرة سعد حداد[١٢] العسكرية على الشريط وقاوم أيضاً طوق العزلة التموينية والأمنية الذي فرضته بعض فصائل المقاومة الفلسطينية وباركته الحركة الوطنية ضد أهلها وأرضها في الشريط الحدودي. وانتهى المؤتمر بإعلان تأسيس جبهة مستقلة اسمها «حركة المسيحيين الوطنيين»[١٣] برز فيها سمير فرنجية، وميشال غريب، وطارق متري، وجورج ناصيف، ووسيم حرب، وسليمان سليمان وغيرهم.

عبّرتْ محاضر المؤتمر الذي انعقد في دير رهبان الجيّه عن رغبة مطلقة برفض منطق وطروحات الجبهة اللبنانية. ولم يكن ذلك الهم الأساس. فلقد كان الإجماع يتركز على نقد مواقف وسلوك الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية. وكان على سمير فرنجية أن ينقل هذا النقد إلى الحركة الوطنية ويرفض، خصوصاً وفق قرار المؤتمر، الانضمام إلى مجلسها.

ولكن براعة كمال جنبلاط، وربما سحره السياسي، أثر في مندوب حركة المسيحيين فالتحق في أول لقاء بمجلس الحركة الوطنية متجاوزاً قرار المؤتمر. فحصل داخل هذه الجبهة الناشئة انشقاق أول. وبقي سمير فرنجية مع رفاقه الأقربين فقط داخل الحركة الوطنية يمثل جبهة لم تعد فاعلة الوجود. لقد كان ذلك صورة لمصداقية الهيئات والفعاليات التي تمثلت في مجلس الحركة الوطنية في ذلك الحين والتي غالباً ما فقدت علاقتها العضوية بقواعدها الشعبية بفعل التفويض السياسي والعسكري والمادي الفلسطيني والعربي.

بعد سقوط استقلالية تجربة العودة عبر اللجنة الشعبية في الجيّه

وسقوط جبهة المسيحيين الوطنيين، شعرت أنني بحاجة إلى الابتعاد عن واقع المواجهة التي بلغت ذروتها مع الحركة الوطنية والفلسطينية نتيجة استمرار الممارسات وتوجهها الخاطئ.

وراحت صورة الاستحالة تكبر في ذهني. فاستحال عليَّ القبول بمنطق وممارسات الحلفاء المفترضين. ولم أبلغ جرأة اتخاذ القرار النهائي بالعداء السافر للقوى الوطنية والفلسطينية خصوصاً بسبب خوفي من النتائج التي سوف تنعكس سلباً على تجربة اللجنة الشعبية في الجيّه.

كنت على وشك اتخاذ قرار الهجرة عندما طلب مني أبو عمار أن أنقل إلى الكتائب وبالذات إلى أمين الجميل(١٤) طلباً ووعداً.

الطلب هو تسليم مجموعة من القيادة الفلسطينية اعتقلت بين بيروت وطرابلس، وبينها عسكريون ومفكرون أحدهم زميل وصديق حميم لهنري كيسنجر(١٥).

أما الوعد فهو إخلاء مخيم تل الزعتر حبياً شرط وقف طلب الدعم السوري والانزلاق في علاقات أوسع مع السوريين.

التقاني أمين الجميل أمام المتحف اللبناني في بيروت، وقد توقف القصف للحظات. انتقلت معه إلى منطقة بيت شباب حيث اجتمعنا خمس ساعات لم نصل فيها لأي نتيجة حاسمة. فهو لا يعلم شيئاً عن مصير «المفقودين»، أما بالنسبة إلى تل الزعتر والعلاقات المسيحية ـ السورية، فاكتفى أمين الجميّل بوصف دوافعها الأمنية الاضطرارية: «عندما طلبنا تدخل السوريين كان الفلسطينيون يهددو بالوصول إلى جونية، وكان الانهيار شبه كامل في صفوفنا».

وتأجل بحثنا موضوع إخلاء تل الزعتر والعلاقات السورية ـ المسيحية إلى جلسة اليوم التالي بناء لطلب أمين الجميّل فنمت ليلتي في الدير. عدت والتقيته في أقليم المتن الكتائبي صباح اليوم الثاني، وانتقلنا معاً إلى مقابلة شقيقه بشير[١٦] الذي كان ينتظر في إذاعة صوت الكتائب في الأشرفية. وهناك التقيت الأب يواكيم مبارك[١٧] مرسلاً من قبل كمال جنبلاط يحمل لائحة بستين فقرة كان بشير قد ناقشها مع الرسول وأبلغه موافقته على تسع وأربعين فقرة على أن يوافق على الفقرات المتبقية فيما بعد وبحضور ممثل «شرعي» للحركة الوطنية بعد مناقشتها وتعديلها بالاتجاه الأكثر تقدمية حسب قول أمين الجميّل حرفياً.

عدت بجوابين إلى أبو عمّار: «الأول تعهد بالبحث عن المخطوفين، والثاني تعهد بعدم حصار ومهاجمة تل الزعتر إفساحاً للمناقشات التي تشارك فيها الحركة الوطنية مع الفلسطينيين لوقف الحرب».

رافقت الأب مبارك إلى مكتب أبو عمار، الذي أبدى ارتياحه للنتيجة التي نقلتها إليه. ثم انتقلنا فوراً إلى منزل جنبلاط وأبلغناه موافقة أبو عمار شرط موافقته على إرسال مندوب من الحركة الوطنية لمفاوضة الكتائب.

رفض جنبلاط إرسال المندوب إلى الكتائب قائلاً «عليهم أن يوافقوا خطياً على النقاط التي وضعناها وبعدها نرسل من يفاوضهم إذ لا يؤمَن لهم جواب ولا جانب، وسوف يستغلون مفاوضتنا لهم إعلامياً».

وعبثاً حاولت مع الأب مبارك إقناع كمال جنبلاط بتكليف محسن

دلول[١٨] بذلك وأخبرته أن محسن طلب مني تأمين وصوله عبر المتحف لزيارة رئيس الجمهورية إلياس سركيس[١٩] وجئته بموافقة أمين الجميّل على توفير سلامته وانتقاله إلى القصر بحماية شخصية منه. ولكن جنبلاط أصرَّ على الرفض. وسقطت وساطة الأب مبارك لدى الحركة الوطنية. وبقي عرض أمين وبشير من دون جواب لدى الأب مبارك الذي حمله بحب وأمل. أكملت من جهتي السعي بحثاً عن المخطوفين الفلسطينيين وعن المصير التفاوضي لمخيم تل الزعتر. وتبين أن الفلسطينيين المفقودين قد قتلوا ودفنوا في منزل مهجور قرب بكفيا رغم استمرار شائعات تسليمهم تارة للسوريين وطوراً للإسرائيليين.

لم يكن حظ مخيم تل الزعتر أفضل بكثير، وبينما نحن نفاوض على مصير المخيم، سارع الوطنيون الأحرار والجيش اللبناني والتنظيم وبدون مشاركة الكتائب لبدء الحصار والقصف. وسقطت محاولة أبو عمّار لإخراجه من المصير المقرر. وانتهت تلك التجربة أيضاً إلى فشل التوافق الأمني وإلى جريمة سياسية بشعة وإنسانية ضجَّ بهولها وبربريتها العالم من حولنا!... رغم أنه يساهم في تنفيذها.

استحال عليَّ البقاء متفرجاً على المآسي التي يسببها السياسيون الأعداء والأصدقاء على السواء، وبما أنني غير قادر على منع ممارسات الأعداء ولا التأثير حتى في ممارسات الأصدقاء، فلم يبق أمامي سوى الهجرة، محاولة أخيرة، للحفاظ على تجربة اللجنة الشعبية وعدم إسقاطها بسبب موقفي المتأزم مع الحركة الوطنية. فتركت لبنان حاملاً أوجاعي وانسحبت من قريتي من دون وداع لا الأهل ولا الأصدقاء. ورميت نظرة خلتها الأخيرة على أمواج البحر التي تداعب رمال الشاطئ المستكينة، وقصدت باريس بحثاً عن

تعزية في البعاد، ولكن أيام البعاد زادتني أسى وحزناً وتمزقاً فكرياً، أدخلني في نفق اليأس والضياع.

الهوامش

(١) الشقيري أحمد، الناطق الرسمي باسم الفلسطينيين.

(٢) أبو عمار، رئيس منظمة فتح، ومنظمة تحرير فلسطين.

(٣) بستاني جول، رئيس الشعبة الثانية في الجيش اللبناني في عهد الرئيس سليمان فرنجية.

(٤) عين الأسد، إحدى قرى إقليم الخروب المسيحية تبعد عن الجيّه ٦ كلم شرقاً.

(٥) سعد مصطفى، رئيس التنظيم الشعبي الناصري في صيدا، نائب في مجلس النواب ١٩٩٢.

(٦) المطران حلو إبراهيم، مطران صيدا والشوف للموارنة.

(٧) السعديات، قرية قرب الجيّه حيث يوجد قصر الرئيس كميل شمعون.

(٨) التعمري صلاح، أحد ضباط فتح.

(٩) القادة العسكريون لحملة اجتياح الدامور.

(١٠) أفرزت اللجنة الشعبية في الجيّه مجموعة مسلحة من الشباب المسيحي التي تسهر على حماية أبناء البلدة، أسمتها فرقة كبوجي.

(١١) الـ«١٧»، تنظيم أمني خاص تابع لـ«فتح».

(١٢) حداد سعد، أول قائد لجيش لبنان الجنوبي الموالي لإسرائيل.

(١٣) مجموعة من العاملين في حقل السياسة والاجتماع من المسيحيين «الوطنيين».

(١٤) الجميّل أمين، رئيس سابق للجمهورية اللبنانية.

(١٥) كيسنجر هنري، وزير خارجية أميركا الأسبق.

(١٦) الجميّل بشير، رئيس لبناني استشهد بعد ٢٠ يوماً من توليه الرئاسة.

(١٧) الأب مبارك يواكيم، كاهن متفوق وتقدمي، صديق لكمال جنبلاط.

(١٨) دلول محسن، سياسي، مقرب من كمال جنبلاط، نائب في مجلس ١٩٩٢ ووزير سابق.

(١٩) سركيس إلياس، رئيس لبناني سابق.

الفصل الرابع

الفترة الضائعة

محطة في الضباب

كنت أعلم أنني لن أستطيع الاستقرار في باريس. فلا الوضع المادي يوفر لي ذلك ولا إمكانية العمل متوافرة ولا الرغبة قوية للانتصار على الحنين. وكانت الشهور الثلاثة التي قضيتها متسكعاً في شوارعها، تتحداني واجهاتها الأنيقة والفخمة، كافية لطردي مختاراً من عالمها الجديد إلى واقعي العربي القديم.

جلست ذاك الصباح في مقهى «لو باري» الأنيق، الذي ينزرع في الشانزليزيه، أجمل شوارع العالم وأرقاها فناً وهندسة، أنتظر موعدي مع الأستاذ أكرم الحوراني ـ هكذا تعودنا في الحزب تسميته ـ. ورحت أراجع في ذهني واقعي الجديد، وأتذكر مصير الأجيال السمر من الرفاق الذين هجروا قبلي أقطارهم في وطنهم العربي الكبير.

وبعكس تقلبات المناخ الباريسي السريعة، كانت سماء ذلك اليوم الشباطي صافية بصور استثنائية، تعوض عن اضطرابي وقلقي، بعد تبلغي الإنذار بعدم العودة إلى لبنان لأن السوريين قرروا اعتقالي عند الوصول.

طالت الجلسة وكانت ممتعة مع هذا الرجل الجليل، الذي يتعمد الابتسامة حتى للتعبير عن الحزن الذي يلف وجدانه الشفاف، والذي يبحث دائماً عن منافذ التفاؤل وهو في سجن الغربة والاضطهاد.

سالت دمعة «الأستاذ» حارة ومعبرة عندما أبلغته أنني قررت أن أعود، مفضلاً الاعتقال في وطني وبين أهلي على يوميات الهجرة وأمل العودة. وكأنه يمارس النقد الذاتي، نصحني بعدم التردد في الخيار الذي اعتمدته: «هذا هو القرار الأفضل. فالسجن في الوطن أفضل من التهجير. هذه حالة يجب أن يحفظها ويحافظ عليها الشباب العربي. يجب أن يتعلم كل الشباب العرب ممارسة هذا الخيار الصعب. الالتصاق بالأرض والتعلق بها هو القرار الوطني الصحيح. والنضال من الخارج هو غالباً أسلوب عبثي. فلو امتلأت السجون العربية بملايين الهاربين من الأرض السمراء لانفجرت مواسم التقدمية والديموقراطية والعدالة المغيَّبة، والتي أفرزتها كتابةً وصوتاً وصورةً أقلام وحناجر المناضلين الهاربين من الوطن ومن اضطهاد الأنظمة العربية السائدة».

في اليوم التالي أي ٨ آذار ١٩٧٧، كانت رحلتي التهجيرية المختارة الأولى عن الوطن تنتهي بهبوطي في مطار بيروت وعودتي إلى الجنّة، وبدا الواقع السياسي مختلفاً نسبياً. فلقد كانت منظمة الصاعقة[١] قد

استعادت مواقعها مع بعض الامتيازات. والسوريون عبر قوات الردع وضعوا شبكة من القوى الأمنية تسيطر على أكثر المناطق.

لم يمضِ ثلاثة أيام على عودتي حتى جاءني زائر منتصف الليل طارقاً بابنا، معرّفاً عن نفسه بأنه سائق صلاح التعمري، وعند فتح الباب دخل مسلحون وتمركز آخرون حول المنزل، وكانت المفاجأة كبيرة لوالدتي وعائلتي. أمّا أنا فكنت أنتظرها ولم أفاجأ إلّا بسرعة التنفيذ. وكان قائد الحملة الليلية «أبو طارق»[٢] مسلحاً برشاش على كتفه بمسدس في يده: «إن أبو أسامة[٣] ينتظرك في صيدا، فأرجو أن ترتدي ثيابك وترافقنا. يمكنك أن تأخذ معك سيارتك».

ولم يتخلف أبو طارق عن مرافقتي طبعاً إلى غرفة نومي. وبحجة مراقبتي استولى على بعض الأشياء الصغيرة، إنها من أشكال «الحق» الذي زيّنه لنفسهم «المناضلون» اليساريون والتقدميون، لبنانيون وفلسطينيون كما أهل اليمين. أليسوا كلهم عرباً في الغزو؟

امتثلت «للقرار الفلسطيني» القاضي بجلبي بقوة السلاح للتحقيق. أليست المنظمات الفلسطينية هي البديل للسلطة والشرعية؟! أو لم أساهم أنا بتشجيع إيصالهم إلى هذا الأمر؟

بالأمس، قبل دخول السوريين، أقدمت فتح على تجريد عناصر الصاعقة من سلاحهم ومراكزهم. ولعلها شملت الفلسطينيين منهم واللبنانيين أيضاً، واليوم انقلب الدور وعليّ أن ألقى المعاملة نفسها من الصاعقة ما دمت صديقاً لفتح.

كانت هذه الممارسات من قبل الفلسطينيين تلاقي دائماً غطاءها

السياسي النظري. فالحركة الوطنية تبارك لفتح سلوكها وتؤدلجه. والسوريون، والجبهة اللبنانية يباركون للصاعقة، ــ في فترة التحالف طبعاً ــ سلوكها ويجدون له التفسيرات والتبريرات.

أمّا أنا فكنت أكره، بل أرفض منطق التقدميين والوطنيين وسلوك فتح معاً، فإن قبلت أن أصبح كاسباً معنوياً من ممارسات فتح وحلفائها، فعليّ أن أتحمل أعباء خسارتها، فحتى لو كان الفلسطيني شقيقاً فلا يجوز له التصرف بحقوق شقيقه وسيادته. لأن هذه الحقوق مثل الشرف، تنتهك حتى ولو من أقرب الأشقاء بل على العكس يصبح عيبها أكبر وأفدح.

قدت سيارتي وإلى جانبي قائد الحملة الليلية مع مرافقيه تواكبنا سياراته المسلحة. كان لطيفاً مهذباً في البدء إلى أن وصلنا إلى مكتب الصاعقة في صيدا، فبرز فيه الوحش: «انزل هنا يا أخو... أبو أسامة سيحاسبك». ولكن أبو أسامة لم يخرج للقائي ولعله صرف النظر عن مقابلتي، رغم انتظاري، حتى شارفت الساعة على الواحدة صباحاً. عندها نقلت بالمواكبة «الكريمة» نفسها إلى جزين حيث مركز المخابرات السورية في الجنوب، هناك تركني أبو طارق للتحقيق، وغادر ومعه سيارتي المرسيدس كما يقتضي حال ذلك الزمن. جلست قبالة الضابط السوري المناوب أنتظر السؤال الأول ــ وبين يديه ملف ضخم أوراقه مبعثرة بأشكال وأحجام وألوان مختلفة ــ قال: «أنت متهم بأنك قتلت ضابطاً سورياً أمام مركز اللجنة الشعبية في الجيّه، وأقدمت على تجريد عناصر الصاعقة من السلاح». ثم تظاهر بأنه يقرأ ويده تشير إلى سطر ما في صفحة مكتوبة بخط اليد. تخيّلت لبرهة أنني هالك لا محالة، وانتابني نزاع بين شعورين، إما أن أحاول مجاملة المحقق، وإما أن أقف متصلباً عزيزاً.

إنه شعور إنساني رهيب متناقض في حالات الخيار الصعب.

رفضت الاتهام مؤكداً أنني لا أملك ميليشيا للقيام بعمليات عسكرية لتجريد الصاعقة من السلاح، ولكنني أكدت «مسؤوليتي عن كل حادث قتل حصل أمام مركز اللجنة الشعبية في الجيّه بل في المنطقة الممتدة من نهر الدامور حتى نهر الأولي، لأنني على يقين بأنه لم يحصل فيها أي حادث قتل لسوري مدني أو عسكري في تلك الفترة».

أقفل الضابط المسؤول ملفه بحركة بطيئة معبرة وانتصب واقفاً وقال: «على كل حال أنت لست مطلوباً عندنا بل مطلوب من القيادة في سورية».

كان الليل ما زال مظلماً مثل رجائي، عندها طلبت منه نقلي فوراً إلى مركز القيادة السورية. ولكنه نصحني بقضاء الليل في جزين مقدماً لي سريره الخاص لأرتاح فيه. وفي الصباح الباكر، والشمس تبخل بأشعتها الأولى على جزين الراقدة في منحدرات التلال، اصطحبني عنصران بسيارة فولسفاكن صغيرة وقديمة جداً، وهبطنا باتجاه صيدا فبيروت مروراً ببلدتي حيث انتابني شعور عميق بالحزن وكأنني أودع منزلي لفراق طويل ومرير.

في الطريق، توقفت السيارة أمام دكان خضرة في خلدة ونزل منها المرافقان لشراء بعض الحاجات وتركاني وحيداً، لا أعلم لماذا لم أفكر بالهرب وكان متيسراً؟ هل لأني لم أجرؤ على ذلك أم بسبب ثقتي بالبراءة والأمل أو استسلامي للقدر؟ لقد قبلت المغامرة ومواجهة مخاطرها ولا أدري ما السبب؟

سلكنا طريق عاليه، وقبل بحمدون انعطفت السيارة عن الطريق السوي العادي باتجاه حمانا، عندها انتابني شعور كئيب وخوف كبير، لسنا ذاهبين إلى القيادة في سورية بل إلى مصير مجهول ومقابلة متوحشة، تنتهي بجثة مرمية في حرش صنوبر أو على حافة طريق، فتصبح مادة وخبراً روتينياً في النشرة الأخبارية أو سطراً تحت عنوان الوفيات في الصحف. ولكن السير استمر، فتجاوزنا حمانا باتجاه ضهر البيدر، ولم يرتفع الضغط عن صدري إلا عند عودتنا إلى الطريق العام ضهر البيدر ـ شتورا. قطعت صمتي معلقاً على نبأ من إسرائيل يتحدث عن مظاهرات فلسطينية واعتقالات غير قانونية ودار بيني وبين المرافقين حديث سريع عام اكتشفت أهميته عند وصولنا إلى سجن المصنع[٤].

نزلت بمواكبة «المرافقين» المواكبين وكان في المصنع سجان يبدو أنه اعتاد أن يستقبل «ويدجن» الضيوف الجدد بهراوة صغيرة، ولكن أحد المرافقين دفعه بعيداً عني قائلاً له: «هذا السجين ليس من فئة المستحقين لاستقبالك المعتاد». فابتعد مستغرباً. كيف يمكن أن يميز المتهمون والمغضوب عليهم؟ وهل يمكن أن يكونوا درجات لا كما خلقهم الله؟ ومن دون تحقيق ولا سؤال عن الهوية، أدخلت غرفة التفتيش حيث خضعت للتدقيق في جيوبي وما أحمل. فوجدوا ورقة في جيبي دونت عليها: «اعتقلتني الصاعقة وأنا مخطوف لديهم. راجعوا كمال جنبلاط». لم تعجب هذه الورقة المحقق، وبسؤاله لي أكدت أنني كتبتها لأسلمها لأي شخص أو أرميها عند تجمع سكني ما، حتى لا تذرع والدتي وأهلي وأصدقائي الدروب المختلفة بحثاً عن مصيري، مثل حال الآلاف من المخطوفين في لبنان الذين رحلوا من عالم الضوء إلى ظلمات الموت أو الضياع في سراديب الميليشيات أو الأنظمة، وبقيت قلوب أهلهم تنتظر ويطول قهر الانتظار.

أُدخلتُ إلى غرفة صغيرة فيها ستة ضباط فلسطينيين وسوريين فقط. قضيت أربعة أيام طوال، لا أعلم لماذا لم أتعرف إلى الموجودين في غرفتي أو أصادقهم كما يقضي العرف وتجري العادة. حديثي معهم كان سطحياً وعابراً ولكن أحدهم وهو ضابط سوري معتقل، كان أقربهم لي لأكتشف في اليوم الثالث أنه المحقق المكلف بملفي. لقد تكونت بيننا علاقة مميزة بالاحترام والتقدير من جانبه كما وصفها لي العقيد محمد غانم[٥] بعد نهاية التحقيق.

بدأ التحقيق في اليوم الثالث بعد صيامي وامتناعي عن الطعام يومين كاملين. تركز على علاقتي بـ«اليمين»[٦]. مع بداية التحقيق حاولت أن أُدلي بحقوقي الإنسانية وكوني محامياً مطالباً بإبلاغ نقيب المحامين قبل بدء التحقيق، تعمدت هذا الدفاع متناسياً أن الأنظمة العربية غيبت كل هذه الحقوق «البرجوازية». فالديموقراطية تتراجع كلما كان الأمر متعلقاً بالأمن، أو بالهوية السياسية الحزبية. ونعمت بحق الاستماع إلى سؤال المحقق والإجابة عليه وأنا جالس.

دَوَّنتُ وقائع التحقيق كما يلي:

س ـ أنت من حزب اليمين؟

ج ـ لا أنا يساري.

س ـ أنت من حزب البعث العراقي في اليمين؟

ج ـ عفواً لم أفهم السؤال؟ (إذ كنت أسمع لأول مرة هذا الوصف للبعث العراقي)، أنا لست من اليمين ولا اليسار إنما دخلت الحزب سنة ١٩٥٤ وخرجت منه سنة ١٩٦٢ ولم يكن هناك سوى بعث واحد، لا يمين ولا يسار، كما لا عراقي ولا سوري.

س ـ لماذا لم تهاجم العراق إذن؟

ج ـ كيف أسمح لنفسي وأنا الفرد البسيط الذي ابتعد عن العمل الحزبي منذ سنة ١٩٦٢ وتركت العمل السياسي منذ سنة ١٩٧٢ نتيجة يأس وقرف أن أشتم نظام حكم دولة عربية وعلناً. أنا لا أشعر أنه لي مثل هذا الحق، ولا هذه الأهمية الإعلامية ولا الصفة لأفعل ما تقول.

وتطرق الحديث وتشعب إلى بعض الأسماء الصديقة مثل جبران مجدلاني ونقولا الفرزلي وطلال شرارة وموسى شعيب وقيادة جبهة التحرير العربية (التابعة للعراق) وكثيرين غيرهم من رفاق البعث السابقين.

صفحات كبيرة وطويلة ملأها نهار كامل من التحقيق حفظت منها أنني أنكرت عدائي لنظام حزب البعث في سورية. فأنا أيضاً لا أدعي مثل هذه الأهمية ولا هذا الحق أو الصفة. ولكنني بكبرياء وادعاء غير دقيق، وربما بسبب التحدي أعلنت انتمائي للحركة الوطنية التي تعادي دور سورية الحالي في لبنان الذي يحالف الجبهة اللبنانية ضد الحركة الوطنية والفلسطينيين.

ساعات طوال، ونقاشات تخللتها مراحل حادة، ولكنها انتهت إلى شبه انسجام وتفاهم مع المحقق بحيث راح يسطر خاتمة طويلة من دون أن يسألني أو يقرأها عليّ، مكتفياً بالقول: «سوف ترى مفاجأة تفيدك في التحقيق».

وكان اليوم الرابع للاعتقال، ناداني السجّان لمقابلة شقيقتي الراهبة

ماري بولين التي فاجأتني بزيارتها، وكانت الإشارة الأولى المطمئنة لي أن مركز اعتقالي أصبح على الأقل معروفاً. فدسيت في يدها قصاصة من الورق لخصت عليها مواضيع التحقيق لتنقلها إلى الأصدقاء خارج السجن. وكانت المفاجأة التي وعدني بها المحقق تذييل التحقيق برأيه الشخصي طالباً «إخلاء سبيلي فوراً، لأن المعتقل هو عنصر وطني وقومي جيد ولا علاقة له بحزب البعث العراقي». لم أصدق ما قرأه المحقق لي. ولكن لمَ يخدعني؟ وإن لم يكن يخدعني فمن يحميه من انتقام رؤسائه؟ إنهم يعلمون تماماً من أنا وكيف أفكر وما هو سلوكي، ورغم ذلك فهم قرروا اعتقالي. فكيف يجرؤ هو على مخالفة تقديراتهم؟ الأرجح أنه إما معارض، وإما مسؤول حزبي له حصانة. وشعرت أنه يبالغ في تقديري خاصة عندما كشف لي اسم المخبر الذي قدم الوشاية ضدي. وفضح أحد عملاء مخابراته.

كان هذا لقائي الأخير بالمحقق. فقد غاب ولا أعلم إلى أي مصير رغم محاولاتي التعرف إليه، ولا يسعني إلا أن أقدر شجاعته وتجرده وأدعو له أن يقابل أمثاله عندما يتعرض مثلي للتجربة.

وفي اليوم التالي (الخامس للاعتقال) استدعيت إلى شتورا مكتب العقيد محمد غانم.

وكان ينتظرني هناك الشيخ محمد يعقوب[٧] مرسلاً من الإمام الصدر وأبو الزعيم مرسلاً من أبو عمار لمرافقتي إلى بيروت. في مكتبه حاول العقيد غانم مجاملتي، فرفضت شرب الشاي متمسكاً بالصيام ما دمت معتقلاً، فأكد لي أنه يستقبلني «حراً وضيفاً لا معتقلاً». وأطلعني من أجل تطييب خاطري على مطالعة الضابط المحقق حيث تأكدت من قراءتها كما نصها عليّ في السجن معتبراً

«أن مثل هذا لا يحصل عادة في التحقيق».

ولكن العقيد غانم أضاف موضحاً ومؤكداً: «صحيح أن المراجعات التي جاءتنا من أوساط مختلفة، حتى داخل الجبهة اللبنانية، بالإضافة إلى الأخوان الموجودين هنا، قد ساعدت على إنهاء الموضوع. ولكن كل هذه الوساطات ما كانت لتفيدك لولا تلك المطالعة التي كتبها المحقق والتي تؤكد براءتك من حزب البعث العراقي اليميني». ثم مازحني قائلاً: «إنك رجل سياسي واعتقالك غير المبرر، وخروجك بهذه السرعة سوف يكسبانك عطفاً إضافياً، فاعتقالك لم يسئ إلى شخصيتك السياسية بل العكس، ولدينا تقارير تثبت ذلك من منطقتك، فأنت كسبت الرأي المعادي لنا وهو كبير».

شكرته وأنا أغادر مكتبه وأكدت له «أنني بالفعل اعتزلت العمل السياسي التقليدي والحزبي ولم يعد يهمني من كل الطروحات السياسية سوى الموضوع الوطني المجرد من النزاعات السياسية الضيقة وخاصة إعادة مهجري منطقتي إلى قراهم وبيوتهم». رافقني في الطريق إلى بيروت أبو الزعيم والشيخ محمد يعقوب. فشكرتهما وشكرت للإمام موسى الصدر اهتمامه. وتابعت طريقي لمقابلة أبو عمّار الذي كان بانتظاري.

عدت إلى الجيّه مساء الأربعاء بمظاهرة تأييد وحماسة استقبلتني في السعديات، وزارني كمال جنبلاط ظهر الخميس مهنئاً بالسلامة التي سوف يفقدها هو بعد يومين فقط ليستشهد على طرقات الجبل المتعرجة انحداراً نحو ثغور المتوسط التاريخية والجغرافية والسياسية... ويترك دمه ودم مرافقيه شهادة حق وحكمة لأجيال تفتقدها ولا تجدها من بعده.

شعرت يومها أن هناك وشائج كثيرة قد انقطعت مع سقوط أحد الرجال القلائل في عصر الانحطاط السياسي اللبناني. بموته اهتز الجبل ولبنان في ركنه الأساسي، واهتزت العلاقة الدرزية ـ المارونية التي لا تكاد تترسخ حتى تأتيها الصدمة فتزعزعها، ومشينا مع أبناء الجبل في مأتم الشهيد الذي أحببت فيه خصائل النبل الأخلاقي والرفعة والكثير من المواقف السياسية الوطنية الصادقة. وكبر السؤال في رأسي، فإن كان كمال جنبلاط الشخص والسياسي استحق الإعدام، فمن يقرر بقاء الآخرين أو إلغاءهم؟ وكيف تكون مواصفات القابلين للحياة والاستمرار؟

فكان قراري الثاني نتيجة نصيحة وإيحاء من أبو عمّار وشربل قسيس[٨] بالخروج الفوري من هذا الوطن الضيق لأبدأ مراحل التهجير السياسي الذي انفتحت أبوابه.

ودّعت الشهيد جنبلاط في المختارة إلى مثواه بدمعة، وغادرت لبنان حاملاً حزني وكآبتي على الصديق والوطن. كان أبو عمار كفيلاً لسفري فأنا نتيجة الحرب لم أجن أموالاً كما أوّل بعضُ الخصوم. بل خسرت كل ما ادخرته، وأصبحت لا أملك حتى ثمن بطاقة السفر. فكان الحل على يد أبو عمار مقدماً لي بطاقة السفر وما يكفي للإقامة في الخارج لفترة شهر واحد فقط، فشكرته على مساعدته وهديته التي تجاوزت أتعابي كمحامٍ عن المنظمة وحركة فتح، وسافرت إلى باريس، لأكتشف أن ما حملت من المال لا يكفي للإقامة في فندق فترة أسبوع. فعدت إلى ضيافة الصديق طلال شرارة في شقته الصغيرة. وبعد مرور أسبوعين شعرت بأن الإقامة في باريس غير ممكنة، وأن المدينة الجميلة التي قصدتها سابقاً أصبحت تتحدى حزني بفرحها بعد أن فضحت فقري بغناها

وضجت في وجداني كل التناقضات الشرقية. شعرت بغربة وبقهر ورحت أبحث عن الأرض العربية السمراء وعن مكان لي فيها.

انتقلت إلى مصر، فالتقيت النائب الصديق سالم عبد النور في فندقه الفخم على ضفاف النيل الهادئ المعطاء وكنت آمل إيجاد عمل معه أو مساعدة. وفاجأني استقباله لي، إذ سبقتني إليه شائعات بعض الخصوم بأنني غني حرب. فتأثرت كثيراً بذلك. وقررت أن لا أفاتحه بالعمل أو المساعدة. لقد فجّر في ذهني فكرة بسيطة: ماذا ينقصني لأصبح مثله غنياً؟ لا شيء. فالمطلوب فقط الاهتمام بجمع المال بدل الانغماس في النضال والعمل السياسي. فقبلت التحدي وانتقلت إلى قطر حيث كان الزميل جبران مجدلاني أنشأ مكتباً للمحاماة. لكن عمله هناك كان باللغة الإنكليزية وأنا لست راغباً بالعودة إلى دراسة الحقوق مجدداً. وإن كنت ملماً بالإنكليزية نطقاً، فلست بمستوى متابعتها كتابة وبخاصة في الحقل القانوني، لذلك قررت الانتقال إلى بغداد.

عدت إلى بيروت بشكل شبه سري، وجمعت حقائبي وعدة الهجرة. وقبل سفري ذهبت لوداع الآباتي قسيس وشكره على مداخلته الفعّالة مع رفعت الأسد[٩] لإخلاء سبيلي. وعندما أخبرته عن وجهة سفري حمّلني رسالة شفهية إلى صدام حسين[١٠] هذا مضمونها «لدينا معلومات أكيدة أن صدام حسين يحفظ في درج مكتبه مشروعاً لتقسيم العراق مقاطعتين عربية وكردية. ونحن نطالب بنسخة هذا المشروع للإفادة منها». كانت هذه الرسالة مفاجأة لي. فشربل قسيس يستعين بصداقته مع السوريين لينتصر على خصومه «الوطنيين» في لبنان، ويريد الاستعانة الآن بمشروع مموّل «الحركة الوطنية» لينتصر على مشروع الوطنيين اللبنانيين. وهل

يعقل أن طرفي البعث في سورية والعراق في صراعهما يغذيان القوى التي تسعى إلى تقسيم لبنان؟!

ضجت في رأسي البعثي العتيق تساؤلات وظنون كثيرة. ولكنني طمأنت الآباتي قسيس إلى استعدادي لتلبية طلبه، رغم عدم معرفتي الشخصية بصدام حسين، إذا كان يكلفني رسمياً بهذا الطلب. وإلا فأنا لا أملك حق اتهام زعيم العراق بوضع خطط بديلة للوحدة التي قام حكمه من أجل انتصارها.

وسافرت إلى بغداد حاملاً معي عدة الهجرة. وأسست شركة هندسية مع بعض الأصدقاء الذين يتعاطون الاستشارات والمقاولات، أسميناها شركة «الفرات للتجارة والمقاولات».

كانت تجربة جديدة مفيدة لي، مرحلة العيش في العراق لمدة أربع سنوات. «فنظام» حزب البعث العربي الاشتراكي ساد المجتمع والدولة في سنوات، نتيجة ثورة شارك فيها سنة ١٩٥٨ وانقلابات لاحقة قادها ضد حلفاء وأعداء. وراح ينمي تجربته الاقتصادية محاولاً السيطرة على أدوات الإنتاج والقطاعات عامة إلى سلطة الدولة «ممثلة الطبقة الكادحة». وكان قد أمم النفط وعانى من حصار الشركات المستوردة، وعاد فتدفق نقداً نادراً بعد سنة ١٩٧٣.

فالعراق بلد غني بخيراته وموارده الطبيعية، ويكاد الماء فيه يعادل ثروة النفط، وأرضه غنية بما تعطيه، وجوفه مخزون لكثير من الموارد الأولية، وثروته الأهم هي شعبه المثقف قياساً إلى الشعوب العربية الأخرى، والمرتبط بحضارة بلاد ما بين النهرين وجيشه الكبير المدرب، الذي اكتسب من معاركه الطويلة في شمال البلاد خبرة

كبيرة لم تعرفها الجيوش العربية الأخرى.

خُلقُ أهله مثل النظام السياسي، طبعته تقلبات الطبيعة ومناخها الصحراوي، وذكريات الحجاج بن يوسف، بالقسوة والخبرة.

مدينة المنصور، وعاصمة العباسيين ممتدة على واحة كبيرة في قلب الصحراء، بلاد ما بين النهرين خط أسود وحضارة يعطي للتناقض الطبيعي معنىً غنياً بالتنوع المتنقل من الطبيعة إلى البشر. قساوة الصحراء، ودفء واحات النخيل، وشفافية ألوان الأفق في الشروق والغروب، وعتمة السماء الملبدة بالغبار، وعواصف الرمل والمطر الأسود، كلها مشاهد على أرض هذا البلد الذي عشت فيه مرحلة اختبار النظام الذي حلمت به يوماً منقذاً لي ولأمتي العربية من كل الأمراض السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي نعانيها منذ أكثر من خمسماية سنة. وكلما صدم الواقع آمالي كنت عبثاً أبحث عن تبرير وسبب.

فعلى الصعيد السياسي كان مجلس قيادة الثورة يكرّس يوماً بعد يوم شخصية الزعيم القائد الأوحد. وكان صدام حسين لا يترك مناسبة تمر من دون التقدم إلى تكريس أحاديثه قوانينَ وأنظمةً للمجتمع. فعرف العراق وجبات من الإبعاد والإعدام. كان علي صالح السعدي[١١] أحد القلائل ولعله الوحيد الذي يرفع صوته فقط في الصالونات ومجالس المعجبين الضيقة والتي لم تتجاوز في مطلق الأحوال حدود نادي المنصور[١٢]. كان شجاعاً ووفياً، قاسياً وحنوناً، صادقاً وعفوياً. ورغم التسامح الظاهر كان النظام الحاكم قد جرده من وسائل الترجمة العملية عبر أي تنظيم سياسي أو عسكري لأفكاره.

وكنت كلما طالت إقامتي أشعر بالاختناق وأرغب أن أسمع صوتاً يعبر عن نقد أو معارضة علنية لممارسات خاطئة راحت تتكدس وكأنها مكاسب. كنت أضيق بالهتافات والتأييد من موظفي الدولة لقادتها، وكأنها مظاهر تعبير عفوي وشعبي. كنت أتلمس المناقشة المفقودة في مجالس القيادات الحزبية «الطليعية»، أبحث عن تعبير للديموقراطية في النظام، الجانب المطبق للبعث، فلم أجده إلّا في المعتقلين أو المفصولين عن جسد الوطن القابعين في نسيان الداخل أو المهجرين إلى نسيان العالم الخارجي. فكان علي السعدي رمزاً للأولين وكان صلاح عمر العلي[١٣] صورة للمهجرين.

لم أكن خصماً أو معارضاً لنظام الحكم. دائماً كنت أتألم في داخل وجداني لكثير من الممارسات السياسية والمطبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي راح يتخبط بها الحزب الذي آمنت به يوماً منقذاً من التخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فإذا بالتجربة تشهد على تخلف وقصور في تحقيق تلك الأماني.

لم أكن أتصور أن الديموقراطية يمكن أن تغيب إلى حد يجعل كلام المسؤول قانوناً ونظاماً، فقد كان كل قرار أو كتاب يصدر عن مجلس قيادة الثورة هو بمثابة قانون، أي أن كلام المسؤول يصبح فوراً نظاماً للمجتمع، له غالباً المفعول الرجعي بحيث راح أهل العراق يتخبطون في بلبلة من الأنظمة والتعديلات وفقاً للأحداث وتقلبات الأمزجة. ولم تعد دولة القانون تهدي المواطن إلى حقوقه وواجباته حتى يتمتع بها بطمأنينة ولا يتعرض للمجازفة في نشاطه الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي.

ولم أتوقع أيضاً أن بلداً غنياً بشعبه وأرضه وثرواته العديدة والمختلفة

يمكن أن تجعل منه اشتراكية دولة البعث بلداً يختنق بأزمات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، فغالباً ما كان المواطن يفتقد السلع الضرورية والملحّة في الأسواق، سواء الغذائية منها أو الخدماتية أو وسائل الإنتاج. وهذه السيطرة التامة التي فرضتها الدولة على جميع السلع والمواد والخدمات جعلت المسؤول مرهقاً لأنه الأوحد ولأن حقل اهتمامه بات موزعاً بشكل لا يستطيع مهما حسنت نواياه أن يغطيه، وهو لا حافز لديه لبذل المزيد بل الاستثنائي من الجهد لقاء أجره المحدود.

فعاش العراقيون في تلك المرحلة من السبعينيات في حالة الطلب الكثيف والعرض النادر في شتى الحقول والمجالات. وأسوأ ما في هذه الحالة الشاذة أن هذا الأمر لم يكن يؤثر على المسؤولين ولا الحزبيين لأن وسائل تملّكهم أو حصولهم على مبتغاهم، كانت غالباً متوافرة بسبب اتصالهم المباشر وهيمنتهم على أجهزة التوزيع والإنتاج العامة. ليس لي أن أتذمر ربما بالمقياس الأناني، فلقد كنت من المستفيدين من هذه الامتيازات بسبب علاقتي الشخصية ببعض المسؤولين الحزبيين. ولكن شعرت بهوة شاسعة بين ما كنت أؤمن به يوم كنت في صفوف البعث وبين ما حققه نظام الحزب على الأرض. فإن كان العراق الغني القادر يتخبط في هذه الحالة من الاختناقات المعقدة فكيف سيكون مصير الأقطار العربية الأخرى التي تقل إمكاناتها المادية والبشرية عن العراق؟

يومها فقط اقتنعت بأنني لم أرتكب خطأ، وزالت رواسب الحيرة والتردد التي انتابتني بعد خروجي من الحزب سنة ١٩٦٢ ليتكرس لديّ إيمان راسخ بالخروج النهائي من دائرة البعث نظاماً للمجتمع.

وبدأت رحلة التردد والشك مع الفكر القومي، وقررت أن أترك بغداد نهائياً وكانت العلاقة بين العراق وإيران قد بدأت بالتأزم، خصوصاً أن صدام حسين كان يطمح لأن يكون العربي المسلم السنّي الحقيقي في وجه التحريف الإيراني ويملأ الفراغ القومي الذي تركه غياب عبد الناصر وأجهز عليه كمب ديفيد. ولكن العالم العربي، كما في أيام الغزو الصليبي أو التركي أو الفارسي، ورغم فارق السنين، انقسم بين مؤيد للغزو الإيراني القومي، الإسلامي الشعار، ومتردد في دعم الصمود العربي القومي والبعثي الشعار.

وظهر هذا الانقسام في مؤتمر قمة «عمان» تشرين الثاني سنة ١٩٨٠، حيث سورية وليبيا والجزائر وجنوب اليمن ومنظمة التحرير قد انحازوا إلى إيران الثورة الإسلامية، فيما أيّد آخرون العراق بخجل. وراحت آلات الحرب تحصد الشعوب الفقيرة والمقهورة في الجانبين تحت رايات القومية والإسلام. وكانت مفاجأة العراق بدعم أبناء قوميته فاجعة سوف تترك أثرها في مستقبله القومي الأصيل.

تركت بغداد لأعود مجدداً إلى باريس ريثما أستقر على موقع جديد. كان الخروج مزدوجاً من جغرافية الوطن وتاريخه السياسي، وبدأت رحلتي الجديدة خارج طريق الوطن العربي الكبير حراً أم سجيناً خارج الحدود الطبيعية والسياسية.

وما كدت أستقر في باريس حتى شعرت فعلاً أن إقامتي في بغداد أعادتني نفسياً ووجدانياً لمراجعات فكرية، سياسية وعقائدية أساسية، كانت نتيجتها أن اتخذت قرار العودة إلى لبنان، لأبدأ مرحلة جديدة من التحول الوجداني والسياسي.

الهوامش

(١) الصاعقة، منظمة فلسطينية توالي سورية.

(٢) أبو طارق، أحد المسؤولين عن منظمة الصاعقة في الجنوب.

(٣) أبو أُسامة، مسؤول الصاعقة في الجنوب.

(٤) المصنع، نقطة عبور بين لبنان وسورية على حدود لبنان الشرقية.

(٥) غانم محمد، رئيس جهاز المخابرات السورية في لبنان في ذلك الحين.

(٦) اليمين، اعتاد البعثيون السوريون تسمية الحزب في العراق باليمين.

(٧) الشيخ يعقوب محمد، مرافق الإمام موسى الصدر، اختفى معه.

(٨) قسيس شربل، رئيس الرهبانية اللبنانية المارونية فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠.

(٩) الأسد رفعت، شقيق الرئيس حافظ الأسد.

(١٠) حسين صدام، رئيس جمهورية العراق.

(١١) علي صالح السعدي، أحد أبرز قادة حزب البعث، شارك في الانقلاب ضد عبد الكريم قاسم، تسلّم السلطة الفعلية لفترة زمنية قصيرة إلى أن أزاحه اختلاف داخل القيادة وانقلاب عبد السلام عارف عليه، انشق عن البعث وحاول تأسيس حزب العمال الثوري ولم ينجح.

(١٢) نادي المنصور، ناد اجتماعي في بغداد.

(١٣) صلاح عمر العلي، أحد قادة حزب البعث العراقي، عضو مجلس قيادة الثورة ووزير اختلف مع أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية العراقية البعثية، جُرِّدَ من وزارته وهاجر.

السقوط الإجباري بالمشروع الإسرائيلي

أولاً: سقوط الجبل

كان قرار العودة من باريس إلى لبنان يصطدم باستحالة شبه مطلقة، فلبنان الشرقية المسيحية لا يتقبل مناخه السياسي إقامة من كان مثلي «خائناً لطائفته» إلّا بقيود كثيرة تفوق طاقتي على تحملها. أما الغربية «الوطنية» فمسلموها يرفضون هويتي المارونية ووطنيوها يعتبرون تميزي عنهم في الموقف عداء للحركة الوطنية حتى راح بعض قادتهم يرى في التمييز انحيازاً لليمين اللبناني المسيحي وخصوصاً وليد جنبلاط. أما السوريون والصاعقة فيشكون بعلاقتي «باليمين العربي العراقي» وفقاً لمصطلحهم الخاص.

وصلتني إلى باريس، رسالة من صديق تقول: «إنَّ وليد بك يتهمك بالعمل ضد الحركة الوطنية وخاصة في العراق، وقد جاء ذلك علناً في أحد اجتماعات المجلس السياسي للحركة الوطنية، وبحضور

ممثلي الفصائل الفلسطينية وخاصة الصاعقة. وهذا يعني أن وليد جنبلاط يحرض السوريين عليك مجدداً».

كانت ردة فعلي مزيجاً من الغضب والحزن المتفجر دموعاً قضت على قرار العودة الذي كنت على وشك اتخاذه. وأعترف بأنني رديت على تجني وليد جنبلاط والحركة الوطنية ولكن من دون التشهير طبعاً، حفاظاً على شعرة معاوية. فأنا لم أعمل مع العراق بعلاقة سياسية، بل انتقالي إلى هناك كان لمجرد العمل المهني والتجاري، وبالفعل أسست شركة وفقاً للقوانين والنظم العراقية. وبالتالي لم أكسب ديناراً واحداً من الملايين التي تدفقت على كل الآخرين في الحركة الوطنية عن طريق العمل والارتباط السياسي بالعراق. فالاتهام الذي وجهه إليَّ وليد جنبلاط في المجلس السياسي للحركة الوطنية وخاصة بحضور الصاعقة وممثلي البعث السوري غير صحيح. لقد اعتبرته بمثابة تحريض على هدر دمي.

وبقيت في باريس أنتظر فرصة ممكنة للعودة. ولسخرية القدر، جاء صيف ١٩٨٢ بالاجتياح الإسرائيلي للبنان الذي قضى بصورة مباشرة ومادية على الآلة العسكرية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وشتّت شمل الحركة الوطنية، وقلب الأرجحية العسكرية والسياسية لصالح أصدقائه في «الجبهة اللبنانية». وراحت إسرائيل تبني بمحاذاة المفاوضات الرسمية، علاقات حميمة بقادة «القبائل اللبنانية الوطنية والانعزالية»، بشكل يناسب واقعها ونظامها، ويحفظ حدودها السياسية وحدودها الجغرافية. وقد تحقق لها مع نهاية ١٩٨٢ حيث انتقلت الهيمنة على الوضع الأمني والسياسي إلى القوات اللبنانية.

اعتبرت، انسياقاً وراء سخرية القدر ومنطقه الغريب في العالم العربي، أن

تجربة العودة ممكنة رغم بعض المخاطر الأمنية، من العدو الإسرائيلي، وعدم ارتقاء الرفيق والشقيق العربي إلى مستوى الفهم والفعل القومي. قبلت المخاطرة وعدت إلى لبنان مع بدء ولاية أمين الجميّل الذي انتخب بإجماع السياسيين من كافة الميول خلفاً لشقيقه بشير الجميّل الذي استشهد في ١٤ أيلول ١٩٨٢ بانفجار مركز حزب الكتائب في الأشرفية بعد انتخابه رئيساً للجمهورية بأيام قليلة، زارعاً الأمل بتبدل نهجه السياسي وشموليته لبناء مجتمع واحد متقدم.

باكورة تجربة العودة كان الزواج، فقد اهتديت أخيراً إلى حواء التي تأخذك لتعطيك محبة وحناناً واستقراراً. وعقد قراني في الجيّه، رغم معارضة حزب الكتائب ورفضه دخولي إلى كنيسة البلدة، ولكن إصرار الآباتي نعمان[1]، كونه فاعلاً أساسياً في الجبهة والقوات أبعد رفضهم مؤقتاً، وتمت مباركة الإكليل في كنيسة البلدة التي تضررت في الاجتياح الفلسطيني سنة ١٩٧٦، ولكن ما كدنا ننتهي من مراسم الزواج، حتى عبّر الكتائبيون بشكل لا حضاري، عن إصرارهم على رفض عودتي إلى البلدة، فكان نصيب الدير التابع للكنيسة رشقات من بنادق م١٦ التي مزقت صورة الآباتي نعمان المرفوعة في دير مار شربل الجيه. فهمت وفهم جميع الآخرين الرسالة التي نسبت يومها إلى جوزف الهاشم، رئيس إقليم الشوف الكتائبي، الذي توهم أن القوة العسكرية الكتائبية المدعومة من إسرائيل تخوله حذف كل الآخرين مروراً بالفعاليات المحلية ومركز الآباتي نعمان وصولاً إلى كميل شمعون. ولقد كانت هذه المنافسة صورة مصغرة ولكنها معبرة ومكررة لمآسي الصراع المسيحي ــ المسيحي الذي زلزل الطائفة ولبنان معاً.

فهمت «الرسالة الديموقراطية» للقوى اليمينية المهيمنة، واغتنمت

مناسبة الزواج لأبتعد عن مسرحهم وسلطتهم. فكانت مناسبة للتعرف إلى البرازيل ومهرجانات الرقص فيها. إلى الشواطئ الساخرة والرمال البيضاء المزروعة والمزينة بالأجساد المحروقة بحرارة الشمس والحب، والليل الساهر على أنغام الموسيقى الهائجة مع تمايل القامات العاريات في مدن تحولت شوارعها ونواديها إلى مدارس رقص السمبا وتحول شعبها وزوارها إلى تلاميذ سكارى فرحين.

وانتهى حلم البرازيل لأعود إلى باريس ولأول مرة بعد أن ودعت الوحدة والعزوبية. بدت باريس مختلفة ولكنها ذاتها دائماً لا تتغير، فهي تغيّر الآخرين وهذا سرها وسحرها.

بعد شهور عاد حلم العودة يراودني، فقد مرَّ وقت على غيابي ولعل ذلك يخفف من «تهمي الوطنية» لدى الكتائب. أمَّا وقد استقر لهم الأمر في سنة ١٩٨٣ فلا بد أن تكون عصبيتهم قد خفت أو تلاشت، وربما ظننت خاطئاً أن زواجي ربما يساعدني، لأن زوجتي من دير القمر، البلدة الساهرة على هضبة الشوف وعلى شعارات كميل شمعون، ووالد زوجتي معروف بعصبيته لشمعون.

وتوسمت أن مساهمتي بإعادة المهجرين المسيحيين سنة ١٩٧٦، وقد انتقلت اليوم السلطة السياسية لأبنائهم الشباب، وابتعادي النسبي عن المواقف المتشجنة، وانصرافي للاهتمام بوضعي العائلي، أمور ربما تكفي لإعطائي حق العودة والسكن لممارسة تجربة العيش الصامت، على الأقل على أرض الوطن والقرية. وربما ألجأ إلى تعلم فن ممارسة التقية بعد أن رفضته في عمر العزوبية.

وسوف تبقى محفورة في خاطري مشاهدات ذلك الصيف التاريخي

سنة ١٩٨٣، فخلال إقامتي في الجيّه ووادي الزينة على الشاطئ الذي أحببت والأمواج، هادئة ومضطربة، التي داعبتها صيفاً وشتاء في مراحل العمر الجميل السابق، كنت أرى المأساة بالعين المجردة. ضبّاط المخابرات الإسرائيلية بسياراتهم المدنية والملالات والدبابات الإسرائيلية في حركة غير مباركة، ولكنها نشطة. لقاءات ومناورات بعيداً عن العيون الحاسدة الناقدة تهيئ لشيء ما. «نجّنا ربي من الشرير». كل الدلائل تشير إلى انسحاب القوات الغازية من الجبل باتجاه الجنوب، ولكن التحضيرات ليست لحلول القوى الحيادية الشرعية بل لمعركة بين الميليشيات المتصارعة. ألم تصعد القوات اللبنانية إلى الجبل بأمر إسرائيلي وبأمرة غير شوفية ظاهرها لفؤاد أبي ناضر وفادي إفرام؟ طبعاً القوات لديها مشروع! لماذا لا يكون الجبل لها ولمشروعها ربما؟ لقد وعدهم اليهود الذين «لم يخلفوا في التاريخ وعداً»، ونسوا أو تناسوا أن اليهود دولة إقليمية لها مصالح وعلاقات. وأن الدروز جزء من ذلك الواقع. صدّقت قيادة القوات أوهامها واعتبرتها مشاريع هيأت لها رؤوس وصدور الصليبيين الجدد. ولم تدرِ إلّا متأخرة أنها سوف تنفذ مشروع دولة إسرائيل الظاهرة الأساس للحرب اللبنانية، المتنقلة في فسحتي الزمان والمكان اللذين احتلتهما الحرب.

وكانت سخونة الأوضاع في الجبل والمنطقة مناسبة لعودة القيود المرهقة الضاغطة على جميع «تحركاتي» حتى الاجتماعية خصوصاً بعد سقوط الجبل. فقررت الخروج من هذا الجو الضاغط بالانتقال إلى صيدا استعداداً للهجرة الجديدة من الوطن. تركت إقامتي المؤقتة في مسبح «المينا بيتش» وادي الزينة في نهاية آب ١٩٨٣ متوجهاً إلى منزل ذوي زوجتي في صيدا لوداعهم، ولكنّ حاجزاً مسلحاً للقوات اللبنانية في الرميلة منعني من متابعة الطريق. مسلح عمره

عشرون سنة سلاحه الروسي ينتقل من رأسي تارة إلى بطن زوجتي الحامل طوراً: «أنا أعرفك، أنت فلان»، وكأنها تهمة، «وأنت ممنوع من مغادرة المنطقة». عجباً، لعلهم يرغبون في مشورتي بعد فشلهم في الجبل؟ الخوف في عينيه أكبر من الحقد، فهل أطمئنه إلى أنني سأبقى معه في المنطقة لأشاركه بئس المصير، أم أدعي أنني ذاهب إلى صيدا فقط لإيصال زوجتي إلى الطبيب؟ ولكنه أيضاً لا يريد أن يسمع ولا أن يفهم. إنه في حالته الميليشيوية القصوى.

كادت هذه الحادثة أن تتطور لولا تدخل بعض الأصدقاء من شباب الرميلة الذين أحفظ لهم دائماً هذا الجميل. فتوافقنا على الخضوع لإرهاب الحاجز وعدت. وتكرم المسؤول بالسماح لزوجتي وحدها بمتابعة الطريق. وفي اليوم التالي تدبرت الحل ولحقت بها. وتابعت من هناك مرحلة سقوط الجبل وتهجير المسيحيين وعودة الصراع الدرزي ــ المسيحي الذي ساهمتْ في إيقاظه من ركوده حوالى ماية سنة عنتريات القوات اللبنانية الصاعدة إلى الجبل وتعليمات الإسرائيليين ولخدمة مشروعهم في الفرز والتقسيم.

وراحت إسرائيل تعمل لوضع مشروعها قيد التنفيذ، فالجبل الذي رفض منذ عشرات السنين الدويلة الدرزية سوف لن يبقى له خيار بعد تأجيج الصراع الطائفي. وفي مطلق الأحوال لا يغير في جوهر المشروع من ينتصر، المسيحيون أم الدروز. فالمهم أن يسقط العيش المشترك ويتم التهجير ويختل التوازن الوطني اللبناني. فإن كانت الأفضلية في الأساس لمشروع الدولة الدرزية الذي ينام في أدراجهم، فلا بأس أن يتوهم المسيحيون بانتصار مشروعهم الخاص وتوسعهم باتجاه الجبل على حساب الدروز. وعندما انكشف الوهم أنحوا باللوم على أمين الجميّل لعدم توقيع اتفاق ١٧ أيار[٢]، وبالتالي عدم

التفاهم مع الإسرائيليين، وفي الوقت نفسه عدم إعطاء الأوامر للجيش بالتحرك فوراً إلى الجبل وملء الفراغ الذي تركه الجيش الإسرائيلي، بهدف إضعاف القوات اللبنانية التي كانت تزعجه دائماً بممارساتها وتقلباتها.

وكان أمين الجميّل نفسه يلقي المسؤولية على سلوك القوات وتحالفها مع الإسرائيليين. وفي حديث له يؤكد «أن قراءة القوات للأحداث كانت خاطئة، لأن التعديات التي مورست ضد الدروز لو كانت ممارسات فردية لتم توقيفها واتخذت الإجراءات بحقها، ولكنها كانت مدروسة على الجهتين وهنا الخطأ الكبير الذي لا يمكن إنكاره، فلقد ساهمت القوات بالمؤامرة المدبرة، ونتيجتها كانت على حساب التعايش المسيحي ـ الدرزي والوجود المسيحي في الجبل»[٣].

وفي كتابه «الرهان الكبير»[٤] يقول: «كانت إسرائيل وكأنها تريد معاقبتنا على خطيئة لا أحد يستطيع أن يثبتها علينا، تقيم ما تستطيع من عراقيل لتعطيل توالي انتشار الجيش اللبناني في الأماكن التي تنسحب منها، وهذا ما فعلته على الأخص في منطقة الشوف حيث كانت تقف وجهاً لوجه فرق الميليشيات من الدروز والنصارى مما جعل الصدام بينها أمراً لا مفر منه».

ويدور الجدل طويلاً حول معركة الجبل أسباباً ونتائج. وترد القوات اللبنانية، وفريق من المسيحيين على أمين الجميل بتحميله مسؤولية انهيار الجبل لا سيما أنه تردد ولم يوقع اتفاق ١٧ أيار. فاستحق فريقه عقوبة إسرائيل الموعودة سلفاً.

أما الحزب الاشتراكي فسوف يركز إعلامه على مؤامرة اشترك فيها

جانب من القوات اللبنانية تفضي إلى طرد الدروز من الجبل والهيمنة عليه.

ولكن الحقيقة التي لم تنكشف ولم تقل، ربما غيّبتها قبور الشهداء الذين سقطوا من دون قتال ومن دون أن يعلموا لماذا فاجأتهم كثافة النار؟ والمهجّرون الذين لم يفهموا لماذا انتشرت فجأة بينهم كلمة سر بمثابة أمر «اهجروا الجبل»؟

ويبقى تساؤل هؤلاء من دون جواب أكيد.

فهل كان قادة القوات على علم بأن معركة الجبل التي هيأ لها وفرضها المشروع الإسرائيلي كانت تستهدف في الأساس نقل المسيحيين من الجبل بقرقعة السلاح، بعد أن رفضوا نداءات الهجرة الطوعية أو السياسية؟ سؤال ربما يأتي جوابه بمستوى سوء الظن... لأن القناعة الظاهرة للقيادة وعناصر القوات على الأقل كانت تثبيت الوجود المسيحي في الجبل وربما توسيعه أكثر ليصل إلى حدود المغالاة وطرد الدروز، كما يتهم وليد جنبلاط.

إنها الهجرة المخطط لها على المستوى الإقليمي، والتي فرضت على أهل الجبل الذين خدعوا وما اكتشفوا خديعتهم إلّا بعد أن فاجأتهم النتائج ووجدوا أنفسهم محشورين في زوايا الأبنية المهدومة، والمعامل المعطلة، أو الأديرة الفارغة، متروكين للقهر والفقر والمرض.

وأنا أشاهد الدبابات الإسرائيلية العائدة من الجبل على طريق صيدا، كنت أسمع وصف «انتصارات الدروز» وهزيمة المسيحيين بالمشروع الإسرائيلي. ولم يبقَ بعدها سوى مشاهدة هذه المسرحية التي

ستكتمل فصولها لاحقاً على جسم الوطن بكامله.

مرت على لبنان خلال السنوات السابقة لحرب الجبل موجات تهجير تراوحت في أحجامها المادية وتنوعت في مراميها السياسية.

ولكنّ تهجير الجبل كان الإشارة الصريحة الوقحة لبدء تنفيذ المشروع السياسي الذي طالما أعدته إسرائيل وعرضته للتسويق على القيادات اللبنانية المختلفة. ونفذ على ذلك الشكل الملحمي.

ثانياً: سقوط الإقليم وشرقي صيدا

انتهت المرحلة الأولى من لعبة التهجير بنجاح باهر، فأفرغ الشوف الأعلى من أهله المسيحيين قتلاً وتهجيراً، واستراح الممثلون ليبدأ المخرج الإعداد للمرحلة الثانية، وبدأت التحضيرات لخط الدفاع الثاني وفقاً لوصف القوات وبناء لدعوة وتحريض إسرائيل وتحضيراتها، فأمر «نازو»(٥) عناصره المتواجدين في منطقة ساحل الشوف بإخلائه إلى جزين معتبراً أنَّ هزيمة القوات اللبنانية في الجبل تؤدي إلى سقوط الإقليم. فأرسل اليهود دورية مؤللة إلى الجيّه وطلبوا من مجموعات القوات اللبنانية المنهزمة باتجاه صيدا والجنوب أن يرسموا خط دفاعهم في الجيّه وفقاً لخريطة ساعد الضابط الإسرائيلي على وضعها وأجبرهم على تنفيذها.

وهكذا توقف المشروع مؤقتاً عند هزيمة وانتصار محدودين على حدود إقليم الخروب. كل ذلك وفقاً لرسم دقيق وتفصيلي من الإسرائيليين.

ولتأجيج الصراع بين الفئات المقيمة في الإقليم تحضيراً «للمرحلة

الثانية»، توالت الدوريات الإسرائيلية على مساعدة القوات لتركيز متاريسها وخطوط دفاعها بعد سقوط الجبل. تنتقل في الوقت نفسه صعوداً باتجاه الإقليم على طريق برجا لتشرف على الاستعدادات العسكرية للاشتراكيين هناك وتعود من داخل الإقليم باتجاه شحيم فوادي الزينة إلى نقطة انطلاقها على نهر الأولي.

اقتضت هذه التحضيرات شهوراً كنت خلالها أبحث مع بعض الأصدقاء، لا سيما الدكتور علي سعد[٦] وسلام عيد[٧] وغيرهم، عن وسيلة لتفادي الصدام المحتوم في الإقليم، محاولاً إيجاد صيغة تمنع تكرار مجزرة الجبل. وكان الاقتراح الأنسب أن تحل القوات الشرعية للدولة على خطوط التماس الفاصلة بين الإقليم ومنطقة الشوف. ووافقت القوات اللبنانية على هذا المشروع بواسطة ممثلها سلام عيد. ولكن توفيق بركات[٨]، ممثل الاشتراكيين، أصرَّ على أن لا يتولى الجيش أية مهمة أمنية في الإقليم، مما جعل المشروع غير مجدٍ، لأن قوى الأمن الداخلي كانت شبه عاجزة عن القيام بهذا الدور الأمني الذي يتجاوز إمكاناتها. وكانت معارضة الاشتراكيين لدور الجيش اللبناني ومنعه من التوجه إلى أية نقطة تعبّران عن تمسكهم بميزان القوى الذي بات لصالحهم. ولم تكن هذه السياسة لتتعارض مع الموقف الإسرائيلي الذي كان ضد تواجد الجيش في المناطق الخاضعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة للهيمنة الإسرائيلية. وبالمناسبة، ألم يقصف سعد حداد الجيش في ١٨ نيسان ١٩٧٨ حين توجه إلى كوكبا جنوباً ولأول مرة بعد بداية الحرب وبعد انتزاع موافقة الفلسطينيين؟!

وكان تدخل زاهر الخطيب[٩] كالعادة استعراضياً، فجاءني إلى مكتبي في شارع الحمرا حاملاً «مشروع ميثاق للإقليم». توقفنا عند

مقطع أراده هو أن يكون إدانة «لإسرائيل وعميلتها القوات اللبنانية»، بينما أردته أنا «إدانة لإسرائيل وجميع عملائها». وإذا أردنا تسمية الحلفاء فيجب أن تضاف إلى القوات اللبنانية لائحة طويلة من القوى التي تبدو معادية بالظاهر ولكنها متحالفة بالفعل مع إسرائيل. وكان ذلك سبباً لانقطاع الاتصال منذ ذلك الحين ولفترة طويلة جداً بالنائب زاهر الخطيب ولمزيد من ابتعادي عن منطق القوى الوطنية والتقدمية وتصنيفها للآخرين.

كانت النار تقترب من كل منزل وفرد والكارثة تدق أبواب الإقليم، ولم يكن الوقت يسمح بالمناورة. ولم أفهم يومها رفض الاشتراكيين ومعارضتهم لأي دور للجيش بينما الدوريات الإسرائيلية طليقة اليد، حرة الحركة. فشعرت بالنار تلامس وجهي، والقلق يمنعني من التمييز العبثي في درجة الارتباط بالمشروع الإسرائيلي بين موقف زاهر الخطيب والحزب الاشتراكي من جهة وبين موقف القوات اللبنانية الموافقة على إدخال الجيش اللبناني للفصل. لذا كنت جافاً وحاسماً مع زاهر الخطيب. وافترقنا عندها على خلاف سوف يستمر سنوات طويلة إذ أصبحت بنظره مؤيداً للقوات اللبنانية، فسوَّق منطقه هذا لدى أطراف الحركة الوطنية وخصوصاً «الاشتراكيين» منهم. ولا أدري إذا كان زاهر عاد عن رأيه بعد حين أم لا؟

رغم ذلك أصررت على الحوار ولكن من دون نتيجة. وتعمّم رفض الجيش اللبناني في المنطقة من موقف اشتراكي إلى موقف عام للقوى الوطنية الفاعلة، فتحقق عبر هذه القوى الشرط الإسرائيلي الذي كان حاضراً وواضحاً في جميع اللقاءات السرية والعلنية.

وبانت لي استحالة إنشاء علاقة مخالفة لما كُتِبَ وتقرر. وشعرت

بقيود ثقيلة لحركتي، فعدتُ مكرهاً ومقهوراً إلى سلوك طريق الهجرة خارج الوطن، علني أجد عزاءً ما. وكانت نهاية سنة ١٩٨٣ اجتراراً لكارثة الجبل والاستعداد لكارثة جديدة في الإقليم. كل ما حولي كئيب وحزين، لكن نجمة فرح واحدة أطلت في نهاية تلك السنة.

ليلة الميلاد سنة ١٩٨٣، ولد فؤاد في باريس فخفق الفرح الأبوي الأول عندي أحزان السنة وذكرياتها البائسة. منتصف تلك الليلة، تذكرت كل أطفال وطني وأمتي، وخاصة الذين ولدوا خارج أوطانهم قسراً، ربما يُمنحون جنسية تلك البلاد فتصبح لهم وطناً بديلاً. فهل رسم لأطفالنا مثل هذا المصير النهائي؟

اجتاحتني المشاعر المتناقضة، فالديموقراطية والمساواة والعدل والإخاء في العالم يمكن أن تستبدل الشعور لدى الإنسان بانتمائه الحضاري والإنساني الأقوى من شعوره بالانتماء الوطني للأرض، أليست صورة الوطن والمواطنية في لبنان الحرب، كما في الأقطار العربية الأخرى من دون استثناء، صورة مشوهة ومشوشة؟ هل الحصانات والحقوق الفردية مصونة؟ أين الديموقراطية والمساواة في عالمنا العربي؟ إنَّ فقدان هذه الأوطان لا يؤسف عليها، والإنسان لا يشعر بالندم والخسارة في تبديلها. فلماذا تعود بعض الأحزان ليلة الميلاد ويوم ميلاد ابني الأول هدية الحب للحياة؟

ربما غداً سأحمله وأعود إلى لبنان، ليداعب رمال شاطئه ويغفو في حضن جدته صورة ومثالاً للحياة المتجددة. فهل أنا أحلم؟

مرت شهور الشتاء، فعدت من باريس، «مشتاقاً» إلى مآسي لبنان

وهموم الإقليم بصورة خاصة. وقمت في بداية الصيف بزيارة إلى جزين، حيث التقيت أنطوان لحد، ورويت له مشاهداتي في الإقليم للدوريات الإسرائيلية ودورها في تحضير معركة وشيكة بين القوات والاشتراكيين. فأكد لي لحد أن معلوماته تؤكد أن اهتمام وليد جنبلاط يتجه أولاً إلى احتلال سوق الغرب وبعده يأتي دور الإقليم.

وبالفعل اشتعلت جبهة سوق الغرب، بعد أيام، وبدا جنبلاط ملحاً على إسقاطها، وتشبث الجيش بمواقعه. فسوق الغرب هي مفتاح منطقة بعبدا واليرزة رمز الشرعية اللبنانية ووزارة الدفاع، وصمد اللواء الثامن بالرغم من الهجمات المتكررة التي قامت بها القوى الوطنية والفلسطينية، وحفظ الجبهة من السقوط المحتم، ودعم صمود «الشرعية» التي بدت مترنحة للسقوط أو لهجرة القصر الجمهوري. وكان الأميركيون يحاولون أن يمنعوا الانتصار النهائي ضد جبهة سوق الغرب، لأنها تجاوز لخط إسقاط الشرعية اللبنانية، فقصفت نيوجرسي[١٠] الجبل دعماً للجيش، وحلّق طيرانها فوق الاشتباك، تأكيداً لرفض أي تغيير في الوضع القائم.

حتى إن بعض الإشارات الصادرة عن القوى المتحالفة مع سورية أكدت أن السوريين فهموا الرسائل الأميركية، وأحجموا عن متابعة دعم حلفائهم بشكل يسمح بربح المعركة.

وبدا يومها أن حجم الصراع وحجم الأدوار مرتبطان كلياً بجدلية العلاقة الأميركية بالقوى الإقليمية. فلا يحسم شيء على الأرض إلّا بعد تبادل الغنائم وتقاسمها.

وانتهت معركة سوق الغرب بمكافأة ميشال عون، وتعيينه قائداً

للجيش، وتراجعت القوى الأخرى باتجاه أهداف ومواقع بديلة.

ازدادت الاستعدادات لمعركة إقليم الخروب بل لمشروع إقليم الخروب. وباءت المحاولات التي قمت بها مع بعض الأصدقاء لإيجاد صيغة تمنع تكرار مأساة الجبل بالفشل. واستغلت إسرائيل وربما شجعت الحساسية الشديدة ضد الجيش اللبناني لدى الحزب الاشتراكي، لا سيما بعد معركة سوق الغرب، لمنع قيام أي مشروع أمني جدي في منطقة إقليم الخروب.

بادرت القوات الإسرائيلية إلى مضايقتي والضغط على وجودي في منطقة الساحل، حتى إن حواجزهم شكلت تهديداً مباشراً لتحركاتي الاجتماعية، فأوقفت. واستدعتني القوات الإسرائيلية للتحقيق معي في سرايا صيدا. ولم يكن «للقوى الوطنية» والاشتراكيين منّي موقف أفضل، بسبب انحيازي إلى مشروع الجيش اللبناني الأمني.

وشعرت أن المنطق التصالحي تعطل لمصلحة الحسم العسكري. فقررت ترك المنطقة بعد أن أصبح وجودي مستحيلاً، والمعركة لا بد آتية فاستسلمت للقدر، ولم يبقَ أمامي سوى الهجرة مرة جديدة خارج حدود الوطن.

عدت إلى باريس مجدداً حاملاً جراح فشل جديد لتجربة منع تهجير إقليم الخروب المستحيلة.

مرت الشهور، وأنا على هذا الحال من القلق المضني على مصير أهلي وخصوصاً والدتي التي بقيت مع شقيقي في الجيّه بانتظار المجهول.

وكانت الكآبة تسيطر على كل حواسي كلما سمعت أخبار الاشتباكات العسكرية والتصريحات العنترية في منطقة إقليم الخروب. وفي صباح باريسي بارد وممطر، من نيسان سنة ١٩٨٥، التقيت الصديقين محسن دلول وزياد بيطار[١١]، فأخبرتهما أن والدتي أعطتني صورة حيّة ومعبرة عن وضع الإقليم: «الليل كان ساخناً وعناصر القوات والكتائب، الأغراب عن المنطقة بدأوا بالمغادرة عبر البحر إلى بيروت، ولم يعد في المنطقة سوى أبنائها وبسلاح خفيف في وجه الاشتراكيين، وأن مظاهر مسلحة لحزب الله وأمل قد مرت على الطريق العام باتجاه صيدا من دون أن يتعرض لها أحد».

فبادرني محسن دلول بالنصيحة: «يجب أن تُخرج والدتك وأقاربك من الجيّه والإقليم لأن الوضع على وشك الانفجار»، يومها لم أفهم من كلام محسن إلّا منطق الصديق الذي يخاف على أهل صديقه. ولم أكن أعلم أن محسن على علاقة متينة بسورية تجعل نصيحته لي بمثابة إعلان رسمي يسبق اجتياح الإقليم.

فاكتفيت بشكره على النصيحة من دون أن أبذل جهداً للأخذ بها. وفي اليوم التالي اتصل بي هاتفياً الصديق خالد جنبلاط[١٢] والتقينا في المقهى الباريسي الأنيق ليقول لي: «لماذا لا تعود فوراً إلى لبنان وتتصل بوليد جنبلاط لترتيب وضع الإقليم؟ إن المعركة وشيكة». فبادرته الجواب بعصبية: «لماذا تنفجر المعركة والمنطقة ساقطة عسكرياً؟ فالقوات اللبنانية غادرتها وحتى الكتائبيون من أبنائها قد غادروها، ولم يبقَ سوى الناس الطيبين بل الذين هم أصدقاء لوليد جنبلاط؟ فلماذا الاجتياح العسكري؟».

«لماذا لا تتصل أنت بوليد؟ وإذا كان فعلاً لا يريد تهجير المنطقة

وقتل أبنائها كما حصل في الجبل فإن بإمكانه أن يقيم حاجزين: الأول على جسر نهر الدامور والثاني على جسر نهر الأولي. ويصدر بياناً، أو يعقد مؤتمراً صحافياً، يعلن فيه سقوط إقليم الخروب بيده، ويفرض شروطه على المقيمين. أما أن أذهب إلى هناك، وأنا على خصومة معه، فهذا لا يغيّر المشروع الذي أراه يكتمل؟ فأنا لا أريد أن أفشل مرة جديدة، أن أحمل دماء الأبرياء. تكفيني أحزاني وذكرياتي».

كنت يومها على يقين وقناعة تامين بأن ما يُنفَّذ على أرض الجبل والإقليم هو القرار الإسرائيلي بفرز لبنان إلى إمارات دينية. لقد كنت راغباً في مفاوضة وليد جنبلاط، ولكنّ انطباعاً سيطر عليَّ بأن المحاولة ما هي إلّا نوع من العبث، وأن الرجل أخذ قراراً، وأوغل في طريق لن تبدله مداخلة مني حتى ولو كنت صديقاً. فكيف وأنا بعيد عنه منذ سنوات، والكلام عنده يدور على تهديد ووعيد!!!

عدت من هذا اللقاء مرهقاً تعيساً، بل كافراً بكل القيم التي تعلمتها وتربيت عليها ومارستها خلال تجاربي السابقة. كنت يومها على موعد عشاء مع الصديق معروف[١٣] الذي يسكن في البناء نفسه. وعندما رويت له ما حصل بادرني بالقول: «ولماذا تذهب إلى وليد جنبلاط ولا تذهب إلى سورية؟».

فوجئت. أنا أذهب إلى سورية؟! لقد كانت زيارتي الأخيرة الطوعية منذ أكثر من عشرين سنة، وكانت زيارتي الأخيرة القسرية منذ حوالى عشر سنين، وليس بيني وبين القيادة الحزبية الحاكمة أية علاقة! فكيف أتدبر هذا الأمر؟ وهل أغيّر شيئاً في مخطط منجز؟ ولكن، لا خسارة من المحاولة. فالقضية مهمة جداً، ويتوقف عليها،

على الأقل، مصير أهلي ومنطقتي. وسقوط الإقليم كان يومها يشكل في نظري اكتمال المشروع الإسرائيلي بفرز لبنان وقيام الدولة الدرزية مقابل الدولة المارونية. فهل أساهم بتعطيل هذا المشروع؟

اتصل السيد معروف بالقيادة السورية، وكان الموضوع لا يحتمل التأخير، خصوصاً أن جنبلاط يضغط بالاتجاه العسكري. قد ينجح المسعى، ولكن يجب أن يكون اللقاء مع القيادة السورية سريعاً. أوحت القيادة السورية بالترحيب بوفد من فعاليات الإقليم. فاتصلت هاتفياً بالآباتي بطرس قزي[١٤] الذي تجاوب فوراً ووعد بدرس الموضوع مع الآباتي نعمان الذي كان يومها رئيساً للرهبانية المارونية اللبنانية.

ولما تأخر جواب الآباتي قزي، عاودت الاتصال به فوجدته هو الآخر يائساً من كل حلّ، وعنده أن فكرة الوفد إلى سورية لا تجدي نفعاً، لأن الرئيس أمين الجميل يعالج الموضوع شخصياً ومباشرة على أعلى المستويات مع القيادة السورية. صدّقتُ، فخدعت. فكانت المأساة أسرع.

فاجأنا وليد جنبلاط بسرعة تحريك آلياته العسكرية واجتياح ساحل الإقليم دون مقاومة عسكرية. دقت طبول الحرب. وابتدأت أصوات المجنزرات تدفع الموت دفعاً، والانفجارات تدوّي، والخناجر والسواطير تسنّ... فكانت مذابح البشر بالجملة... ومن نجا أسرع باتجاه الشريط الحدودي، كمن يدخل في فم الذئب اطمئناناً. ووصل بعضهم إلى بيروت براً مستغلاً رحمة مسلح أو غيابه في عتمات البيوت المهجورة بحثاً عن غنيمة، ولجأ العاجزون والمكرهون إلى الكنائس حيث عزاء الموت، شهادة للمسيح.

وطلع صباح الأحد ٢٨ نيسان ١٩٨٥ على قرى مهجورة وأشلاء مبعثرة، وبيوت مهدومة ومحروقة، ومعالم على الأرض تبدلت، وتاريخ يضاف إلى كوارث المؤامرة العاملة على تهديم الوطن ومفصل آخر أساسي في التوجه نحو مشروع الفرز الطائفي وقيام الوحدات الإثنية ليصح ما قيل في مشروع اليمين الإسرائيلي.

وصلت من باريس إلى الكسليك مساء ذلك اليوم الأليم. خمس ساعات من السفر وأنا في حلم حزين وقاس. مسافة تاريخية وحضارية، انتقلت فيها من حال المواطن إلى حال المهجر. فور وصولي كنت على موعد مع الآباتي نعمان والآباتي قزي ونواب الجبل وبعض الفعاليات المجتمعين في جامعة الكسليك ـ جونية.

واستعدت منطقي البعثي الكلي المعادي في النقاش بيني وبين الآباتي نعمان، فاتهمته بتعطيل المسعى لدى الجهات السورية لمنع جنبلاط من تهجير الإقليم. وكدت أرى حزنه الظاهر على مصير المهجّرين الذين بدأ تدفقهم إلى الكسليك، موازياً لفرح البعض بتقدم مشروع الفرز الطائفي والسياسي، بل كدت أتهمه بتخدير أهالي المنطقة على جهاز القوات اللبنانية ببرقية منتصف الليل، بأن لا يخافوا من قرقعة الطبول فتبلغهم فجأة جحافل المسلحين. لكن الخوف كان أعظم فنجاهم من «نصيحة» الآباتي نعمان. ولم أتسامح مع خفة تلك البرقية إلّا أنني فهمت بعد تأكيد الآباتي قزي أن الآباتي نعمان في ذلك كان ضحية تطمينات ربما مدبرة، نقلها فؤاد السعد الذي كان يومها في زيارة وليد جنبلاط في المختارة ولم يلاحظ أية نية أو حركة عسكرية تنم عن اجتياح الإقليم.

ويبقى للتاريخ ولأصحاب العلاقة ومنهم وليد جنبلاط والآباتي

نعمان وفؤاد السعد ان يثبتوا أن هذه النصيحة التي نقلت إلينا بالتوافق بين الآباتي نعمان وقيادة القوات اللبنانية لا تعبر عن استخفاف بأرواح مسيحيي تجربة العيش المشترك ولا عن الرغبة في تضحيتهم لصالح مشروع أمن المجتمع المسيحي؟ فيتركون أموالهم وأرزاقهم وكل شيء ليتبعوا مسيحاً جديداً؟! أو لينعم البعض ويهنأ بإمارة درزية في لبنان مقسّم؟

خرجت من اجتماع الكسليك خائباً وغاضباً، وقد أنساني الغضب الشديد أن أحزن لمنظر المهجرين المفجوعين، وكنت أعرفهم فرداً فرداً، وتملكتني خيبة قاتلة. كيف يستطيع أمثال هؤلاء المجتمعين في الكسليك اتخاذ قرار مصيري وهم عاجزون عن قراءة واقع كان معروفاً؟ فوليد جنبلاط فاوضهم وأنذرهم بواسطة علاء ترو[١٥] المسؤول العسكري. وحدد لهم ساعة الصفر، وهرب المقاتلون منهم. فلماذا ترسل نصيحة الإيهام بعدم وجود الاجتياح؟! أمن أجل إقرار أو إعلان العلاقة المستحيلة؟!

صباح اليوم التالي، صعدت إلى وزارة الدفاع علني أجد وسيلة للاتصال بوليد جنبلاط ونبيه بري[١٦]، وكانا «النجمين المنتصرين» في الجبل والضاحية وبيروت. ومن مكتب العقيد نبيه فرحات[١٧] وبحضوره ومشاركته استحال الوصول إلى وليد جنبلاط فاتصلت بمحسن دلول الذي كان على اتصال به، فنصحني بأن لا أطلب من وليد أكثر من فتح طريق في الجبل للسماح للنازحين المسيحيين الذين انتقلوا باتجاه الجنوب والشريط الحدودي مع إسرائيل للعودة عبره إلى المنطقة الشرقية والمتن وكسروان. أما نبيه بري فقد عارض ذلك الرأي مصراً على عودة المهجرين إلى قراهم بدل المنطقة الشرقية. قلت له: «إن هذا هو رأي وليد جنبلاط»، فقال: «أنا

مستعد لإقناع وليد بأن يسمح لهم بالعودة إلى قراهم». وطلبت منه ألا يبالغ. فأنا أكتفي مؤقتاً بالموافقة من وليد على فتح طريق آمن للعودة باتجاه المنطقة الشرقية لمن يرغب من أهل الجبل والإقليم، «لأن بقاءهم في الشريط الحدودي يحولهم حطباً يابساً في آتون المؤامرة الإسرائيلية». طلب مني نبيه بري مهلة لمراجعة وليد جنبلاط مصرّاً أنه سيقنعه بأكثر من ذلك. وعندما حاولت معرفة الجواب منه فقدت الاتصال بالصديق نبيه بري، ففهمت عجزه عن تحقيق وعده لي.

وبعد جهود مضنية، وافق جنبلاط عل فتح معبر باتر للوصول من جزين إلى المتن. ليستمر هذا المعبر بوابة لعداوات وصداقات بين المذاهب والشعوب ينتقل عبرها البشر والمشاريع.

مشاريع فرز طائفي، وبشر هاربون، رجالاً ونساءً وأطفالاً مروعين ملء عيونهم رعباً.. وسؤال: هل تركوا كل شيء: أموالهم، ماضيهم القريب، كل الأشياء الجميلة التي صنعوها أو أحبوها انسلخت عنهم. لم يهربوا من البركان أو الزلزال أو الطوفان ولكنهم هربوا من الشر الذي يمثله الإنسان والإنسان مواطن مثلهم؟!

وقد انتقل بفضل هذا المعبر قسم كبير من المهجّرين المسيحيين باتجاه المنطقة الشرقية وخصوصاً الذين لم تكن ذاكرتهم مثقلة بالعداء الدرزي الاشتراكي لأنهم بالأمس كانوا حلفاء. أما الآخرون والذين كانت ذاكرتهم التاريخية مثقلة، فقد اعتمدوا طريق البحر للعودة من الناقورة أو لاختيار البقاء في المنطقة التي تحولت حزاماً أمنياً للدولة «العدوة».

تكدست ألوف «الجثث» الحيّة من المهجرين في منطقة القوات

اللبنانية والرهبانية، وخلْت لبرهة أن هذا هو بداية المشروع المسيحي الذي يتحدثون عنه. وكانت الصدمة كبيرة، فالكارثة الاجتماعية التي أصابت هؤلاء المهجّرين، لم يكن لديهم المقدرة على استيعابها، والأغرب أنه لم يكن لديهم أي مشروع أو جهوزية لاستيعاب نتائجها، بل كان الإرباك الاجتماعي والسياسي بحجم أكبر من سنة ١٩٨٣ على أثر تهجير الجبل، لأن الوضع الإسكاني والاقتصادي المعنوي والمتوافر في ذلك الحين كان أقدر على استيعاب الموجة الأولى وهو الآن غير ذلك.

ومرت الأيام ولم تثنِ المهجّرين عن الهجرة النهائية من الوطن بعض التبرعات والحسنات التي لا تسد عوزاً ولا تحفظ كرامة.

كبرت المأساة. فلا العودة ممكنة، ولا مشروع استيعاب المهجرين بحد أدنى من الكرامة والحق لدى قادة الحلف العسكري ـ الديني ممكن أيضاً.

صورة ذلك الواقع حملها معهم الآف الواقفين بأبواب السفارات الأجنبية طلباً للهجرة، بحثاً عن الأمن والكرامة بعد فقدان الوطن. فمن طردتهم المؤامرة من منازلهم وقراهم، ومن رفضهم الكانتون الذي من أجله اقتلعوا لينغرسوا فيه، تلقفتهم قارات الأرض ليصبحوا الشاهد على بداية زوال وطنهم، وربما وطن الباقين فيه أيضاً. فلو كنا نحن المهجّرين وليس الوطن، فلماذا نذهب بعيداً في الهجرة، ولا ننتظر العودة في مخيمات تحفظنا تحت جناح الوطن؟

وسوف تمر السنون ونبقى مهجرين، نحافظ على شعور داخلي يذكرنا بأننا هجرنا الأرض إلى أن تُبدل الأجيال فتزول تلك الذاكرة

وتنغرس بديلاً عنها ذاكرة الوطن البديل.

ولماذا كل هذا الحزن والحنين؟ فنحن فقدنا الوطن وصفة المواطنية، لنعيش مثل الزهور خارج تربتنا الطبيعية في أوعية من ذهب أو فخار لا همّ. فالإنسان لا يستطيع أن يحقق ذاته وشخصيته إلّا في المواطنية. فإن سقط حقه بها سقطت وأسقطت معها وطنه. وعندها تتساوى الأرض التي عليها يعيش.

عدت إلى باريس بعد تهجير الإقليم وفي قلبي غصة وفي وجداني حيرة: أمهجرون نحن، أم لبنان هو المهجر؟

ورن جرس الهاتف لينقذني ويوقظني من إحباطي وتأملاتي. كان المتكلم حوالى منتصف الليل العميد ريمون إده[١٨] في باريس. وبلهجة المعاتب قال: «أين كنت صباح الأحد ٢٨ نيسان؟ فقد علمت أن وليد جنبلاط حاول الاتصال بك، وقصد الجيّة شخصياً للتعاون معك على تخفيف آثار معركة الإقليم، فلم يجدك»!!

فاجأني فعلاً اتصال العميد، فهو عادة لا يتصل، بل أنا أبادر دائماً للسؤال عنه. وقبل أن أعطي رأيي في سبب مجيء وليد جنبلاط إلى منزلي، وهو يصب في الاتجاه المعاكس لمقاصد العميد، استعجلني بإضافة: «على كل حال أصحابك (ويقصد القوات اللبنانية) تركوا في الجيّه حفرة مملوءة بجثث المخطوفين والمعتقلين من المسلمين. اشتري بكرا مجلة Liberation واقرأها». فأجبته بأنني «لا أدعي المعرفة الكاملة بكل ما فعلت القوات في المنطقة ولكنني كنت على يقين بأن مثل هذه الحفرة لو وجدت فعلاً لكنت علمت بها على الأقل من قبل بعض الأصدقاء والأهل المناصرين الباقين في

المنطقة. خصوصاً أنني لم أنقطع عن الاتصال بهم». رفض واستغرب العميد إده شرحي رغم أني أكدت له أن المكان الذي اكتشفت فيه الجثث ما هو إلا مقابر أهل البلدة قرب الكنيسة. ولكن العميد الديمقراطي جداً، إلا في ما يتعلق بخصومه وخاصة الكتائب والقوات وربما جميع الموارنة، بقي مصراً على هذه الرواية فترة طويلة ولعله لم يقتنع حتى بعد أن اعتذرت وكالة الأنباء الفرنسية A.F.B عن تورطها في هذه القصة المركبة من قبل الحزب الاشتراكي.

وقررت العودة إلى بيروت في منتصف ١٩٨٥ بعد مرحلة طويلة من الحزن والانعزال عن العمل السياسي والوطني، أبحث لي عن دور لتخفيف المأساة عن المهجّرين، ولإيجاد وسيلة للتأثير على الفاعلين على الأرض في لبنان. وبما أنني لا أملك قدرة كافية ولا دوراً فاعلاً في المنطقة الشرقية فقد قررت استعادة ذاكرتي الوطنية والتقدمية لتجربة جديدة أتولاها مع السوريين والحركة الوطنية اللبنانية وعلى رأسها وليد جنبلاط. فأسقط تحفظاتي الذاتية كلها لخدمة مشروع عودة المهجّرين، وقد حملت صليب عودتهم، لأكرر التجربة في علاقة لا تزال تبدو مستحيلة، ولعدم توافر الخيار البديل لهذا القدر المحتوم.

الهوامش:

(١) الآباتي نعمان بولس، رئيس الرهبانية اللبنانية المارونية فترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦.

(٢) اتفاق ١٧ أيار، جرى إعداده بين كل من الدولتين اللبنانية والإسرائيلية يحدد شروط الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، صادق عليه مجلس النواب اللبناني ورفض أمين الجميّل توقيعه في النهاية.

(٣) مقابلة مسجلة أُجريت معه في ١٩٩٢/١٢/٣.

(٤) الجميّل أمين، **الرهان الكبير**، دار النهار للنشر.

(٥) نازو، المسؤول العسكري في القوات عن الشوف.

(٦) سعد علي، وجه شوفي سياسي من بلدة برجا إحدى أكبر قرى الإقليم.

(٧) عيد سلام، مسؤول القوات اللبنانية السياسي في الإقليم.

(٨) بركات توفيق، مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي.

(٩) الخطيب زاهر، نائب لبناني من منطقة الإقليم.

(١٠) نيوجرسي، من بواخر الأسطول الأميركي التي كانت في المياه اللبنانية، عرفها اللبنانيون بمدفعها الكبير وفعلها الصغير.

(١١) بيطار زياد، مسؤول سابق في الحزب التقدمي الاشتراكي، صديق لكمال جنبلاط.

(١٢) جنبلاط خالد، وزير لبناني، من رفاق كمال جنبلاط.

(١٣) معروف محمد، ضابط سوري متقاعد من مشايخ الطائفة العلوية.

(١٤) الآباتي قزي بطرس، رئيس سابق للرهبانية المارونية اللبنانية فترة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٤.

(١٥) ترو علاء، مسؤول عسكري في الحزب التقدمي الاشتراكي، نائب ووزير لبناني.

(١٦) بري نبيه، رئيس حركة أمل، نائب ورئيس المجلس الحالي.

(١٧) فرحات نبيه، كان برتبة عقيد في الشعبة الثانية، أصبح فيما بعد رئيس جهاز أمن الدولة.

(١٨) إده ريمون، رئيس حزب الكتلة الوطنية، نائب بارز، وزير سابق، ترك لبنان للإقامة في باريس بعد تعرضه لمحاولتي اغتيال.

القسم الثاني

مواسم البحث أو العبث

الفصل الأول

إلى دمشق مع ملف المهجّرين

شهور مرت على وجودي في باريس، والغصة في القلب، أرثي جميع المثُل التي تعلمتها في صفوف حزب علماني، يطمح لبناء مجتمع قومي متماسك بديل كصيغة التعايش المسيحي ـ الإسلامي. احترقت صور الذاكرة الوطنية والتقدمية التي حفظتها عندما رأيت المسيحيين كلهم، ودونما تمييز في الانتماء السياسي، يتعرضون لاضطهاد الحركة الوطنية، وسورية العربية التي ساعدتهم يوماً، للوقوف في وجه التيار الفلسطيني، والتقدمي، والإسلامي، فهي ذاتها اليوم تساهم في قهرهم على أساس الهوية الوطنية. هكذا كانت الصورة رغم التخريجات الوطنية والتقدمية (المزعومة) التي اختبأ وراءها من ظننت أنهم عقائديون وتقدميون.

هل أنزوي وأرضى بهذا الواقع؟ أم أنبري لمقاومته؟

ولا أدري لماذا انتابني شعور أولي بأن تصحيح هذا الموقف الخاطئ يكون عبر البوابة السورية. لعله ضمير البعثي القديم استفاق.

فقررت أن أتوجه إلى سورية منفرداً، أبحث عن سبب لهذا الانهيار، وأطلب تفسيراً وتصحيحاً لهذا المسار. كنت منذ سنة ١٩٦٣ قد توقفت عن أي نشاط حزبي، وذلك عندما تخليت عن عضويتي وانتمائي إلى حزب البعث، قبل وصوله إلى تسلم مقاليد الحكم في سورية. ولم يكن هدفي إعادة وصل العلاقة التنظيمية بالحزب، بل الإفادة من تلك التجربة، للمساهمة في إيجاد حل، والتخفيف من آثار حرب الجبل.

أعترف بأنني عانيت كثيراً من أجل التخلي عن كبريائي الذاتية، ولكي أنتصر على الكثير من المواقع الوجدانية، وأقبل بالذهاب إلى دمشق لطلب المساعدة على منع التهجير أو الحدّ من أضراره. كانت قناعتي المستندة إلى تجارب سابقة في هذا الميدان، تشير إلى أنني لا أستطيع أن أبدّل أو أغيّر ما عند السوريين من ثوابت وقناعات للتعاطي مع واقع الجبل، وما يحضّر له من أحداث. ولكن الزلزال الذي ضرب صيغة التعايش بين بنيه وفئاته أصاب الأهداف القومية والإنسانية اتي تربّيت عليها، وتحملها سورية البعث، كل ذلك طمس تحفظاتي السابقة، وحملني، على وجه السرعة، للهبوط في مطار دمشق في أوائل أيار سنة ١٩٨٥.

وبالرغم من أن هدف زيارتي مقابلة السيد عبد الحليم خدّام[١]، وبناء لموعد محدّد من قبل العماد حكمت الشهابي[٢] شخصياً، فإن عين الرقيب الأمني، لم تغفل عن استقبالي بقسوة بروتوكولية نسبية، عندما سلمني مسؤول الأمن من مطار دمشق بطاقة كتب عليها: «مراجعة

الأمن الخارجي ٢٥٦». وتكرم بتركي أدخل حراً أسوار دمشق.

كنت أعرف مسبقاً أن هناك ملفاً أمنياً شخصياً ينتظرني في دمشق. فهذا شأن رجال الأمن في كل المطارات العربية. فالسلطات الأمنية في معظم الدول العربية تتحرى، وتتقصى، وتسجل كل الوقائع بدقة متناهية عندما يتعلق الأمر بالنزاعات الداخلية، وذلك خوفاً على النظام لا بحثاً عن الجريمة.

ألم يتشرد في كل أنحاء العالم مواطنون، من جميع الأقطار العربية، من دون استثناء، وقد أُبعدوا نتيجة وشاية سياسية أو خصومة عقائدية أو شخصية؟

ألم يهدر دم الكثير من المفكرين والفنانين والشعراء وأهل العلم والثقافة والنقابيين لأسباب مجهولة ووهمية؟ إن القائمة طويلة، ولا تنتهي، ويكاد يتحوّل كل المهاجرين العرب إلى مهجَّرين من أوطانهم، بفعل الانقلابات السياسية والعقائدية التي تعمّ الأقطار العربية، وتحوّل قواها المتحركة، من فكرية وسياسية، إلى قوى ضائعة تفتش عن ذاتها فوق أرصفة العالم وعلى هامش الحضارات الغربية.

صبيحة اليوم التالي وجدتني أمام المحقق، في شعبة الأمن الخارجي، وكنت مطمئناً إلى أني لن أحتاج لأية مساعدة، فأنا منذ خمس عشرة سنة قد عزلت نفسي طوعاً عن كل نشاط سياسي تقليدي، وأصبحت بعيداً، وعلى مسافات متساوية، من كل التيارات المتصارعة داخل حزب البعث. ولم تكن إقامتي في العراق لمدة ثلاث سنوات، سوى إقامة قسرية، انصرفت فيها إلى العمل بعيداً عن السياسة والسياسيين.

ولكنَّ جلسة التحقيق استمرت ساعات طويلة، وكان سيل الأسئلة المتنوعة، والمشكّلة، والمتحركة، لا ينقطع، وأنا أجيب وأصرّ على أن لا أكشف للمحقق بأنني على موعد مع رئيس الأركان، حتى لا أحرجه من جهة، ولفضولي ورغبتي بالتعرف على ظنون الأمن حولي من جهة أخرى. وقد كنت واثقاً من براءتي، ومطمئناً في الوقت نفسه، إلى أنني أستطيع أن أرفع في وجهه، وعند اللزوم حصانتي المستمدة من ضيافة رئيسه الأمني لي. فلم أستشعر سلفاً بالخوف الذي كان يخيّم عادة على مثل هذه الجلسات المزعجة التي كانت تتوسل العنف المادي والمعنوي لبلوغ أهدافها المعروفة.

بيد أنَّ لطف المحقق، وتنوع الأسئلة، جعلاني أنتظر. وقد طال الانتظار ثم بدأ البحث، بعد المرور بشتى الحقول والمواضيع، يتركز على علاقتي بالجيش اللبناني. حينذاك انتابني شعور بالتوجّس والتساؤل مستغرباً كيف أنَّ المحقق يهتم بهذا الجانب، إذ لم يكن لي علاقة إطلاقاً بالجيش اللبناني، وجلُّ ما هناك أنَّ لي بعض الأنسباء الضباط في الجيش، من دون أن يكون لأحد منهم علاقة بارزة سلباً أم إيجاباً بسورية، أو بالأحداث اللبنانية...

طالت جلسة التحقيق وقاربت الساعة الثانية ظهراً، فبدأت أشعر أنني سائر إلى تحقيق طويل ومتشعب، بخاصة عندما نظر المحقق إلى ساعته، والتفت إليَّ قائلاً: «نكمل التحقيق بعد الظهر»، وخشيت أن يطلب مني البقاء لانتظار عودته من الغداء، والقيلولة، وقفزت إلى مخيلتي في هذه اللحظة صورة آلاف الشباب العرب القابعين في زوايا السجون العربية المعتمة، بانتظار الفراغ من التحقيق الطويل معهم والذي لم ينته منذ عشرات السنين، فبادرته بأنني على موعد مع رئيس الأركان، وأنا مدعو من باريس لزيارته رسمياً. خلتُ أن

هذا الكلام قد ينقذني من طاحونة التحقيق، ولكن المحقق لم يكترث لكلامي قائلاً: «إذن تعود غداً». عندئذ شعرت أن مسار التحقيق لم يوفر لي هذه الضمانة الاحتياطية التي كنت أتشبث بها لأعلنها في الأوقات الحرجة، لأن في مثل هذه اللحظات الصعبة قد تسقط جميع الضمانات التي تغطي عيوب النظام الأمني. وانصرفت على هذا الأساس. وأبلغت مضيفي بالأمر، فأبدى استغرابه، وطلب مني عدم العودة إلى التحقيق. وفي اليوم التالي حملت همومي وتوجهت إلى البناء المدوّر الأبيض الذي تحوّل إلى مرجع لجميع السياسيين اللبنانيين يحجّون إليه تحقيقاً لمأرب أو إثباتاً لولاء.

فاجأني نائب الرئيس خدّام باستقبال حار وودود جداً. قرّبني من منطق الرفاق، الذي رافق استعراضي لملف المهجرين المعقّد بأبعاده السياسية المحلية والإقليمية والدولية. وكان حريصاً أن يناديني، رفيق، كلما شعر أن منطقي يحصر المسؤولية بالقوى الوطنية والتقدمية، ليذكرني بمسؤولية «الطرف الانعزالي» «اليميني».

أريد أن أبدأ بمركز الجرح عندي، تهجير إقليم الخروب، فالمعركة المفتعلة برأيي، كانت مكشوفة وبشعة، لأن «الفريق الانعزالي» كان قد ترك أرض الإقليم فعلياً. والحرب عندها تتحول إلى قتل بشع غايته التهجير فقط. «إن وليد جنبلاط فاجأنا بتحركه العسكري، قبل استكمال الاتصالات». كان رأي خدّام مطابقاً لرأي العماد الشهابي، الذي برّر السرعة بالهجوم على ساحل الإقليم، بأنه تدبير «اضطر» وليد أن يلجأ إليه، بعد أن تطورت معارك شرقي صيدا لصالح المسلمين والفلسطينيين، مخافة أن تؤثر على وضع الإقليم، الذي تقطنه نسبة عالية من الفلسطينيين المتعاطفين، إلى حد كبير، مع الجماعة المنتصرة في شرقي صيدا. لم أفهم، على الفور، ما

القصد من هذا التفسير، فأنا كنت أظن أن وليد جنبلاط لا يستطيع أن يتصرف على هواه، بخاصة في قضايا مصيرية كحرب الإقليم، بعد معارك الجبل التي أعطته حجماً كبيراً يستحيل عليه ضبطه، إلا بالتنسيق الكامل مع سورية، مما يجعله طوع إرادتها ورهين قوتها العسكرية.

طال الحديث مع أبو جمال، وعبثاً حاولت أن أحصره بموضوع المهجّرين، وإمكانية إعادتهم إلى قراهم. لقد استعملت دفعة واحدة كل ما تسلّحت به من وسائل إقناع اكتسبتها خلال تجاربي السابقة، في حزب البعث، والحركة الوطنية، والمقاومة الفلسطينية، مظهراً الحاجة الماسة ـ في المسألة اللبنانية ـ إلى دور بطولي جريء ويصحّح الواقع على حساب الانتصارات الوهمية السريعة التي حققتها الميليشيات. لماذا لا تكون سورية صاحبة هذا الدور الوطني والقومي الإنساني؟ بعد زوال دور عبد الناصر وانتهاء دور مصر كدولة عربية كبيرة، بدأت سورية في عهد الرئيس حافظ الأسد تمثّل دور الدولة ـ القطب. وهذا الدور يوجب عليها التأثير إيجاباً على الأوضاع اللبنانية بغية الوصول إلى صيغة تعاون مرنة، ترعى مصالحها وتحمي مصالحه واستقلاله، بعيداً عن منطق الهيمنة الذي كان يوماً سبب انفصالها عن مصر. فتتصدى للمؤامرة الصهيونية، وتبدأ معركة التصحيح عبر بوابة إعادة المهجّرين.

وبحرارته المعهودة، أحاط أبو جمال موضوعنا بعنايته، واعداً بإيلائه الاهتمام، وتصنيفه بين المواضيع العديدة ذات الفائدة في البحث. وكان وعد بيننا أن يبحث هو مع وليد جنبلاط ويطالبه بتسهيل العودة وأن أباشر أنا للقاء وليد جنبلاط ومصالحته بعد القطيعة الطويلة بيننا. وقد شعرت من كلام نائب الرئيس السوري أن هذه

المصالحة هي شرط أولي وضروري للمباشرة بعلاج الموضوع. وكانت فسحة الأمل التي انفتحت أمامي وشجعتني على الاتصال بسورية، عادت لتتقلص وتنحسر كلياً بسبب انشغال السوريين في البحث المستجد عن اتفاق ثلاثي بين الميليشيات، وقد وقع في ١٩٨٥/١/٢٨. وترافقت زيارتي التالية لسورية مع سقوط الاتفاق الثلاثي[٣] في أيار ١٩٨٥. طبعاً استقبلني نائب الرئيس وهو بين المرحب بي والغاضب على الوضع المسيحي العام، وقبل أن أفاتحه بملف المهجرين، انتقل وببراعةٍ إلى موضوع الاتفاق الثلاثي، وراح الحديث يدور في جولات أفقية سريعة، حول مضمون هذا الاتفاق مبدياً غضبه على الذين رفضوه وحاربوه. مؤكداً أن البديل هو الأسوأ للبنان عامة وللمسيحيين خاصة، وللموارنة بالذات. وبعصبية، ظننتها مفتعلة عند محدثي، راح يصبّ جام غضبه على الموارنة مشبهاً إياهم باليزيدية قائلاً: «بإمكانك احتجازهم ضمن دائرة من «الطبشور» فيعتبرونها سجناً ولا يجرؤون على مغادرتها».

أحرجني هذا الكلام، ولو أن ظاهره ليس موجهاً إليَّ شخصياً. واستغربت في الوقت نفسه، صدوره عن «رفيق حزبي»، هو نائب رئيس الجمهورية السورية، التي كانت تحتل في ذهني وقلبي دائماً مكانة «قلب العروبة النابض». فقلت له: «إن كان هذا الكلام موجهاً إليَّ شخصياً، فإني قد قفزت منذ زمن طويل، فوق هذا الحاجز الوهمي، وذهبت بعيداً عن سرب أهلي، وطائفتي، عبر انتمائي إلى حزب البعث في الخمسينيات. أما إذا كان هذا الكلام موجهاً إلى الموارنة في لبنان، الذين رفضوا الاتفاق الثلاثي، فأنا أسأل باسمهم، ما هو البديل الذي قُدم لهم ليتخلوا عن مواقفهم؟... ليقفزوا؟».

وبرقت فجأة في ذاكرتي نصائح الأستاذين ميشال عفلق وصلاح

البيطار، في لقاءاتنا المتباعدة، «إن على البعثيين اللبنانيين أن لا يدفعوا بقوة، وبسرعة، لبنان باتجاه العروبة، والوحدة العربية، قبل أن يتبلور نظام البعث البديل في قطر من الأقطار العربية».

وتذكرت أنني لست معنياً لا بالاتفاق الثلاثي ولا بخصومه، وهذه المعركة لا تعنيني مباشرةً إلا من «زاوية المهجّرين» ومدى تأثيرها في قضيتهم. وقد يكون هناك طرق ووسائل مختلفة لإقرار هذا الاتفاق في المستقبل، وكذلك هناك صيغ أخرى عديدة لمقاومته. ولا أدري لماذا شعرت يومها بأن معركة الاتفاق الثلاثي، هي معركة تُخفي وراءها أهدافاً ومطامع مختلفة، ولكنها تتناقض مع الشعارات المعلنة لفرقائها. وانطلاقاً من هذه القناعة الخفية، ونظراً لبعد الموضوع عن جوهر زيارتي، ومعرفتي الجزئية المحدودة بشخصية هذا الرجل الذي ما التقيته إلّا لماماً، فقد سمحت لنفسي أن أصارحه ببعض أفكاري وهواجسي، فقلت: إن الموقّعين على الاتفاق هم ميليشيات الحرب الطائفية، وليس لهم أية صفة شرعية، ولا يمثلون القوى «الحقيقية» الفاعلة، بل هم قوى الأمر الواقع. ولا يجوز فرض الاتفاق دون مسوّغ شرعي لأنه يتضمن بنوداً قد تثير الشكوك والمخاوف عند أحد الأطراف الأساسيين، لأنها توحي بعدم التوازن، ولا يجوز استبدال الشرعية الدستورية، مهما كانت نواقصها، بسلطة واقعية مهما بلغت قوتها، من السيطرة.

ناهيك عن قضايا ومواضيع قد يجدها بعضهم نافرةً، فهناك مثلاً عدم توازن وطني، وخرق فاضح، وظاهر في مجال المبادئ الديموقراطية، إذ لا يجوز تعيين النواب كما نصَّ عليه الاتفاق، ولا يجوز أن تقرر الميليشيات تصوراً لعلاقات لبنان بسورية لأنها من صلاحيات المؤسسات الشرعية اللبنانية وحدها.

فإن كانت الحرب قد أسقطت الشرعية، فهي لا تعطي للميليشيات شرعية بديلة لتقرير ما أراده الاتفاق الثلاثي، فما الذي يحول دون إنهاء حالة الحرب، وانتظار قيام المؤسسات الشرعية لبحث مثل هذه العلاقات؟؟

وهذا التصور لا تنطبق أصوله على العلاقات الخارجية فقط بل يجب أن يمتد ليشمل موضوع النظام اللبناني في قواعده، وما سمّي تجاوزاً بأنه إصلاحات دستورية أو أساسية. فكيف يمنح هذا الاتفاق الميليشيات حقّ التأسيس السياسي والاقتصادي، متجاوزاً كل القواعد والأصول الديموقراطية والشرعية؟

وهناك تفاصيل كثيرة تعيب هذا الاتفاق، حاولتْ إخفاءها براعةُ المفاوض السوري، وخبرته وحنكته، ومقدرته على جمع الأوراق اللبنانية المختلفة، والمتناقضة. «وتبرعه» بإعادة ترتيب الأوضاع السياسية، والأمنية اللبنانية للخروج من الأزمة، عبر التعديلات الداخلية وخاصة صلاحيات رئيس الجمهورية، والتعيين النيابي، وتأهيل الجيش اللبناني، كشفتْه العلاقات المقترحة والمتفوقة لصالح سورية.

كل ذلك كان كافياً بنظري لتفسير وتبرير حالة الرفض التي عمت اللبنانيين بأكثريتهم لفرض الاتفاق الثلاثي الذي نجم عن توافق الميليشيات مع الخارج، ولو كان هذا الخارج دولة شقيقة. حتى أن المنطق الذي رعى سلوك الموقعين لم يخف نزعة اللجوء إلى القوة لفرض هذا الاتفاق.

ودافعت عن حالة الرفض التي عبر عنها المسيحيون بصورة خاصة.

فالحدث الداخلي الطالع من أعماق المعاناة التاريخية، والإحساس اللاشعوري بنهاية الجمهورية، التي شاركوا ببنائها، موقف وجداني لن يجدي معه النقاش لأنه أصلاً لا يعتمد على المنطق القابل للمناقشة.

«وفي مطلق الأحوال، فلقد برزت سورية من خلال هذا الاتفاق، كأنها تريد أن تقبض سلفاً، ثمن مساعدتها في وقف الحرب، وهي المتهمة بإشعالها وتغذيتها الدائمة، من قبل فريق كبير من اللبنانيين، وإلّا فإن الحرب سوف تستمر، وأعتقد بأن معظم زائريك كان يردّد هذه الملاحظات والأقوال على مسامعك، وجئت بدوري اليوم أكررها وأتبناها: بصفتي مارونياً وبعثياً سابقاً وأصرّ على الصفة الأخيرة، وأذكر مجدداً أنني مؤمن بمبادئ الوحدة، والحرية والاشتراكية ذاتها، التي تؤمن بها أنت، والتي يرفعها الحكم في سورية شعارات رئيسية أساسية».

«فأنا ما جئت الشام ألتمس قضاء حاجة شخصية، ولا أبغي الانضمام إلى مجموعة المجاملين، وأهل المصانعة، وما أكثرهم عندكم! بل جئت حاملاً همّ المهجّرين باحثاً عن دوركم الوطني والقومي الذي يفتقده لبنان عامة وملف المهجّرين خاصةً...».

تركت مكتب أبي جمال حاملاً ثلاثة «هموم»:

الأول: «إن الاتفاق الثلاثي الذي أسقطه أمين الجميّل مع سمير جعجع، قد فوَّت فرصة ذهبية للعمل على إعادة المهجّرين، الذين نصَّ الاتفاق على إعادتهم، وتوقف العمل بذلك مع سقوط الاتفاق».

هكذا كان طرح سيادة نائب الرئيس.

الثاني: «إن الدولار الذي ألمح كميل شمعون في تصريح له بأنه سوف يبلغ الخمسين ليرة، إنما في الحقيقة سوف يصل لعتبة الألفي ليرة».
بغضب وثقة قالها أبو جمال.
الثالث: «إن المفاوض الوطني الإسلامي سوف يكون أكثر تشدداً، بعد اليوم، والحياد السوري النسبي الذي كان يساعد في دعم المطالب المسيحية سوف يتحول دعماً للطرف الإسلامي المتشدد...».
وأذكر أنه ألمح إلى الشيخ سعيد شعبان.

وكانت هذه إشارة واضحة إلى الانعكاسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السيئة الناجمة عن سقوط الاتفاق الثلاثي.

العزاء الوحيد لي أن الوعد ببحث ملف إعادة المهجّرين سوف نتابعه لاحقاً بعد توافر شروط أفضل وخصوصاً تهيئة الموضوع مع وليد جنبلاط.

عدت إلى باريس حاملاً تعقيدات الملف اللبناني، التي أضيفت إلى ملف المهجّرين، لتحجب عنه الاهتمام الذي يستحقه، والذي رحتُ أبحث عنه مع الآلاف من الذين شردتهم هذه الحرب.

بعدها راح أبو جمال، يعلن عن تحيز سورية إلى أحد الأطراف اللبنانيين من خلال اتفاق إسلامي يفسح في المجال للمشاركة في التقاسم الطائفي لمكاسب الحرب ومغانم إنهائها.

وما كنت أتصور يومها، أو لعلني لم أرد أن أتوقع، أن هذه التجربة

الجديدة مع السوريين، سوف تكون كالتجارب السابقة، التي خضتها مع البعث، والحركة الوطنية، والفلسطينيين مصيرها الفشل وتأكيد استحالة الاتفاق...

هذا الشعور بالإحباط، الذي راودني بعد زيارتي الأولى لدمشق، حيال ملف المهجّرين قد خفّف من ميلي إلى مقاطعة ومجافاة وليد جنبلاط، المسؤول بنظري عن تطورات الملف. وانتابني شعور بالصفح الهادف إلى تعويض انقطاع هذه العلاقة فيما بيننا، وذلك سيكون لصالح معالجة ذيول التهجير الذي أصبح أمراً واقعاً، رسمت مآسيه مشاريع مع الدويلتين المارونية والدرزية، ولطخت بصماته جميع المناطق اللبنانية، تمهيداً، ربما لدويلات قيد الإنشاء.

لقد نشأ الخلاف بيني وبين وليد جنبلاط، بعد استشهاد والده مباشرةً. فأنا لم أفهم في حينه، سرَّ زيارته السريعة إلى دمشق، وتخلّيه عن الحركة الوطنية، والرفاق المطاردين من قبل سورية، وأنا واحد منهم. لقد أقفل سريعاً ملف استشهاد والده، وترك مشاكل رفاقه مع السوريين دون حلّ، مبرّراً ذلك السلوك بقوله لي وعلى أثر عودته من دمشق: «هناك سورية وإسرائيل والكتائب، فمن أختار»؟.

فقلت له: «ولكن هناك خيار آخر هو الحركة الوطنية اللبنانية والفلسطينيون». وبحركة عفوية، رافضة لمنطقي، فهمت أن المناقشة مستحيلة فانصرفت غاضباً، وانقطعت عن الاتصال به.

وجاءت حرب الجبل بطابعها الطائفي المكرّس للفرز السكاني، لتزيد انقطاعي عن وليد ونهجه السياسي. ولم أقبل يوماً، أن يرد على موقفي هذا، بأن الفريق الآخر المسيحي والقوات اللبنانية بالذات،

هم البادئون، وكنت دائماً أعتبر أن هناك إمكانية رد وطني على تصرفات الطائفيين في الجانب الآخر.

واعتبرت، في تلك الأثناء، أن وليد جنبلاط، يستطيع، لو أراد، اعتماد المسار الوطني للرد، متوسلاً المنطق الوطني التوحيدي والتقدمي المناقض لسلوك ومنطق الطائفيين في الجانب الآخر.

وقد نهجتُ هذا السبيل عندما قررتُ مقاطعة جورج حاوي[٤] والشيوعيين والأحزاب الأخرى داخل الحركة الوطنية الذين اعتمدوا منطق التمييز بين الطوائف في عملهم السياسي والوطني، فاعتبروا أن هناك طائفة رجعية هي الطائفة المارونية، وطوائف تقدمية، تتمثل بالجانب الآخر.

غير أن سلبية موقفي حيال وليد جنبلاط انهارت أمام هول المأساة الوطنية والإنسانية، فقادني الواقع الجديد، بعد سورية مباشرة، إلى إعادة تقويم علاقتي به. فلم أتردد في قبول طلب الصديق طارق شهاب[٥] لقاء وليد جنبلاط في فندق إنتركونتيننتال في باريس سنة ١٩٨٦.

ساد اللقاء الأول مزيجٌ من الصمت، والكلام الضائع على هوامش الخلاف بيننا. فلا أعرف كيف أغفر له ذنبه في تهجير الجبل وإساءته إليَّ شخصياً، ولا هو اهتدى إلى صيغة من التبرير أو التفسير فافترقنا متواعدين على لقاءات لاحقة، في لبنان أو دمشق. فهمت إشارته إلى دمشق بأنها بمثابة إعلان عن عدم رضاه على تحركي مع محسن دلول ورياض رعد[٦] في هذا الاتجاه الذي يظن وليد جنبلاط أنها ترعاه وتشجعه على هامش العلاقة به. بخاصة أن

علاقته بمحسن دلول ورياض رعد كان يسودها الحذر وتلفها البرودة، فأكدت له: «إن علاقتي بدمشق ليست عن طريقهما ولا ترتبط بصداقتي لهما، وأنا لم ألج باب دمشق من خلالهما بل إنهما انضما مؤخراً إلى لقائي مع السوريين، وأن لا موضوع محدداً يشغلني لأبحثه مع السوريين سوى موضوع المهجَّرين فقط».

لقد كان كلامي صادقاً، واضحاً، لأن ملف ميشال عون لم يكن قد تمَّ التداول فيه بعد، لسبب بسيط هو أنني لم أكن قد تعرفت إليه، ولكن يبدو أن حديث جنبلاط معي كان يحمل بعض التساؤلات والهواجس، إذ بعد أسبوع من لقائي به في باريس، قصدت دمشق بناء على موعد مع عبد الحليم خدام، وأخبرته عن لقائي بوليد، ووعده لي بالتعاون، وموقفه الإيجابي من موضوع المهجرين. نصحني يومها عبد الحليم خدام أن لا أبالغ بالثقة بهذا الوعد قائلاً: «إن وليد ليس مستعداً لعودة المهجرين بعد ولا يفكر بها».

وتشعَّب الحديث، كالمعتاد، مع أبو جمال وشمل بالإضافة إلى قضية المهجرين، قضايا متنوعة، فطرح أبو جمال موضوع الجيش ودوره في إعادة المهجرين، فكانت الإشارة الأولى التي أدت فيما بعد إلى فتح ملف قائد الجيش اللبناني ميشال عون.

بعد انتهاء الحوار مع أبو جمال التقيت وليد جنبلاط في دمشق. كان لقائي به ودياً، وقصيراً، لارتباطه بموعد سفر إلى موسكو، فتواعدنا على أن نلتقي في لبنان بعد أسبوع. رجعت إلى بيروت يضجُ في رأسي سؤالان:

الأول: لماذا يصر خدّام على إعلامي بعدم رغبة وليد الحقيقية بإعادة

المهجرين؟ هل لعدم رضى سورية على وليد؟ أم هو الواقع الصعب الذي يغلّ سواعد الجميع... ومنهم وليد، أن سورية غير مهتمة الآن بإعادة المهجّرين؟ وهذا ما يؤرقني أكثر.

الثاني: هو كيفية إيجاد وسيلة للتعرّف إلى قائد الجيش اللبناني؟ وكيف أستطيع الإفادة من موقعه لدعم قضية المهجّرين والدفاع عنها، مع سورية ووليد جنبلاط؟

فقصدت منزل الصديق سمير عون[٧] فور عودتي، وبادرته بالسؤال عن قائد الجيش، ومن دون أي يدري ما يجول في خاطري اصطحبني فوراً إليه، وكأننا على موعد سابق.

وفي محلة النقاش ـ المتن حيث يقوم منزل ميشال عون المتواضع كان اللقاء الأول مع هذا القائد الذي اكتشفت فيه شريكاً لي في معاناتي الأساسية. «فهو قطع جميع وسائل الحوار مع السوريين حفاظاً على الكرامة والسيادة، بعد أن أخلف السوريون، وبخاصة العماد حكمت الشهابي وخدام، بوعد قطعوه له يقضي بعدم السماح لوليد جنبلاط وحلفائه باجتياح إقليم الخروب، وكان ذلك شرطاً أساسياً لقبول الجيش اللبناني الانتشار على امتداد الخط الساحلي. ولكن السوريين، أخلّوا بالوعد فكان اجتياح الإقليم الذي أدّى إلى استشهاد عشرات الجنود في الجيش اللبناني، اغتيالاً ترك في نفسه جرحاً أدبياً وغصة أبوية على ضباط وجنود قضوا بسبب ثقته وإيمانه بالوعد السوري ولم يتمكن العماد عون من فهم دوافعها ومبرراتها، خاصة أن المسؤولين السوريين، والعماد حكمت الشهابي وعبد الحليم خدام بالذات، امتنعوا عن الرد على مكالمته الهاتفية، عندما حاول الاتصال بهم مستفسراً ومستنكراً»[٨].

خرجت من هذا اللقاء، متفهماً لمنطق الرجل الذي يفهم «سقوط» «الإقليم جرماً وطنياً يحمّل مسؤوليته لوليد جنبلاط وسورية». فكانت «الرسالة» الأولى التي حملتها منه إلى السوريين، «إن الكارثة ـ المأساة ـ في تهجير المسيحيين، وموضوع السيادة الوطنية، هما المشكلتان اللتان تمنعان قائد الجيش اللبناني من أن يكون في حالة وفاق مع سورية». والجواب البسيط، والواضح لميشال عون على تساؤل السوريين عن سبب مقاطعته لهم زادني اقتناعاً بضرورة صياغته وتكثيفه ليكون دعماً لملف المهجّرين، فيعطي تضامن قائد الجيش مع ملف المهجرين زخماً لهذه القضية في الداخل والخارج. فشعرت أني اجتزت عقبة أساسية بهذا التضامن. ألست أنا من المشككين بالدور الذي تلعبه القيادات المسيحية في المنطقة الشرقية تجاه المهجرين؟

عدت بعد أسبوع لزيارة عبد الحليم خدّام ناقلاً إليه صورة عن لقائي مع وليد جنبلاط، وعن الحديث الذي دار مع قائد الجيش، الذي أكّد لي أن العلاقة بينه وبين سورية، تتحكم بها عقبتان: عقبة السيادة، وعقبة التعامل الأخوي الصادق، الذي أسقط، بالنسبة إليه يوم اجتياح إقليم الخروب، ومقتل ضباط وجنود الجيش اللبناني ثانياً بالرغم من الضمانات السورية. وإرضاء لهواي ورغبتي، اعتبرت هذا الكلام بمثابة عرض لإعادة الحوار مع السوريين، من قبل قائد الجيش، خصوصاً أنه يعاني مصاعب كثيرة في علاقته الداخلية مع السياسيين اللبنانيين عامة ورئيس الجمهورية الشيخ أمين الجميّل بخاصة...

أكدّ لي أبو جمال، أنَّ اجتياح الإقليم، تمَّ بدون موافقة سورية المسبقة، التي فوجئتْ بتحرك الاشتراكيين. وحمَّل وليد جنبلاط المسؤولية الكاملة عن ذلك، متفهماً موقفه ودوافعه بعد أن سقطت

منطقة شرق صيدا بيد أمل والفلسطينيين. أما المخابرة الهاتفية لميشال عون، فهو «لم يتبلغها ليتهرب من الرد عليها...».

اعتبرت الرد بمثابة دعوة إلى تجاوز الماضي، ومحاولة إيجاد صيغة تفاهم للمستقبل، بعدما راح أبو جمال يثني على وطنية قائد الجيش مُظهراً تقديره لكفاءته، وأن ذلك هو رأي معظم المسؤولين السوريين، الذين تعرفوا إليه في زيارة سابقة قام بها إلى دمشق.

فأحسست أن باباً واسعاً للحوار انفتح أمامي، فسألت: لماذا تحصر سورية تعاملها مع الميليشيات اللبنانية، ولا تتعامل مع القوة العسكرية الشرعية النظامية، خصوصاً أن قائد هذه القوة هو الجنرال عون، الذي عرفته دمشق، فتساعده على الخروج من دائرة العزلة المضروبة حوله على الساحة اللبنانية؟

وفي زياراتي المتكررة إلى دمشق، كان خوفي يتضاعف بشكل متساوٍ مع أملي بسبب هذا التداخل بين ملف المهجّرين والمساعي الجارية من قبل أصدقاء عون ودمشق. ولكن لم يكن لي خيار آخر، فهذه إرادة دمشق. وقد حاولت من جهة أخرى، التركيز على تمتين العلاقة بالسيد وليد جنبلاط مباشرة. فعاودت اللقاءات، وبدأت الاقتراحات العملية تتبلور، وتسربت إلى الصحف بعضُ الإشارات الإيجابية، حول إمكانية موافقة وليد جنبلاط على عودة مهجّري الساحل، مما أثار حفيظة داني شمعون[٩]، فالتقيته للمرة الأولى منذ بداية الحرب، موضحاً له موقفي، وبناء لطلبه، فأبدى دعمه لدوري الجديد بعد تجربة ١٩٧٦، مباركاً علاقتي المتجددة بجنبلاط عارضاً علي المساعدة المادية والمعنوية، لإعادة المهجرين إلى ساحل الشوف، فأكدت له أن المشروع بيني وبين وليد جنبلاط هو قيد الإعداد

والتنسيق، ولم تتكون لديَّ بعد صورة عن الضمانات التي يجب أن تتوافر، بعكس ما حصل سنة ١٩٧٦ مع أبو عمّار، وأكدت له أنني لن أتحمل مسؤولية إعادتهم هذه المرة إلا بعد تأكدي المطلق من توافر كافة شروط نجاح التجربة واستمرارها. فأنا لا أستطيع أن أتحمل مرة ثانية نتائج إخفاق التجربة.

ولما كنت بعيداً عن المنطقة عند حصول التهجير، سنة ١٩٨٥، فقد قصدت أن أشاهد على الأرض، عمق هذه المأساة المادية في المنازل والقرى، فقررت أن أزور المنطقة قبل متابعة البحث مع وليد جنبلاط، حول هذا الموضوع، وطلب مشاركة داني شمعون فيه. ربما لم أحسن اختيار الوقت الملائم للقيام بزيارة المنطقة، لأن مصالحتي في ذلك الحين، كانت محصورة بوليد جنبلاط، وبعض المقربين. ولم يكن التحسن في العلاقة قد شاع أو نُقل إلى المحازبين والمناصرين المسؤولين عن القطاعات في المنطقة. لذلك توخيتُ الحذر في زيارتي «الشجاعة» إلى المنطقة الساحلية المنكوبة، واصطحبت معي عنصرين من مرافقي علي الموسوي[١٠]، الذي صادفته في منزل وليد جنبلاط في بيروت. أبدى جنبلاط رغبة صادقة، متمنياً لو يعود أبناء الجيّه إلى بلدتهم... فاتفقت وإياه في ذلك اليوم من أيلول ١٩٨٦ على أن نلتقي بعد ثلاثة أيام، لتنظيم العودة وترجمتها، ثم غادر جنبلاط المنزل متجهاً إلى ساحة سباق الخيل للمشاركة في جلسة مجلس الوزراء، في حين غادرت أنا سالكاً طريق الناعمة إلى الدامور ثم الجيّه...

في دقائق معدودة، وعلى مسافة كيلومترات قليلة وبقدرة غريبة لاشعورية، تعود في الزمن إلى قرون سابقة وفي المسافة إلى بداوات ومدنيات مندثرة وتعود الذكريات وتتلاحق الصور في ذاكرتك،

لتعيدك إلى حقبات الغزو القبلي الذي شوّه وجه الحضارة الإنسانية شرقاً وغرباً. قررت نقل هذه الصور والمشاهدات، عبر آلة تصوير، أزعجت عيون المستفيدين من الوضع المأساوي القائم، فحرّكوا الأمن الاشتراكي الذي كان ساهراً على مصالحهم، وحصل إشكال عسكري إذ احتجزتنا دورية عسكرية عائدة للحزب الاشتراكي فترة من الزمن، في أحد المراكز، إلى أن حضر المسؤول العسكري «علاء ترو» الذي أعاد إليّ آلة التصوير «المجرمة».

تكاد المأساة التي أصابت المنطقة تجعل محاولتي مستحيلة وحزني يحول رغبتي يأساً. ورحت أحلم كيف أستطيع أن أعود مع أهلي ومنطقتي من هذه الرحلة الزمنية والحضارية البعيدة إلى زمن الأمل. كنت في هذا الحلم أتذكر بعض عبارات داني شمعون التشجيعية وأحلم ربما بالمعجزة عندما أيقظني هاتف الصباح على المفاجأة: اتصال من منطقة ساحل إقليم الخروب يسألني عن سبب مباشرة جرافات وزارة الأشغال التابعة لوليد جنبلاط مجدداً بهدم وإزالة المنازل المتبقية التي نجت هياكلها من دمار الصدمة الأولى المباشرة لحرب الإقليم سنة ١٩٨٥. أما السائل فكان أحد الأصدقاء الذين شاركوا في مساعي الوفاق لتحسين العلاقة بيني وبين وليد جنبلاط، وقد هاله ما يرى من تدمير، انقلاب على الاتفاق، مستهجناً أن تكون نتيجة مساعي الوفاق هدماً مستمراً للمنازل. لم أصدق الخبر، فأنا لم أختلف مجدداً مع وليد جنبلاط، بل تركته من يومين وقلبي مفعم بالأمل والوعد بمباشرة إعادة المهجرين إلى منطقة الساحل. وعندما أكد لي الصديق أنه شاهد بنفسه الجرّافات تعمل على هدم جميع المنازل، من دون استثناء، حاولت الاتصال بوليد جنبلاط بشتى الطرق، لكنني لم أفلح. وكذلك لم أجد مروان حمادة[١١]، وبعد جهد وفقت بأكرم شهيب[١٢]، فأكد لي «عمل الجرّافات، ولكنه لا يستطيع أن يشرح

لي الموضوع على الهاتف وطمأنني إلى أن هذا الأمر لا يشكل تغييراً في نية وليد بك بإعادة المهجرين. ولكنَّ هناك أموراً لا يمكن أن يشرحها لي إلا مواجهة». رفضت هذا المنطق، وأفهمته أنني أقفلت هذا الملف، ناعتاً وليد جنبلاط بما حبلت به عواطفي الخائبة من نعوت الخصومة، مصمماً على قطع جميع الجسور، وحتى شعرة معاوية معه. وتذكرت، بألم وحزن عميقين كلام عبد الحليم خدام عنه. فقصدت دمشق فوراً مستنجداً، شاكياً، مستخدماً كل وسائل الدفاع، التي تتوافر لمستضعف مهجَّر، خابت علاقته بمتجبّر، يعتبر التنكر للعلاقات، واستباحة ممتلكات الناس انتصاراً له... أو تدبيراً وقائياً نافعاً في أحسن الحالات.

رحّب بي أبو جمال، واستقبلني بحفاوة، وقبل أن يبلغني أنه أرسل إلى وليد جنبلاط طالباً منه التوقف عن هدم المنازل وجرفها، أخبرني أنه استقبل قبل ساعة وفد النواب الموارنة المستقلين (بطرس حرب، إلياس الهراوي، إلياس الخازن) الذين عبَّروا عن «تقديرهم، وإعجابهم بمبادرة وليد جنبلاط بهدم منازل الساحل، منعاً لتغلغل الفلسطينيين والشيعة في هذه المنطقة»، قلت له: «وأنا أيضاً معجب ببراعة وليد بك، الذي أقنع الفلسطينيين بأنه هدم منازل الساحل منعاً لتغلغل الشيعة وسيطرتهم على الطريق الساحلي (بيروت ـ الجنوب)! وأقنع الشيعة، ربما بأن العملية ضرورية منعاً لوضع يد الفلسطينيين على المنطقة». ولكن هذا الإعجاب لا يغيّر شيئاً لأن الهدم يحصل بعد مرور سنة على انتهاء العمليات العسكرية، وهو بالتالي تنفيذ لمخطط مشبوه لا يمكن القبول به، والسكوت عنه حتى ولو كانت الغاية منه تبرر الوسيلة!

وقد أكد لي مسؤول اشتراكي مقرّب جداً من وليد جنبلاط، بعد

شهور على هذه الكارثة، «أن وليد جنبلاط أوضح دوافع الهدم لكميل شمعون وجوزف الهاشم على هامش الجلسة الأخيرة التي عقدها مجلس الوزراء في محلة سباق الخيل، وقد لاقى هذا الإيضاح قبولاً وترحيباً، عندهما». وأضافت مصادر وليد جنبلاط، «أن الاثنين، بصفتهما ممثلين للموارنة، قد وافقا على تلك العملية، وأن وليد جنبلاط تعذر عليه الاتصال بي لتبليغي موعد هدم قريتي». عدت من زيارتي إلى خدام مهيض الجناحين، إذ بالرغم من التعاطف مع مطلبي بإيقاف الهدم، فإن هذا التعاطف لم يكن صادراً عن موقف مبدئي يلتزم بإعادة المهجّرين، لأن هذا الموضوع لا يشغل حيزاً بارزاً من اهتمامات المسؤولين في الوقت الحاضر، وقد تكون العودة بعيدة المنال.

كانت هذه الزيارة الشكوى معبِّرة بالنسبة إليّ، فإن السياسيين في لبنان ودمشق معاً لا يهتمون لملف المهجّرين، إلّا بمقدار ما يتداخل مع مصالحهم السياسية الآنية. أو لعل الوقت السياسي لم يحن بالنسبة إليهم لبحث جذور هذه الأزمة، وانعكاساتها الإنسانية المأساوية والوطنية الكبيرة، فالوقت لا يزال سانحاً للسياسة التفكيكية. ولم يحن ربما بعد موعد إعادة تركيب أجزاء وأشلاء هذا الوطن المعذب.

الهوامش

(١) خدام عبد الحليم، نائب رئيس الجمهورية السورية.

(٢) الشهابي حكمت، رئيس الأركان في الجيش السوري.

(٣) اتفاق وقعته في دمشق الميليشيات الدرزية والشيعية والمسيحية بمعزل عن أية مشاركة رسمية على المستوى الرئاسي أو الحكومي أو النيابي في ٢٨ كانون

الأول ١٩٨٥ وأسقط فيما بعد.

(٤) حاوي جورج، أمين عام سابق للحزب الشيوعي اللبناني.

(٥) شهاب طارق، عضو قيادي في الحزب الاشتراكي وممثله في أوروبا في تلك الفترة.

(٦) رعد رياض، عضو سابق في الحزب التقدمي الاشتراكي.

(٧) عون سمير، نائب في مجلس ١٩٩٢، وابن النائب السابق الدكتور عزيز عون.

(٨) الكلام لقائد الجيش اللبناني ميشال عون.

(٩) شمعون داني، نجل الرئيس كميل شمعون، رئيس حزب الوطنيين الأحرار، اغتيل مع عائلته في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٠.

(١٠) الموسوي علي، مسؤول في الحزب التقدمي الاشتراكي.

(١١) حمادة مروان، نائب ووزير لبناني.

(١٢) شهيب أكرم، عضو في الحزب التقدمي الاشتراكي، نائب ووزير لبناني.

ملف ميشال عون يزاحم ملف المهجّرين

وكانت الحرب الطويلة أضاعت الحقائق ورزح الشعب تحت عبء تراكمات القضايا اليومية الملحة، وغرقنا جميعاً في بحر من الكذب والرياء، وبتنا كالمومياء المضرية، نتحضر للأبدية. وبينما الأمم من حولنا تستعد للتأقلم مع النظام العالمي الجديد، رُحنا نحن نغوص في تخلفنا، ونصر على التمسك بواقعنا السياسي العفن، وننظر بلا مبالاة وسخرية، إلى صراع الأسواق العالمية، والعملات الخارجية والاقتصاد الدولي، وتفاقم النزعات العنصرية، والإرهاب، وشبح السيدا AIDS، وصور المجاعات على شاشات التلفزة.. يجري كل ذلك كأنه مجرد عرض سينمائي أو لقطة وهمية مصورة، كأننا في عالم آخر وزمن مختلف، تستمر، مومياؤنا منه واقفة وعيونها مفتوحة على الأفق البعيد يحميها جدارها الزجاجي عن ضوضاء العالم الخارجي، فلا الجدار ينكسر ولا المومياء تتحرر من جمودها.

فمجتمعنا السياسي، حتى في حالاته البهلوانية، هو غير منتظم الوقع والأداء، يتخبط في حالات من الضياع والأوهام، والصراعات المختلفة، بأشكالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية كأنه في زمن البداوة والجاهلية.

أما أشكال التنظيم الأهلي السياسية، النقابية والحزبية منها، فالولاء لها لا يتجاوز غالباً، شكل الانتماء الفكري الفطري ولا يبلغ المفهوم العقائدي. والروابط السياسية، حتى المنظمة منها، هي أضعف من الروابط الشخصانية أو الوجدانية. وعلى مستوى الأدبيات السياسية، فالسياسيون يتقلبون بمواقفهم لا يردعهم وازع من الأخلاق، فالتوافقية هي رأس مبادئهم، وشعار لا غالب ولا مغلوب هو السائد بينهم، وطن يطير بجناحيه، ولا يموت الديب ولا يفنى الغنم، ولكن كيف؟ فذلك ليس من شأنهم!

هذا السلوك السياسي الضبابي المريض، القائم على اللامبالاة، والنفعية، و«المعليشية»، أعادنا إلى المجتمعات العشائرية، في طريقة التعامل مع الإشكالات المحلية، والإقليمية والدولية. ونظامنا الثقافي الذي طالما فاخرنا به، بدأ يتعرض، بالرغم من مظاهره الحضارية، للتآكل والانحطاط تحت تأثير ذلك الواقع السياسي والاجتماعي المتراجع. وباتت التداخلات الخارجية، التي كانت أشباحاً تتحرك في الظلام، تأخذ أشكالها العلنية والملموسة دونما حاجة إلى تمويه، حتى اعتادها السياسيون اللبنانيون، وألبسوها، من دون حياء، رداء واقعهم اليومي، ليس في الشؤون الخارجية فحسب، بل حتى في أقدس العلاقات الداخلية.

أما الشعب فقد أحسَّ أنه مسيَّر نحو المجهول، من دون هدف محدّد

أو رسالة واضحة، وكأنه يسير منقاداً، وهو في حالة اللاوعي، بعيداً عن أية مشاركة فعلية حتى في تقرير مصيره.

لقد عاش اللبنانيون هذا الواقع البائس طوال سني الحرب، وذاقوا مرارته المتزايدة مع كل انفجار أعقب فترات الهدوء. فتحولت هذه الفترات محطات للتشاؤم بدلاً من الأمل. وطبع الاجتياح الإسرائيلي عهد الرئيس أمين الجميل بكل سلبياته الداخلية والخارجية، فرزح تحت وطأة التناقضات الداخلية، والضغوطات الخارجية، محاولاً الخروج من هيمنة الميليشيات التي مهدت لميشال عون كي يمتشق سيفه بوجه هذه الطبقة السياسية، وحلفائها الداخليين والخارجيين، فيُحرك المشاعر الوطنية، ويستنهض الهمم، ويقنع اللبنانيين بأنهم ليسوا مومياءات، بل هم قوى حيّة.

وطن ممزق، وأشلاء دولة هزيلة رازحة تحت عبء التخلف المتوج بالاحتلال. هذا الوطن الذي تخلى عنه العالم، ليصبح ساحة صراع. فتحول «وطن الأرز» إلى دويلات، تحكّم بها رجال الميليشيات التي مسَّها جنون رائحة الموت، وتجار المخدرات والسلاح، وجوازات السفر المزوَّرة، باعة القيم، ومصدّرو جميع ألوان المفاسد والموبقات، يبررون أعمالهم بالدفاع المشروع، واللجوء إلى الحروب الوهمية، التي تدمر النفوس وتحصد الأموات.

أما لبنان الشعب فكان جسداً مخدَّراً، مسلوب القرار، يعاني من تسلّط طوائفه ومذاهبه وتياراته المختلفة، من إقطاعيين وكادحين مؤمنين وكافرين، شرقيين وغربيين، كانوا جميعهم يعيشون في تابوت واحد، ومهددين بثلاثة: الهجرة، الخيانة والموت، بانتظار أن تنقذهم المعجزة، وقد ولى زمن المعجزات!

ولعل عون يريد أن يكون هو المعجزة، ويتسلم كرة النار، ليجدد المحاولة ويبعث الحياة في جسد السلطة، أفكاراً جديدة أو أملاً مجنوناً لإيقاف هذه السياسة الانتحارية، ولإعادة الحياة إلى المومياء.

تحت عبء هذا الكابوس، راحت تتصارع في ذهني أفكار وهواجس: فهل وليد جنبلاط مصمم على رفض العيش المشترك؟ وسورية تضع في الظل، ملف المهجرين الذي طالما سعيت إلى إخراجه إلى دائرة الضوء؟ والقوى المسيحية الفاعلة على الأرض (جبهة لبنانية، وقوات لبنانية) تتعامل مع المهجرين على المستوى الإنساني فقط؟ وربما تفضل إيواءهم على إعادتهم إلى ديارهم، وإن كانت لا تعمل لذلك بجهد وجدية؟ لم يبق أمامي سوى الحلم الكبير بتغيير في الأرضية السياسية اللبنانية، ولماذا لا يكون ذلك عبر مشروع ميشال عون ويكون هو الحل العتيد؟

كانت علاقة الجنرال عون بالرئيس الجميّل، والقوات اللبنانية، والجبهة اللبنانية، تمرّ بمراحل متقلبة، يتخللها التشنج غالباً مع الرئيس الجميل الذي بدا ممتعضاً وغير مرتاح من النتائج التي كان يتوقعها من قيادة الجيش في صراعه الشخصي مع القوات أو الجبهة اللبنانية.

وفّرت لي هذه الحالة السائدة في المنطقة الشرقية خاصة مناخات مؤاتية لإيجاد مواقف مؤيدة للجنرال عون، وكان أبرزها الموقف الإيجابي للنائب ألبير منصور[١]، الذي كان في تلك الفترة رئيساً للجنة الدفاع النيابية.

حملت همّ قريتي الصغيرة التي تهدم بيوتها جرافات الدولة اللبنانية إلى الجنرال عون فوجدته هائجاً يشكو اعتداء وزير هذه الجرافات

على حقوق مؤسسته العسكرية فيوقف معاملاتها ويؤخر مشاريعها. فأعلمته أنني طلبت تدخل أبو جمال لوقف الجرافات وسوف أنتقل للقاء ألبير منصور وهو الأقرب من رئيس مجلس النواب حسين الحسيني، لتحرير مشروع القانون المتعلق بالجيش من درج وليد جنبلاط. أقنعت ألبير بالانتقال إلى منزل الجنرال عون، وبعد التعارف مباشرة بادره الجنرال عون بقوله: «إذا لم يوافق المجلس النيابي على مشروع الجيش، فإنني سوف ألجأ إلى القوة لاستعادته من المختارة، وفرضه على المجلس».

فاستيقظت فجأة الفكرة الانقلابية التي تنام في أذهان البعثيين لتجعل ألبير يبادر الجنرال بالقول: «حسناً، فأنا لم أعد متحمساً لتوفير المصادقة النيابية على المشروع، ما دمت تستطيع أن تحقق ذلك بالقوة. فنحن بحاجة في لبنان، إلى قائد انقلابي، ينهي هذه الأزمة...» ثم ما لبثت أن هدأت العاصفة وعاد الحديث إلى مساره الطبيعي.

تعهد ألبير بمتابعة الموضوع، وتوفير ما يلزم مع الرئيس الحسيني. وبمساعدة ألبير راحت تتسع دائرة علاقات الجنرال لتشمل مجموعة جديدة من السياسيين وعلى رأسهم الرئيس حسين الحسيني[٢]، وراح ملف الجنرال ينمو سياسياً خارج دائرة المهجّرين، ليمتد إلى القطاعات والفئات الوطنية، والإسلامية، المتهيئة أصلاً لأي تحرك ضد الرئيس الجميّل، والقوات اللبنانية.

كان هذا اللقاء الأول بالجنرال، بعد سقوط أحلام العودة التوافقية مع وليد جنبلاط، بداية مرحلة جديدة دفعتني إلى الغوص مجدداً في متاهات العمل السياسي اللبناني، الذي كنت خرجت منه. فرحت أنشط سياسياً على خطين. خط دمشق لإقناعها بأن الجيش،

وقد توفر له قائد قوي كالجنرال عون، هو البديل عن الميليشيات المتصارعة، وهو القادر على لجمها، واستيعابها، وتلك رغبة لبنانية شعبية، جامحة. فإن دعمت دمشق هذه الرغبة وعادت الشرعية، ينتقل لبنان إلى السلام... فيتحول هذا الوطن المستباح إلى «قطر عربي» شقيق يحفظ لها علاقات مميزة بالمصلحة والثقة والاحترام.

أما الخط الثاني فهو إحاطة الجنرال عون بمزيد من الدعم الداخلي عبر تأليب الفئات المختلفة، على تنوع مواقعها الوطنية والإسلامية والعربية، لتأييده، والسير معه، على طريق استعادة الوطن بالتفاهم بين أبنائه، بجدلية وطنية منفتحة. وإن هذا الموضوع يحتاج حتماً إلى تجييش كل العناصر والقوى المخاصمة للميليشيات والتي يمكن أن تساهم في الصيغة السياسية البديلة.

ولهذا طلبت من نائب الرئيس السوري خدام، أن يشترك ألبير منصور في لقاءاتنا بصفته النيابية الرسمية ولكونه رئيس لجنة الدفاع البرلمانية، وقد أصبح مقرباً من الجنرال عون ويستطيع أن يحمل رسالته السياسية بينما أنا أتابع ملف المهجّرين.

رفض خدّام عرضي في البداية، مؤكداً أن ألبير هو أقرب للشيوعية وللعراق. وبعد إصراري قبل أبو جمال شرط أن يكون قدوم ألبير إلى دمشق، لأول مرة، بمبادرة مني شخصياً وليس بدعوة رسمية من السوريين. ارتحت لذلك وكتمت الأمر الشكلي عن ألبير، لأن ثقتي بكفاءته وعلاقاته السياسية في ذلك الحين تجعل من انضمامه للحركة المكوكية بين بيروت ودمشق عنصراً أساسياً. وكنت أرغب بصورة خاصة، أن يتيح لي ذلك التفرغ بشكل أفضل لمتابعة موضوع المهجّرين. وكما الأرض العطشى للمطر الخريفي، تحول ألبير في نظر

أبو جمال إلى مركز المفاوض الأول وتحول الاهتمام عن المهجّرين إلى علاقة سورية بميشال عون ومستقبله السياسي.

فلم نخرج من الجلسة الأولى للقاء عبد الحليم خدام إلّا وكان ألبير يحمل تكليفاً باستطلاع برنامج عون السياسي ليعود في الأسبوع اللاحق يحمل تصور عون الشفهي للعلاقة مع سورية ومشروعه السياسي الخارجي والداخلي. وقد نقل ذلك بصحبة محسن دلول إلى بلودان.

وبدأت أشعر باستحالة حصر اهتمامي بملف المهجّرين فقط للتباحث مع السوريين. إذ بدا ملف العلاقة بين لبنان وسورية، عبر مستقبل العلاقة مع الجنرال عون همّاً متعاظماً بالنسبة إليَّ وإلى جميع الذين يبحثون عن حل مع دمشق.

شعرت بمرارة لتحول الاهتمام السوري عن ملف المهجّرين، والتركيز بشكل أكبر على ملف العلاقة مع الجنرال عون، لكنني أقنعت نفسي أن نجاح المشروع السياسي بين سورية وعون ربما أوجد حلاً شاملاً وجذرياً للحرب اللبنانية، يشمل بالطبع، موضوع المهجّرين.

مع نهاية ١٩٨٦، راحت تتكرر زياراتي إلى دمشق، بصحبة محسن دلول ورياض رعد وألبير منصور ولم تعد تتمحور كلها حول ملف المهجّرين، بل أصبح موضوع إعادة العلاقة بين الجنرال عون ودمشق يأخذ حيّزاً هاماً منها... خصوصاً أن علاقتي مع وليد جنبلاط انتهت إلى سلبية مطلقة فخفت أمل العودة للمهجّرين من خلاله. وصحّت نصائح أبو جمال به.

وكان التركيز النسبي على العلاقة بقائد الجيش، مرتبطاً من جهتي، بتوافر الدعم الداخلي لمواجهة معارضة جناح مسيحي متشدد، رافض لعودة المهجّرين إلى الجبل، وكذلك لتوفير الضمانة الأمنية التي يحتاج لها هذا المشروع.

كنت أعرض وجهة نظري هذه، برغبة جامحة، متمنياً إيجاد مرجع وطني لبناني قادر وراغب ببذل جهد حقيقي لإنجاح ملف المهجّرين، لأنني كنت أشعر في تلك المرحلة بالفراغ المطلق، وبتنكر كل القوى المحلية والخارجية لموضوع المهجّرين، كأمين الجميّل رئيس الجمهورية، وجميع القيادات المسيحية إما لبعثيتها وإما لعجزها، فهي لم تكن لتهتم جدياً بموضوع المهجّرين. وأكاد أختنق لهذا الشعور البارد الذي يلف هذا القضية، وكأنه قدر اللبنانيين ولا سيما المسيحيين منهم.

أما من الجانب السوري، فكان الاهتمام بملف قائد الجيش يزداد باضطراد وخصوصاً كلما تأزمت العلاقة مع الرئيس الجميّل أو القيادات السياسية المسيحية الأخرى.

الهوامش

(١) منصور ألبير، نائب في مجلس ١٩٧٢، وزير الدفاع الوطني بين ١٩٨٩ ــ ١٩٩١، ثم وزير إعلام ١٩٩١ ــ ١٩٩٢ (شارك في مؤتمر الطائف وفي وضع الصيغة النهائية لوثيقة الوفاق الوطني). بعد إسقاطه في انتخابات ١٩٩٢ كتب عن الانقلاب على الطائف وموت جمهورية وقدر المسيحيين العرب وخيارهم.

(٢) الحسيني حسين، رئيس المجلس النيابي في تلك الفترة.

ميشال عون وسورية:
المناورات العبثية

انتهت سنة ١٩٨٦، بحالة إحباط شبه مطلق لحلم العودة، الذي دفعني للعودة إلى لبنان وإلى أجواء العمل السياسي اللبناني، ومعاودة الاتصال بالسوريين. وقد كان عليّ اتخاذ القرار الصعب، فإما الابتعاد مجدداً عن لبنان وعن العمل السياسي والإقلاع عن زيارة دمشق، وإما القبول بقدر التهجير وفلسفته الميليشيوية المزدهرة في كافة المناطق اللبنانية. وخرجت نسبياً من إحباطي لأراقب باهتمام ومشاركة تطور العلاقات بين الجنرال عون والقوى المختلفة وخاصة سورية.

وشجعتني صداقتي للسيدين محسن دلول ورياض رعد اللذين تربطهما علاقة وثيقة بسورية، كي أستمر في رحلاتي المكوكية إلى سورية. فكان السيد محسن دلول يرافقني ويشاركني في معظم لقاءاتي مع عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي، ورياض رعد

يشاركني في زيارات السيد محمد ناصيف[١].

وقد أصبحت هذه الزيارات مكثفة وشبه أسبوعية. وكان ينتابني أحياناً شعور بالقلق، نتيجة تعدّد اللقاءات، وتدور في رأسي احتمالات وفرضيات مختلفة، لا أتمكن من إبعادها، بل كنت أخضع لبعضها، وتعتورني الشكوك من جرائها. فوليد جنبلاط لم يهدم المنازل لمنع الشيعة أو الفلسطينيين من الاستيطان في المنطقة، بل ليبني مجتمعاً طائفياً متناغماً لمواجهة المجتمع الذي طمحت إليه بعض القوى المسلحة المسيحية، فهو مشروع واحد بوجهين طائفيين مختلفين، فهل يمكن الاستعانة بالسوريين للحؤول دون اكتمال المشروع الطائفي الدرزي، وقد ساهموا هم في تحقيق الانتصار الاشتراكي في الجبل، وسمحوا بعده باجتياح إقليم الخروب!!؟ وقد ساهموا قبلاً بإسقاط المخيمات الفلسطينية وهيمنة القوى المسيحية على منطقة كاملة!! وبنظري كانت سوق الغرب العقبة الوحيدة، بعد سقوط إقليم الخروب، التي تعوق اكتمال المشروع الطائفي الدرزي، وهم يعدون وليد جنبلاط بتحقيق هذا الحلم.

وبقدر ما كانت هذه التساؤلات تقلقني وتضبط اندفاعي نحو تمتين العلاقة بالسوريين، كان الواقع السياسي والأمني يقنعني بحتمية التفاهم بين السوريين وعون ولا سيما موقع سوق الغرب بأبعاده الجغرافية والسياسية وقد ارتبط اسم هذا الموقع والمعارك الطاحنة التي جرت فوقه، باسم الجنرال ميشال عون. فقصدته مع ألبير منصور لأسمع منه وهو قائد الجيش، الذي بنى شهرته على بطولات سوق الغرب، ما يريحني نسبياً من مخاوفي من اكتمال الكيانات الطائفية.

خرجنا من لقاء عون بقناعة مشتركة واحدة هي أن استمرار

الميليشيات المسيحية والدرزية، هو الترجمة العملية لنجاح مشروع الفرز الطائفي أهم أركان المؤامرة الإسرائيلية في لبنان.

وأن جبهة سوق الغرب التي يحميها الجيش اللبناني يجب أن يساعد السوريون على تحصينها حتى لا يتحقق مشروع الدولة الطائفية في الجبل. وتساءلنا لماذا لا يتحوّل الجيش اللبناني بقيادة ميشال عون إلى مشروع سياسي بديل يتصدى للميليشيات، ويدحر مشروعها المشبوه ويُفشل المؤامرة؟ ولماذا لا يكون ميشال عون بديلاً عن الرئيس أمين الجميّل الذي يتخبط في سياسته المحلية والإقليمية؟ خصوصاً أن ميشال عون هو صاحب مؤهلات مميزة، وتتوافر لديه رغبة في التغيير، مستندة إلى رؤيا سياسية وطنية شاملة تهدف لإنقاذ لبنان من المأساة التي يتخبّط فيها. بدأت هذه الصورة تتبلور في نقاش مع ألبير منصور لتأخذ شكل المشروع السياسي.

وقد كبرت كثيراً فيما بعد حلقة العاملين على تحقيق هذا المشروع، مما أثار الرئيس الجميّل فراحت عناصر الشعبة الثانية في الجيش تراقبنا، وترصد تحركاتنا، وتحصي عدد الزيارات التي نقوم بها إلى منزل عون في النقّاش. لتترجم ذلك عقوبات أمنية، شاء القدر أن لا تتحقق كما اعترف بها شفهياً مسؤول المخابرات سيمون قسيس[٢] وتنام في الملف السري في الأمن العام بتوقيع جميل نعمة[٣].

وحملت مع الصديق ألبير منصور هذا التصور إلى دمشق، وكان اللقاء الأول لألبير بنائب الرئيس خدام حاراً وجيداً عكس الترقب الذي تركه عندي لدى طلب الزيارة. فخاض ألبير في مرافعة سياسية عن دور الجيش وقائده في مشروع إنهاء الأزمة اللبنانية.

وكان أبو جمال يستمع جيداً كعادته ولكنه يشكك دائماً بصدقية وجدية الكلام مصراً على قراءة مشروع واضح لميشال عون يتضمن كل نقاط العلاقات الداخلية والخارجية الدقيقة. وخلال هذه الجلسة مع ألبير وأبو جمال انتابني شعور متناقض. فقد سرّني انتقال قسم من الملف السياسي إلى ألبير، خصوصاً الجزء الذي كنت بدأت أشعر بنوع من الحذر تجاهه، وهو المنافس لملف المهجرين، إذ إن موضوع العلاقة السورية بالجيش اللبناني وقائده بدأ يحتل الحيز الأكبر من الاهتمام والبحث. وبالفعل فقد تولى ألبير طرح «أفكار عون» بثقة وتصرف لبق فاجأني، فأجاب على استفسار خدام بأن عون من دعاة توطيد العلاقة مع سورية في جميع القضايا الدولية والإقليمية والعربية، وهو ملتزم بالموقف السوري من دون تحفظ ولا جدل، ولكنه في القضايا اللبنانية الداخلية سوف يتبنّى أسلوب المشاركة مع سورية، للمحافظة على مصالحها. وهي الصيغة التي حكمت العلاقة بين عبد الناصر وفؤاد شهاب في السابق. وقد أثار اهتمام خدام، طرحُنا قائد الجيش اللبناني، كمشروع حل وطني، فأبدى رغبته بمناقشة هذا الموضوع في جلسة لاحقة، بالإضافة إلى المشروع السياسي اللبناني الداخلي الذي يحمله قائد الجيش. كانت هذه الجلسة بداية تحوّل نحو المشروع المطلوب أو المناورة السياسية، التي تولى ألبير منصور حمل القسط الأوفر منها، نظراً لأسلوبه السياسي الذي لاقى ربما لدى أبو جمال هوى واستلطافاً ووفر على ميشال عون عناء الكتابة.

فاجأني ألبير منصور شخصياً بهذا التحديد السريع والشامل لمفهوم عون للتعاون مع سورية. فأنا ما سمعت من عون سابقاً إلّا كلاماً عاماً. كان يتحاشى التحديد الدقيق، ويضلل الغموض أجوبته عندما أستوضحه، وكنت دائماً في زياراتي إلى دمشق، أستنبط كل الحيل

والذرائع لعدم الغوص في تفاصيل هذا الموضوع، محاولاً تأجيله قدر الإمكان، أو على الأقل، حتى يصدر عن دمشق بعض المؤشرات الإيجابية، التي تشجعني أكثر، على مطالبة عون بمزيد من التوضيح لمشروعه السياسي، الذي كنت أعتقد أنني شريك في صياغته. وأثار اهتمام خدام وحفيظته هذا الكلام الذي استنبطه ألبير منصور، فشعرنا معه أننا بدأنا مرحلة جديدة، وهامة، إذ رحنا نبحث عن مشروع سياسي، عنوانه قائد الجيش، هو مشروع حل سياسي وطني، وقد عبّر خدام عن ذلك بمطالبتنا بالعودة ثانية إلى دمشق، لمناقشة وضع عون، ومشروعه السياسي المكتوب الواضح. فوعد ألبير وانصرفنا.

عندها بادرت ألبير بالقول: «كيف خطرت لك هذه الصيغة عن علاقة عون بسورية؟ فالجنرال لم يصرح بمثل هذا الكلام الذي ذكرته على مسامع خدام». قال: «لا عليك، اترك هذا الموضوع لي، دعهم يقبلون وأنا عليّ إقناع الجنرال». راودني الشك حول علاقة ألبير بالجنرال، وما إذا كان قد تداول هذا الموضوع معه، خصوصاً عندما وصلت الدعوة لاحقاً إلى ألبير مباشرة، وعبر الصديق محسن دلول، لزيارة دمشق برفقته. فبانت لي رغبة الطرفين بإدخال مثل هذا التطور على الحوار الجاري حول ملف عون ـ دمشق. وهكذا ذهب ألبير ومحسن دلول إلى «بلودان» تلبية لدعوة أبو جمال، فعقدوا لقاء طويلاً لمناقشة مشروع عون السياسي الداخلي وعلاقته بسورية، وقد علمت بعدها أن النقاش الودي في بلودان[٤] كان محاولة مستحيلة من قبل ألبير لتقديم تصور شفهي في امتحان شاءه وتعوّده الآخرون خطياً.

كان هذا الاهتمام المفاجئ بانفراد ألبير منصور بمناقشة علاقة الجنرال

عون مع عبد الحليم خدام مؤشراً ومناسبة لي للتفرغ أكثر لمتابعة ملف المهجرين ومواكبة تحرك ألبير على خط سوري آخر هو الخط الذي يتولاه محمد ناصيف وبرفقة الصديق رياض رعد. فتبيّن لي عندئذ أن الذين يحملون «رسائل» عون الشفهية هم كثر، وكانوا يعملون بحماسة ومعظمهم من أبناء الطائفة الشيعية، ومن العسكريين الممارسين والمتقاعدين. مرت العلاقة بين عون وسورية بفترات متقلبة لأنها لم تكن قد ترسخت بعد، أو استقرت على نقاط ثابتة ومعينة. وكثيراً ما كانت تتأثر بمزاجية العلاقة بين سورية وأمين الجميل، خصوصاً أن العلاقة بين عون ـ قائد الجيش ـ وأمين الجميل، لم تعرف الاستقرار والثبات. وقد وصلت إلى حد حرمان قائد الجيش من تقارير مخابراته، التي منعها عنه سيمون قسيس بأمر من أمين الجميل. لم يترك أمين الجميّل مناسبة إلّا واستغلها ضد قائد الجيش، فعندما انفجرت الطائرة العسكرية برشيد كرامي، رئيس الوزراء اللبناني، فوق البحر، قامت قائمة سورية، وطالبت الحكومة اللبنانية بكشف الفاعلين ومعاقبتهم لا سيما العسكريين. فكانت هذه الحادثة فرصة مؤاتية لأمين الجميّل، ليُحمّل ميشال عون المسؤولية، بغية التخلص منه. وتجاوب الدكتور سليم الحص، رئيس الوزراء وعادل عسيران وزير الدفاع، مع نداءات بعض المراجع الإسلامية، وسورية، فوقعا مرسوماً يقضي بإقالة قائد الجيش (ميشال عون)، ومدير المخابرات في الشعبة الثانية (سيمون قسيس) وقائد قاعدة أدما الجوية[٥].

وأُرسل هذا المرسوم الجوال ـ بسبب المقاطعة ـ إلى المنطقة الشرقية لتوقيعه من كميل شمعون، بصفته وزيراً للمالية، وأمين الجميل بصفته رئيساً للجمهورية. رفض كميل شمعون تحميل الجيش المسؤولية مؤثراً عدم توقيع المرسوم، واستفاد أمين الجميل من هذا

الرفض ليحمي سيمون قسيس ويساوم على ميشال عون، وساءت العلاقة فجأة بين الجميّل وسورية. وصادف في تلك الآونة أنني قمت بزيارة عبد الحليم خدام برفقة محسن دلول، فطالبني بأسماء قتلة الرئيس كرامي، مؤكداً لي أن ميشال عون يعرفهم. ولدى مراجعة عون بهذا الموضوع، كان جوابه حاسماً بأنه لا يعرفهم. فنقلت هذا التأكيد إلى خدام مضيفاً قناعتي الشخصية بصحة كلام عون، ومثنياً عليه لمعرفتي بالعلاقة السيئة القائمة بين عون وجهاز مخابرات الجيش، والتي وصلت إلى حد القطيعة وعدم تزويده حتى بالمعلومات والتقارير السرية اليومية، مما جعل التوتر الشديد يسود هذه العلاقة بينه وبين الجميل. اقتنع خدام، وأبلغني بأنه سيطلب من رئيس الوزراء اللبناني والوزراء الآخرين، عدم توقيع أي مرسوم جديد ضد عون، والعمل على سحب تواقيعهم عن المرسوم الأول، في حال عمد أمين الجميل لقبوله مضحياً بصديقه سيمون قسيس ثمناً للتخلص من عون.

وعندما أبلغت عون هذا الأمر، بدا متعجباً كأنه لا يصدق بوجود مرسوم إقالته، واعتبر ذلك مناورة سورية لتأجيج الخلافات بينه وبين الجميل، والإفادة من مواقفهما المتناقضة. ولم يكتشف صحة هذا الأمر إلّا بعد أن أعلنته جريدة السفير لاحقاً، فاضطر الجميّل عندها أن يُخرج المرسوم السابق من درجه، ليؤكد لعون، أنه هو الذي أوقفه، بدليل وجود توقيع الوزراء المسلمين عليه، وليس التدخل السوري.

كانت القوات اللبنانية تراقب كل التحركات السياسية والأمنية التي يقوم بها عون، بعد أن استتب لها الأمر في المنطقة الشرقية بنسبة عالية، ولم يبقَ أمامها سوى عقبتين:

- أمين الجميّل وهو زائل في نظرها بعد انتهاء ولايته.
- والجيش اللبناني، بقيادة ميشال عون، الذي بدا لها مشروعاً بديلاً يهدد مستقبل حركتها السياسية.

الهوامش

(١) ناصيف محمد، ضابط سوري كبير، ومسؤول أمني أساسي مقرب جداً من الرئيس السوري. يتميز بصورة خاصة بالعلاقات السورية ـ الشيعية في لبنان.

(٢) قسيس سيمون، رئيس جهاز المخابرات العسكرية في عهد أمين الجميل.

(٣) نعمة جميل، مدير عام الأمن العام في عهد أمين الجميل.

(٤) بلودان، مصيف سوري يقيم فيه عبد الحليم خدام.

(٥) مركز المروحيات، قرب جونية، حيث انطلقت الطائرة التي انفجرت بالرئيس رشيد كرامي.

صراعات ميشال عون
مرجعية أم مشروع

بدأ ميشال عون ضابطاً مميزاً في المدرسة الحربية، متمرداً بآرائه المناقضة لمنهجية العمل المتبعة في مركز القيادة العسكرية والسياسية في حينه... فأحيل على التحقيق، من قبل جول البستاني بسبب هذه الخصوصية، ولكنه ازداد إيماناً وتمسكاً بآرائه، وراح يبشر بها داخل المؤسسة العسكرية اللبنانية، وخصوصاً بعد تعرض الجيش لاتهامات مختلفة من قبل السياسيين، وبدء الاحتكاك بينه وبين المقاومة الفلسطينية، مما أدى إلى جنوح عون نحو القناعة المطلقة. فتبرم هذا الضابط بسكون قيادته العسكرية وتقصيرها عن مواجهة السياسيين والفلسطينيين بالمناقبية والقوة العادلة.

ولعله كان يقرأ تجربة الرئيس فؤاد شهاب[1] وسلوكه العسكري والوطني الذي تحوّل إلى «نهج الشهابية» التي كان للعسكر فيها الدور الأول. وكيف أن انقلاب السياسيين التقليديين على الشهابية

أثر على سلوك المؤسسة العسكرية، التي ارتدت إلى درجة الانعزال السياسي التام، وعدم التدخل حتى في الأوضاع الوطنية. فأصبح الأمن بيد «السياسيين المنقلبين»، وراح القسم المنضوي منهم تحت راية الحركة الوطنية ينكر حق المؤسسة العسكرية بالمساهمة في حفظ الأمن والنظام، متمسكاً بنظرته السلبية للجيش، واستبعاده عن كل دور وطني داخلي.

وكان عون في تلك الفترة القلقة يراقب أيضاً الفريق الآخر المطالب بدور للجيش أكثر فعالية في ضبط الوضع الداخلي الأمني، ولو على حساب الديموقراطية السياسية. وكان الرائد ميشال عون، بالرغم من تميّزه، وتمرده السياسي، منحازاً إلى هذا الدور، متحفظاً على القيادة السياسية للجبهة اللبنانية. فقد شكا منه بشير الجميّل، ضابطاً مضايقاً للشباب في عين الرمانة، وشكا منه سمير جعجع قائداً للجيش، بالرغم من تعاونهما معاً في بعض المواقف عبر سنوات الحرب، حتى كانت حادثة «المونتي فردي» ومقتل الضابط خليل كنعان[٢]، فساءت العلاقات وبدأت مرحلة الصدام.

كنت شاهداً على حادث المونتي فردي، حيث أقمت في أول محطة تهجيرية، بين الجيش والقوات. وفي ذلك اليوم فاجأتنا رشقات الأسلحة الأوتوماتيكية، وتمركز القوات بجوار المنزل الذي أسكنه، وكان طفلي يلهو في الحديقة، فلم أستطع الإمساك به لإعادته إلى المنزل فحملته ولجأت إلى منزل جارنا (الدكتور سليمان كنعان) إلى أن هدأت الرشقات. وكانت حصيلة الاشتباك بين الطرفين، مقتل عنصرين من القوات ومن آل رحمه. كان الرد سريعاً من قبل القوات، باغتيال قائد موقع الجيش في المونتي فردي العقيد خليل كنعان ليلاً في منزله. أحرج عون القائد لمقتل صديقه

الشخصي وأحد كبار معاونيه العسكريين ولكنه امتنع عن الرد، وسط استغراب وتساؤلات رفاق السلاح خاصة وكل المراقبين. فزادت هذه الحادثة غرور القوات وتصلبهم. وظهر ميشال عون القائد، والصديق، ضعيفاً تجاه المراهنين على مستقبله العسكري والسياسي.

في اليوم التالي لهذه الحادثة، المفترق، كان عبد الحليم يستعمل كلمة «ميشو» كلما أراد أن يقول ميشال عون خلال لقائي به، معتبراً أن عدم إقدامه على الرد الفوري على الحادث سوف يترك ظلالاً على دوره القيادي يصمه بالتراجع وعدم الوفاء لأصدقائه. وعبثاً حاولت أن أُفهم أبو جمال أنَّ عون ينتظر انتهاء التحقيق القضائي، متجاوزاً بذلك عواطفه الشخصية في هذا الموضوع، ليتخذ بعدها القرار المناسب. وأن هذا هو منطق القانون والمؤسسات اللبنانية. ولكن هذا المنطق لم يكن منطق الأحداث اللبنانية ولا السلوك الذي أفرزته الميليشيات أو أفرزته لها القوى المتحركة والمهيمنة. والخروج عن هذا المنطق العشائري السائد يعتبر مظهراً من مظاهر الضعف والتردد، الذي قلب اسم ميشال إلى ميشو وميشلين طوال الجلسة مع أبو جمال.

مهدت هذه الجلسة لتناقض سوف يمتد سنوات ويساهم فيه دعاة ورسل بين عون ودمشق لاستكشاف واقع الصراع بين عون والقوات. هل هو صراع على مرجعية أم خلاف في المشروع؟

فالقوات اللبنانية، وفق منطقها الشامل، تدّعي امتلاكها السلطة والقرار، فهي التي برزت على الأرض، السلطة الواقعية الفعلية. وهي تتطلع إلى اكتساب الشرعية، بشكل أو بآخر في نهاية هذا الصراع.

والجيش الذي ساند القوات في فترة زمنية سابقة، وتخلى عن مشروعه الخاص باستعادة الوطن من القوى السياسية التقليدية، بات ينتظر الفرصة المناسبة للملمة أجزاء هذه السلطة واستعادتها من القوى الداخلية اللبنانية، وغير اللبنانية، وفق مشروع برزت خطوطه الرئيسية في كتاب العميد فؤاد عون، «ويبقى الجيش هو الحل»، وقد كان اغتيال قائد اللواء الخامس، الذي «اعتدى» على سلطة القوات اللبنانية الفعلية، في المونتي فردي، إشارة أولية إلى بدء الصراع بين المشروعين: الأول ويحمله الجيش، ومجموعة من الضباط الملتزمين والمتحمسين لإعادة لبنان، كما عرفوه، وأقسموا اليمين على الحفاظ على شرفه وعلَمه. والثاني تحمله الميليشيات وبخاصة القوات اللبنانية، ويقضي بدفن لبنان القديم، ويؤسس كياناً جديداً تقوم دعائمه على نظم سياسية توفر الطمأنينة لمجموعاته البشرية، ويحمي خصوصيات الأطراف والطوائف، وهو يراوح بين الكونفدرالية والتقسيم الطائفي.

فالقوات اللبنانية، كما الميليشيات الأخرى، نمت وترعرعت في كنف الحرب. فهي من ناصب الفلسطينيين العداء وقاتلهم مع حلفائهم من مسلمين ويساريين... ووصلت إلى منعطف جعلها تتخلص من القوى المتحالفة معها توحيداً للبندقية والسلطة وأمن مجتمعها، بهدف الوصول إلى حالة تختلف عن الحالة السياسية التقليدية للبنان. لقد كان مشروعها دفن الجمهورية اللبنانية القديمة، لترتفع على أنقاضها جمهورية أخرى، بصيغة أخرى. وكان الصدام الحتمي مع الحليف الأخير وهو الجيش اللبناني الذي عاد لينمو على أحلام بناء وتطوير الصيغة التقليدية للجمهورية.

حبلت جمهورية أمين الجميّل في سنواتها الأخيرة بهذا الواقع المتفجر

من دون أن تحاول إجهاضه والتخلص منه، بينما الكثيرون من السياسيين وبينهم كريم بقرادوني كان يتهم أمين الجميل بأنه يزكي هذا الخلاف، ويعمل على الإفادة منه، وقد ساد هذا الشعور بصورة خاصة صفوف القوات اللبنانية. وكان على عون أن يشقّ طريقاً صعباً حيث تألبت ضده جميع القوى السياسية، كالقوات اللبنانية التي تُعدّ نفسها لترث السلطة، وميليشيات أمل، والاشتراكيين، الذين يحاولون تفكيك الدولة، وإلغاء دور المؤسسة العسكرية، للوصول إلى السلطة التي طالما أدّعوا أنهم حُرموا منها. هذا الواقع حتّم على عون أن يبحث عن صيغة واقعية، تجعله يستمر مع المؤسسة العسكرية في الاتجاه اللبناني الذي رسمه لها. فكان لا بد من تنظيم داخلي للمؤسسة بغية الصمود، حتى نهاية عهد أمين الجميل، بقوة عسكرية متماسكة، لا يخترقها صراع الجميل مع القوات، ولا يستخدمها لمحاربتهم.

أما ميليشيات المنطقة الغربية المؤلفة من أمل والاشتراكيين، فلا بد من إيجاد صيغة وفاقية مع السوريين حول هذا الموضوع.

أولاً: الوعد المشكلة

كان ميشال عون قائداً للجيش يوم قام بأول زيارة لسورية، في الثاني من نيسان ١٩٨٥، بناء لموعد مهَّد له الرئيس أمين الجميّل، فالتقى حكمت الشهابي وخدَّام، والقيادات العسكرية، وعاد منها موافقاً على انتشار فرقة من الجيش على ساحل إقليم الخروب، من نهر الدامور حتى نهر الأولي بشكل عشوائي نسبياً، لا يوفر شروط السلامة الأمنية والعسكرية لجنوده المعزولين عن خطوط الإمداد، ولا المساحة اللازمة للمناورة العسكرية في حال التعرض لأي اعتداء، ولكن عون عوّل، يومها، على العهد العسكري السوري الذي قطعه الشهابي.

في السابع والعشرين من نيسان، التقى عون في دمشق العماد حكمت الشهابي الذي أكد له عدم وجود أي إذن سوري باجتياح ساحل الإقليم. لم يمكث عون في الشام سوى بضع ساعات، عاد بعدها بسرعة إلى بيروت، متذرعاً بأنه «مضطر للعودة لارتباطات هامة سابقة، ولكنه في الحقيقة لم يكن في تلك الجلسة مرتاحاً إلى تأكيدات الشهابي، وزاده تخلف خدام عن حضور ذلك اللقاء توجساً». وعند وصوله إلى بيروت، استدعى المجلس العسكري فوراً للاجتماع في اليوم التالي الأحد ٢٨ نيسان، ولكن الإقليم كان قد سقط باكراً في ذلك الصباح قبل التئام المجلس. فجع عون ومجلسه بهذا السقوط. حاول الاتصال هاتفياً بدمشق فلم يجد على الطرف الآخر للهاتف إلا الموظفين الصغار، يعتذرون عن عدم وجود رؤسائهم، وعدم تمكنهم من الاتصال بهم. ومع سقوط الإقليم الساحلي، وسقوط الضمانات السورية، سقط العشرات من ضباط الجيش وجنوده الذين قبلوا المغامرة العسكرية والانتشار في مواقع غير آمنة. جُرح كبير راح يحفر عميقاً في حناياه هو جرح الكرامة والأبوة كقائد للجيش حريص على سلامة جنوده، ومزيج من مشاعر الإحباط والرفض للتعامل مع «جيش صديق وقيادة تعد ولا تفي»، وهكذا تعمدت بالدم البريء مقاطعته للمسؤولين السوريين حيث ٧٥ شهيداً من جنود وضباط الجيش اللبناني، فاجأهم الموت على ساحل إقليم الخروب، بين الجيه ونهر الأولي في ٢٨ نيسان ١٩٨٥.

كان اجتياح ساحل الإقليم وعودة المهجرين الدافع الأساسي الذي أعاد ربط علاقتي بالسوريين، بعد طول انقطاع، وقد أفدت من موقف عون لتحريك الاهتمام السوري بالإقليم. أما شرط عون الشكلي لبدء الحوار مع سورية فكان إعطاءه التبرير الكافي عن

مسوّغات السماح للميليشيا الجنبلاطية وحلفائها باجتياح ساحل الإقليم ومقتل جنوده. وكان التوضيح السوري شكلياً، غير مُقنع ولا يطمئن عون كلياً. ولكنه كان كافياً لاستعادة الحوار، إذ ليس من بديل، أو خيار، أفضل لكبح جماح مشاريع الميليشيات لصالح استعادة الشرعية المنهارة مع نهاية عهد الجميّل.

ثانياً: القوات أم المشروع السياسي أولاً

لم يتأخر السوريون في الكشف عن نواياهم حيال هذه العلاقة، فبدأت دمشق تلوّح بالموافقة على دعم الجيش وقائده في صراعه مع الرئيس أمين الجميّل ومع القوات اللبنانية.

غير أن هذه العلاقة التي استغرقت جلسات ولقاءات متتالية، لترسيخ دعائمها، والداعية إلى ضرب القوات اللبنانية فقط أو كمرحلة أولى، لم يقتنع عون بجدواها. وطالب بالتفاهم مع السوريين على المشروع السياسي الكامل والبديل، معتبراً أن مصير القوات، ودورها على الساحة اللبنانية، مرتبط بعلاقة جلية مع الميليشيات الأخرى المتواجدة على هذه الأرض، ومن جهة ثانية فإن معاندة أمين الجميّل والتصدي له، هو أمر يحمل في ثناياه خروجاً على الأعراف والأسس الوطنية.

وبدأت فعلاً مرحلة الحوارات المكوكية: وعود من دمشق بتقديم كل الدعم ضد الرئيس الجميّل والقوات اللبنانية مقابل عهد يقطعه عون بإلغاء القوات اللبنانية والتضامن السياسي مع سورية، وكانت وعود من عون، شاركت أنا في نقلها إلى دمشق تحمل تضامناً مع دورها الإقليمي، وخصوصاً تجاه إسرائيل، واعترافاً بمصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية في لبنان ضمن التشدد في موضوعي السيادة

والاستقلال، مقابل عهد تقطعه سورية بدعم مشروع الدولة اللبنانية بوجه جميع الميليشيات والقوى المسلحة التي تستبيحها وليس فقط القوات اللبنانية.

استمر هذا الجدل شهوراً كان خلالها السوريون يتمسكون بإنهاء دور القوات اللبنانية في المنطقة الشرقية، تمهيداً لبسط سلطة الدولة على كامل التراب اللبناني، وفقاً لمشروع سياسي يتم البحث فيه، والتوافق حوله، في مرحلة لاحقة. ولم يكن مشروع الحل واضحاً، فلا عون ولا السوريون يفصحون إلا عن مرحلته الأولى وهي ضرب القوات اللبنانية.

وبالرغم من ذلك استمر الحوار قائماً. وراح يتزايد عدد الوسطاء والعاملين على خط الحوار، من دون أي تنسيق بينهم لتأليف فريق عمل متجانس متماسك. واشتد التناقض بين المنظّرين والوسطاء الناشطين، وبرزت المواقف بين مؤيد للطرح السوري، وآخر مؤيد لرأي عون. وجنّدت القوات اللبنانية كل إمكاناتها لوضع خريطة لمواقف الفريقين. فحاولت شخصياً مع غسان توما[٣] أن أوضح صورة موقع ميشال عون، الذي رفض الصدام مع القوات. غير أن توما لم يقتنع، أو لعله لم يكن راغباً في ترويج هذه الصورة لدى قيادته، التي كانت أسيرة الشكوك، وربما رهينة قناعات ثابتة بمشروعها السياسي والعسكري، الذي بدأت ملامح تحقيقه أقرب مع نهاية عهد أمين الجميّل ووراثته السياسية المرتقبة.

كثّف عون ندواته ولقاءاته مع الضباط الكبار والصغار، واعتمد نهجاً وطنياً في تعبئة النفوس، مركزاً على مشروع وحدة المؤسسة العسكرية، وتقدمها، وتفوقها على جميع الأشكال والتنظيمات شبه

العسكرية، في كافة المناطق اللبنانية، تمهيداً لوحدة البندقية في ظل شرعية قوية عادلة.

فتكرست ظاهرياً أشكال العداء لكل الميليشيات، خصوصاً القوات اللبنانية بسبب التواجد الجغرافي المتداخل المشترك. وراحت تأخذ شكل الصدام الكلامي طوراً والمناوشات العسكرية أحياناً. وبالرغم من ذلك، فقد استمر عون متمسكاً بموقفه الرافض لإنهاء دور القوات اللبنانية، وأعلن ذلك بشكل حاسم لدى المؤسسة العسكرية، فرجّح الموقف الذي يعتبر القوات كسائر الميليشيات والمسلحين الآخرين، يزيلهم مشروع سياسي وطني واحد، يشمل لبنان كله.

فهو يؤمن أن إلغاء القوات منفردة، يؤدي حتماً إلى فقدان «التوازن السلبي» في المعادلة الوطنية التي نشأت عن الحرب. وقد يؤدي فقدانها، قبل التوصل إلى مشروع سياسي لبناني وطني موحّد، إلى سقوط نهائي لإمكانية الحل.

ولعل هذا الفهم المميز والفريد لدور القوات، وتعقيدات القضية اللبنانية كان بفعل علاقته القديمة بالقوات وتجذر انتمائه الفكري في التربة اللبنانية، وربما أيضاً بسبب مسيحيته وإيمانه الخاص والصادق، وتصنيفه لعناصر القوات، على الأقل، بأنهم الأقل ضرراً من كل الميليشيات الأخرى، بفعل إيمانهم بالكيان اللبناني، وإن لم يكونوا من أهل النظام، فقد ساهموا إلى جانب المؤسسة العسكرية، أحياناً، في حمايته. هذا الجانب من شخصية عون، لم يغب عن مجمل مسار العلاقات، التي أقامها هذا الرجل، حتى مع السوريين، ولعله صبغها «باطنياً» بالكثير من العبارات الغامضة ومواقف التردد والحذر.

استقرت العلاقة بين عون وسورية على شبه تفاهم وشبه مشروع نتيجة الوعود المتبادلة التي لم تتحول إلى عهود، وفي فترة من الزمن، كانت تقع في ارتجاج موزون يتعالى طوراً، ويهبط أحياناً، ولكنه بقي في حدود التعامل الجاد دائماً، والأمل شبه المترجم إلى الواقع أحياناً أخرى. وكدنا نقتنع بأن العلاقة باتت شبه مكتملة، وأن القليل من الوعود التي أوحى بها عون، وأخرجناها نحن كوسطاء، بصيغة عامة، تكفي للحصول على الموقف السوري الإيجابي المؤيد لسلطة عون السياسية، من دون البحث في تفاصيل العلاقة. وبقيت الضبابية السياسية دائماً هي المناخ الغالب على العلاقة بين عون وسورية، وكأنها الصيغة المرتجاة من الطرفين وإن كنا قد مررنا بمراحل وأوقات حسبنا أننا بلغنا الهدف في هذا السباق المحموم، لا سيما مع نهاية ولاية أمين الجميّل.

وكان لمحسن دلول دور أساسي برعاية هذه العلاقة. فبواسطته اجتاز عون تجربة خطف طائرة الهيلكوبتر إلى حمانا من قبل الضابط ماجد كرامه الموالي لوليد جنبلاط، من دون أن تسقط الوعود السورية لعون دون أن يتورط عون في حملة عسكرية مجهولة ضد المختارة[٤]. لكن إعلان ترشيح سليمان فرنجية لرئاسة الجمهورية فاجأنا، ولم نعِ خطورته وأبعاده إلّا عندما أعلنت سورية تأييدها له، وطلبت منا إقناع عون بالتضامن مع موقفها.

ثالثاً: ترشيح سليمان فرنجية هدية لسمير جعجع، وفخ لميشال عون

وبدأت معركة رئاسة الجمهورية اللبنانية تُلقي بثقلها عى العلاقات اللبنانية ـ السورية. ورغم قناعتي أن التفاهم مع سورية هو الطريق الأنسب لإنجاح مشروع سياسي وطني، يلغي حالة الحرب، ودور

الميليشيات، ويؤسس لعودة الوطن، والدولة اللبنانية المغيبين منذ بدء الحرب سنة ١٩٧٥، وأن ميشال عون، قائد الجيش، هو الوحيد القادر على القيام بهذا الدور، لسيطرته على الآلة العسكرية الشرعية، فقد كان لا بد من صياغة علاقة تعاون بينه وبين سورية واضحة وممكنة.

واستمرت محاولاتي مترافقة مع مساعي أصدقاء عديدين، لتركيب المعادلة الصعبة بين عون والسوريين، دون الاستقرار على مشروع سياسي موحد.

واشتد التجاذب والتناقض مع نهاية ولاية الرئيس الجميل، وبدأت العلاقة المرتجاة ترتج بحركة تراجعية واضحة. واختلط الوضع على أصحابه مع تكاثر الوسطاء، وتسارع الأحداث، وعدم وضوح المشروع. وكانت في هذه المرحلة بدأت تتكون ملامح استحالة العلاقة، إذا لم يطرأ تغيير أساسي على مسار اللقاءات، حتى أصبح همي الوحيد مجرد إبقاء العلاقة قائمة، حتى لا تسقط في الاستحالة المطلقة نتيجة الاستحقاقات الزاحفة عليها بفعل نهاية عهد الرئيس الجميّل ومصير الرئاسة والحكومة.

بعد أن كانت حادثة خطف الطائرة قد شكلت صدمة أولى جدية لعلاقة عون بسورية، جاءت المفاجأة الثانية بصدمة أكبر قد تصبح حاسمة وتقطع كل الجسور مع سورية إن لم يستوعبها عون. أعلن الرئيس السابق سليمان فرنجية ترشيحه لخلافة الرئيس الجميّل.

«أقنع صاحبك أن يساعدنا على عقد جلسة الانتخابات الرئاسية المحددة في ١٨ آب، وأنا أعدك باسم القيادة السورية أنه سوف

يكون السياسي الأهم طوال فترة حكم الرئيس فرنجية والتي لن تستمر طويلاً، ربما بسبب سوء حالته الصحية وبعدها...». كان هذا الطلب يعبر عن موقف القيادة السورية العليا الذي نقله إليَّ العميد غازي كنعان، في مكتبه في الرملة البيضاء، في الأيام الأولى لترشيح الرئيس فرنجية، مؤكداً أنه بعث بهذه الرسالة إلى عون أيضاً مع السيد سمير عون الذي استمر على خط المحاولات مع سورية برفقة رياض رعد بعد أن قررت أنا أن أتوقف رسمياً عن هذه المحاولات التي بدت لي مستحيلة. قلت له: «أعدك بنقل الرسالة ولكن أعتقد أن الجنرال لن يكون إيجابياً ولسبب جوهري وأساسي. فالتعبئة الشاملة التي اعتمدها في صفوف الجيش قيادة وقاعدةً، والطروحات، قد تركزت بمعظمها على إلغاء دور الميليشيات وكل ما يمكن أن يتفرع منها ويتأثر بها. فكيف ينقلب ميشال عون على هذا النهج ليؤيد رئيساً للجمهورية يمثل ميليشيا مسيحية شمالية هي «تنظيم المردة»[٥]».

بلّغت الجنرال عون الطلب السوري ورأيي المبدئي فيه، وانتظرت دون جدوى أن يضيف هو: «أنه كان على علاقة وثيقة جداً بالأميركيين الذين لا يرغبون طبعاً بوصول فرنجية لرئاسة الدولة». ... فتركني أستخلص ذلك بعد حين.

لقد أهمل الجنرال وعد السوريين، بإيصاله إلى السلطة بعد انتهاء مرحلة رئاسة سليمان فرنجية بالرغم من صدوره عن القيادة السورية، فإن لامس هذا الوعد هوى في نفس الجنرال السياسي فهو لا يلقى حماسة مؤيديه خصوصاً أصحاب نظرية أن «الجيش هو الحل» ولا سيما المستعجلين للتخلص من حكم الميليشيات. ويقول الجنرال في هذا المجال: «يوم ترشيح فرنجية، منع القائم بالأعمال الأميركي بذاته

النواب من التوجه إلى المجلس، حتى أن النائب كاظم الخليل أرسل خبراً مفاده: دخيلكم ضعوا حاجزاً على الطريق المؤدية إلى المجلس حتى نتحجج فيه بأننا لن نستطيع الوصول إلى المجلس».

والتقت عواطف القوات، وخصومتهم الحادة لسليمان فرنجية مع هذا التوجه، لتجعل من الجيش والقاعدة الشعبية التي تؤيده كتلة متراصة تصد كل محاولة تمييع للموقف المعارض لوصول فرنجية إلى الرئاسة.

وكان لرئيس مجلس النواب حسين الحسيني وكثير من النواب الموارنة المسترئسين، وحتى النواب المسلمين المؤيدين لسورية، موقف سلبي ضد ذاك الترشيح، عبّر عنه حسين الحسيني في رسائل متكررة وملحّة، حملها النائب ألبير منصور، وتدعو كلها الجنرال إلى عدم تسهيل وصول فرنجية إلى الرئاسة. ولم يغب عن غرفة العمليات في وزارة الدفاع الوطني في الفياضية، صباح ١٨ آب، كلّ من رئيس الوزراء سليم الحص ممثلاً بضابط من قوى الأمن، والدكتور جان غانم صديق إيلي حبيقة، ونبيه بري، كما حضر الآباتي بولس نعمان منسقاً إضافياً للاتصالات بين القوات وعون. وقد راح الجميل يعمل لإفشال جلسة الانتخابات.

طلب الأميركيون من عون، وبإلحاح، عدم تسهيل الانتخابات، وأبلغوا موقفهم إلى نوابهم المطيعين، وكذلك كان موقف الرئيس أمين الجميّل. وقد تولت القوات اللبنانية إقامة الحواجز وخطف النواب وإلزامهم عدم مغادرة منازلهم من أجل تعطيل نصاب الجلسة.

وفطن عون إلى الفخ المنصوب، مستوعباً نتائجه، فإن هو عارض

الموقف الأميركي الذي غطته القوات اللبنانية، ورئاسة الجمهورية، يظهر أمام ضباط جيشه والرأي العام، بصورة المتراجع عن النهج الذي اتبعه عندما نادى بإبعاد شبح الميليشيات عن السلطة، وإن هو رضخ وشارك في تعطيل الانتخابات فقد حليفاً أساسياً ممكناً (سورية). والخيار لم يكن سهلاً، فالسوريون بإصرارهم على ترشيح فرنجية وعدم توفير «حرية الترشيح والانتخابات في المنطقة الغربية يجعلون عقد الجلسة بمثابة تغطية لانتخابات، ظاهرها ديموقراطي مزيّف، وباطنها عملية تعيين».

وحاول عون أن يتعامل مع هذه المعطيات مستنكفاً عن الفعل الإيجابي والحركة، معتبراً أن ذلك يوفر عليه أخذ القرار الصعب فيبقى على مسافة متوازنة نسبياً بين المظهر الشرعي والواقع الديموقراطي المتاح. فترك ميليشيا القوات ترد على منطق الغربية غير الحر بالمنطق الموازي والمعادل. وبدأت القوات تنفذ خطط منع انتخاب سليمان فرنجية بإفشال الجلسة والحؤول دون اكتمال النصاب، باستعمال كل الوسائل المتوافرة لديها، والتي مارستها طوال سنوات الحرب، كالتهديد، وإقامة الحواجز، والخطف، لأن عون أصرَّ على أن لا يقوم الجيش اللبناني الشرعي بعمليات غير شرعية، وغير قانونية، ولم يردع المعتدين على حرية الانتقال إلى الجلسة من قبل النواب الراغبين. وقد رفض استقبال سونيا فرنجية[٦] في وزارة الدفاع، لأنه كان غائباً عنها، ولم يستجب للنداءات الهوائية التي وجهها بعض النواب إلى الجيش، طالبين مساعدتهم للوصول إلى مجلس النواب. وقد تعامل الجنرال مع هذه الوقائع بأسلوبه العفوي والحاد، من دون أية محاولة لتمويه موقفه، إلا في فترة متأخرة جداً في ظهر ذلك اليوم، بعد تأكده أن نداءات النواب الهوائية ما هي إلا للاستهلاك السياسي، وإلقاء المسؤولية على عاتق الجيش. عندها

طلب إلى جميع وحدات الجيش الاتصال بالنواب المستغيثين، وتوفير وسائل النقل لهم وحمايتهم للوصول إلى الجلسة، ولكن بعد فوات الأوان، فلا النواب المستغيثون ينوون الذهاب إلى المجلس النيابي بالرغم من إرادة القوات، وكلهم من المقربين من قائدها، ولا الجلسة سيكتمل نصابها بهم، ولا الوقت المتأخر يسمح حتى بالمحاولة. وكان فشل تجربة انتخاب فرنجية هديةً للقوات، التي منعت عدوها من الوصول، ووضعت حليفها عون في مرمى خصومها، خصوصاً سورية.

وفي تقييم سريع، أعقب ذلك النهار، اعترف عون أن هذه المناورة، التي توسلتها سورية بترشيح سليمان فرنجية ما هي سوى بالون اختبار، فكانت المواجهة بين السوريين من جهة، والأميركيين وحلفائهم القوات من جهة أخرى. وكشفت هذه المناورة هشاشة العلاقة بين عون والسوريين، وتناقض المشروعين رغم وعود التعاون. ففي مفهوم الجنرال أن التعاون يعني الاتفاق على مشروع سياسي لبناني، متكامل، بنقل السلطة إلى أيدٍ وطنية نظيفة، وقادرة على تخليص لبنان من مؤامرة الحرب المستمرة على أرضه، وحريته وسيادته، حتى لو استوجب ذلك الوقوف بوجه المشاريع الأميركية.

هذا المنحى السياسي كان عرضاً مطروحاً للنقاش مع السوريين، ويقضي بانتقال السلطة السياسية إلى الجنرال عون. وإذا تعذر ذلك، فإن عون يعرض القبول بالعميد ريمون إده رئيساً. ولذلك اعتبر عون ترشيح فرنجية للرئاسة انقلاباً كاملاً على مفهومه للمفاوضات والرسائل السابقة مع السوريين، واعتبر هؤلاء أن عون غير متعاون ولا يمكن الاعتماد عليه حتى في مناوراتهم.

وكان عنوان جريدة «السفير»، الموالية لسورية، في اليوم التالي،

«سقط النصاب وسقط الجنرال»، واغتنم جميع المرشحين الموارنة هذه المناسبة، متضامنين، ومنفردين لإزاحة شبح ميشال عون المتقدم بثبات وقوة، لانتزاع السلطة السياسية. وحصل انشقاق واضح في صفوف المتحمسين لعون والمؤيدين لسورية. فصمد منهم ولو بحياء، فريق قليل محسوب على اللواء محمد ناصيف، وتراجع قسم كبير من الفريق المحسوب على الخط الذي يمثله نائب الرئيس خدام داخل سورية، وانكشف أن الحماسة السابقة كانت للمشروع لا للرجل. وبدأت مرحلة إسقاط عون المتمرد بالقرار الأميركي.

وبين ١٨ آب و٢٣ أيلول، تكثفت اللقاءات وتعمق الفرز أكثر بين الخطين. وكان نقاش وجدال، حول برنامج الرجل مجدداً، ومشروعه للعلاقات اللبنانية ـ السورية. واستمر حسين الحسيني متحمساً لعون عاملاً ناشطاً على الخط السوري، بشكل عام، وعبر اللواء محمد ناصيف، الذي يهتم بالملف اللبناني ولكن على خط مواز لنائب الرئيس خدام، وعلى خط الجنرال عبر صديقه وزميله ألبير منصور.

وكمن ينتفض في ومضة يائسة عاودت جولاتي المكوكية متنقلاً بين خدّام، ومحمد ناصيف، والجنرال عون، محاولاً تحويل الوعود إلى مشروع ما لمواجهة المشاريع والطروحات المناهضة الظاهرة والخفية والمدعومة من ميشال المر ورفيق الحريري، والتي كانت تحاك عبر الاتصالات السورية ـ الأميركية خاصة لإيصال الأضعف إلى الرئاسة، إذ إن الحريري كان يعمل لإيصال ميشال خوري حاكم البنك المركزي اللبناني وكان ميشال المر يفضل النائب مخايل الضاهر المدعوم أميركياً. ولكن الموقف السوري ازداد غموضاً. إذ كان يلوّح ظاهراً بقبول جميع العروض، ويحضّر سراً لإنضاج الاتفاق الأميركي ـ السوري.

رابعاً: الضاهر أم الفوضى، مشروع أميركي أم خيار سوري

وصل مورفي إلى دمشق في ١٣ أيلول، لإجراء مفاوضات مع السوريين. وبعد مرور أيام على هذه المفاوضات الشاقة والمتشعبة، وفي اللحظة الأخيرة، وقد استبد به اليأس، وبعد أن جمع حقائبه للسفر، استدعاه الرئيس الأسد، بناءً لوساطة الحريري، وكانت صفقة التنازلات المتبادلة، إذ تخلت سورية عن مرشحها فرنجية مقابل تخلّي أميركا عن كل مطلب، أو قيد أو وعد، يتعلق بانتخابات الرئاسة، وأسقطت الأسماء الخمسة التي أرسلها البطريرك ليتم فرض مخايل الضاهر مرشحاً وحيداً للانتخابات...

كنت يومها، في دمشق في منزل رفيق الحريري العائد لتوه من مكتب عبد الحليم خدام، عندما بادرنا بأن الاتفاق تمّ على تسمية مخايل الضاهر مرشحاً للرئاسة. وأضاف ميشال المر غير عابئ بالتحفظات، التي يمكن أن يثيرها هذا الاتفاق المفاجئ، أن الجميع سوف يخضعون لهذا الاتفاق بمن فيهم ميشال عون لأنه مشروع أميركي وخيار سوري. وعندما حاولت أنا أن أخالف هذا التقرير كانت فرحة الحاضرين جميعاً قد تجاوزت منطق النقاش الهادئ.

فغادرت منزل رفيق الحريري في دمشق، لمقابلة أبو جمال متردداً بنقل الرسالة الأخيرة له من ميشال عون بأنه يتطلع إلى التفاهم معهم على موضوع الرئاسة حتى وإن كان هذا التفاهم مخالفاً للأميركيين. وعندما سمع أبو جمال هذا الكلام مازحني «ريتك جيت قبل ساعة فلقد تأخرت وتمّ الاتفاق مع الأميركان على ترشيح مخايل الضاهر»، وأضاف هذه المرة: «نرجو أن ينضم الجنرال إلى الاتفاق، فإن كان صادقاً بوعده لنا بالتأييد حتى ضد الأميركيين فإن أضعف الإيمان أن يقف إلى جانبنا وقد توحد الموقف». كان أبو

جمال مرتاحاً للخيار الذي حصل، بترشيح الضاهر، ومطمئناً إلى تأييد جميع الأطراف خصوصاً المسيحيين بمن فيهم الجنرال. ولم يكن هناك أي رسالة، أو سبب يبرر هذا الارتياح بنظري، سوى الوعد الأميركي لسورية، بأن أمور المسيحيين مرتبة ومضمونة والمبني على وعد «القيادات» الرسمية المسيحية.

ولم يعد يفيد شرح دقائق موقف عون الواعد بالتأييد ضد الأميركيين شرط التفاوض معه على المشروع. أما أن يتم الاتفاق مع الأميركيين ليفرض عليه المشروع؟ فلم أكن مطمئناً إلى ردة فعل إيجابية تجاه ذلك.

فالجنرال يبحث عن مشروع سياسي وطني، بشروط من الاستقلال والسيادة، لا يبدو أنها متوافرة في اختيار الضاهر، وهي لا تتوافر إلّا نسبياً في شخص العميد إده كما يراها أحياناً الجنرال عون.

كان هذا آخر لقاء عقدته مع أبو جمال، وقد كرّس نهائياً شكوكي السابقة باستحالة التعاون السياسي بين عون وسورية. وتأكدت أكثر أن ميشال عون قد سقط نتيجة مناورة إقليمية تتقدمها المصالح الإسرائيلية وتأخذ منها أميركا حصصاً في الخليج ولو على حساب سيادة واستقلال ومصالح وطن ممزق ونازف يستغيث. واتضح أن دعم البنتاغون لعون، لا يعادل رفض الخارجية والبيت الأبيض الأميركي له. لقد منحوه رضاهم كضابط، وقائد للجيش، ومنعوا عنه أي حصة سياسية، خصوصاً في القيادة، فكان أن رفعوه عسكرياً ليعلقوه على خشبة مصالحهم سياسياً.

عدت من دمشق إلى بيروت، عبر معبر المونتي فردي، حيث

اتصلت هاتفياً بألبير منصور، طالباً منه موافاتي إلى منزل الجنرال، لتدارس الوضع لأن أخبار دمشق ومورفي كانت ما تزال في طريقها إلى بيروت. وصلت إلى منزل الجنرال، واختليت به مع ألبير لأنقل إليه بعض التفاصيل، فوجدت أن لديه نظرة كاملة عن الموضوع، إذ إن الأميركيين أبلغوه الموقف، عبر ديفيد نيوتن قبل ساعة من وصولي، وقد اعتبر أن كل ما يجري هو استفزاز، وأطلعنا على ورقة كتب عليها ردَّه على الموقف، وكان عنيفاً جداً، وبمثابة إعلان حرب ضد أميركا وسورية. طلبنا منه تغييراً في النص. فرفض في بادئ الأمر، وأعلمنا أنه أرسله للنشر، مع راهب الكسليك الأب أنطوان خليفة، وبعد نقاش حاد وسريع، حمَّلنا فيه المسؤولية التاريخية، بتمييع الموقف لاستعمالنا الصيغ التعبيرية السياسية والدبلوماسية التي نقترحها، قبل بالتعديل وأرسل من يستعيد النص الأساسي من الإعلام، وكان البيان المعدّل الذي أكد رفض الخضوع لصيغة الانتخابات التي اتفق عليها مورفي مع السوريين...

وهذا نص البيان:
صدر عن قيادة الجيش ـ مديرية التوجيه البيان التالي:

> أُبلغ إلى العماد عون قائد الجيش، عبر أحد الموفدين الأميركيين، نجاح المحادثات الأميركية ـ السورية، في شأن الانتخابات الرئاسية، وبالتالي التوصل إلى الاتفاق على تسمية رئيس لبنان.
>
> إن قيادة الجيش، إذ تشكر مساعي وجهود المتحادثين الأميركيين والسوريين، لتسهيل إجراء الاستحقاق اللبناني المصيري، تؤكد تكراراً موقفها الذي أعلنته غير مرة والقائم

على حقيقتين ثابتتين:

١) إن الجيش ما يزال عند تعهده المعلن والقاضي بتوفير أمن وحرية الانتخابات الرئاسية ترشيحاً وانتخاباً.

٢) انطلاقاً من قسم الحفاظ على الوطن وسيادته، ونظامه البرلماني الديموقراطي الحر، إنَّ الجيش لا يسعه قبول مبدأ التعيين، لأن اختيار رئيس للبنان، لا يقرره سوى مجلس النواب اللبناني، المعبّر الشرعي الوحيد عن القرار الوطني المستقل.

ربما كان هذا الحدث السياسي، المحطة الأولى التي عدّلت سير العلاقات الحسنة، بين الجنرال عون والأميركيين. بدأ بعدها الأميركيون تنفيذ خطة إسقاط الضابط المتمرّد. وراح السوريون يتفرجون على هذا الواقع المستجد. ولم يعد عون في حسابات سورية حليفاً.

فالعلاقة بين عون وسورية باتت مستحيلة، والتجارب كلها ستؤدي بنا إلى الفشل، وتفاقم الأضرار والمتاعب... فالسوريون لم يعد يفيدهم البحث عن علاقة حقيقية مع عدو للأميركيين، بقدر ما يفيدهم استعمال هذا العدو والتلويح به أو التظاهر بالتقرب منه لتعديل شروط التفاوض معهم.

في هذه الفترة الزمنية، تأكدت شكوكي بالوعود المتبادلة التي كانت تتنقل بين عون وسورية واستحالة تحولها إلى عهود. فالعلاقة كانت وستبقى مستحيلة.

الهوامش

(١) شهاب فؤاد، رئيس لبناني سابق (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤).

(٢) كنعان خليل، قائد اللواء الخامس في ذلك الحين.

(٣) توما غسان، المسؤول الأمني في القوات اللبنانية.

(٤) منزل وليد جنبلاط في الشوف الأعلى.

(٥) المردة، ميليشيا مسيحية ظهرت خلال الحرب وقادها آل فرنجية في شمال لبنان.

(٦) فرنجية سونيا، ابنة الرئيس سليمان فرنجية.

الفصل الخامس

الانقلاب الأميركي:
ميشال عون سلطة فعلية ناقصة

أدى القرار الأميركي ـ السوري، بفرض الضاهر مرشحاً وحيداً للرئاسة، إلى تعبئة لبنانية واسعة، فرحنا نحاول استغلال هذه التعبئة، وقاد عون حملة الدفاع عن حرية الانتخاب والترشيح التي لم تكن متوافرة. وتبعه البطريرك الماروني والنواب، خصوصاً أن الضاهر لم يكن من الأسماء الخمسة التي حملها الأميركيون لتختار سورية واحداً منها. وكان موقف القوات اللبنانية الرافض بقوة لهذا الاتفاق السوري ـ الأميركي، بمثابة تتويج للإجماع المسيحي الذي كان حسب الأعراف اللبنانية التقليدية والديموقراطية التوافقية سبباً كافياً للتراجع عن ترشيح الضاهر. لكن المعارضة الغامضة زادت في تضليل المتتبع السياسي، فجميع الفئات السياسية المحسوبة أصلاً على الخط الأميركي كانت الأكثر تشدداً في رفض ترشيح الضاهر. كما أن الطريقة الفظّة الذي تعمدها الموفد الأميركي والمحاورون

المساعدون له «القبول بالضاهر أو الفوضى»! قد فهمها الجميع أنها إحراج واستفزاز.

ولم يبق أمام الرئيس الجميّل، الذي ربما وضع نفسه في هذا الموقع «الاضطراري»، إلّا اللجوء إلى طلب المساعدة من الرئيس حافظ الأسد. فكانت وساطة غسان تويني، عبر الرئيس حسين الحسيني، مروراً بصديقه محمد ناصيف، الذي رفع المقاطعة السورية عن الجميل، ليستقبله الرئيس الأسد في الساعات الأخيرة من نهاية ولايته في ٢٢ أيلول ١٩٨٩.

فتوجه الجميّل إلى دمشق، آملاً الحل الوحيد الباقي: فالجميّل لم يكن قادراً ولا راغباً بتغيير الإجماع الذي أعلنه القادة المسيحيون وعون، على رفض الضاهر، والبديل للموافقة على الضاهر هو الفوضى. بل ربما كان يبحث عن احتمالات الاتفاق معها على الحل البديل لذلك.

ولكن ذلك لم يتحقق عندما تغيرت نبرات مفاوضه، الرئيس حافظ الأسد في منتصف اللقاء بعد أن بلغه لقاء جعجع ـ عون في اليرزة. فالولاية المريضة للمفاوض قد انتهت، ولم يبق له ما يفاوض عليه لا نهجاً ولا وسيلة. وعاد الجميل خاسراً المفاوض السوري وخاسراً أرض المنطقة الشرقية التي انتقلت نهائياً إلى العلاقة الجديدة ولو مؤقتاً بين عون وجعجع.

فقائد القوات اللبنانية سمير جعجع، وبحركة مفاجئة، تجاوز كل التوقعات لينتقل إلى وزارة الدفاع وليظهر بموقع المتحالف مع ميشال عون بوجه ما يمكن أن يتم في لقاء الجميّل ـ الأسد في دمشق.

كانت تلك أول مناسبة لبداية حوار بين عون وجعجع على الجمهورية المريضة، وربما على بداية الخطوات العملية المتسارعة للصدام.

قمت صباح ٢٢ أيلول بزيارة الرئيس الحسيني بناء لموعد سابق. فأخبرني أنه كان عراب زيارة الرئيس الجميّل، التي كانت شبه مستحيلة، لسورية. وكان الرئيس الحسيني، وبفضل العلاقة المميزة بألبير منصور، قد تحوّل إلى مؤيد أساسي لمشروع الجنرال عون السياسي، فمعه تم التخطيط لإفشال جلسة الانتخاب الأولى ١٨ آب، وبموافقته صعّد الجنرال عون حملته ضد تسمية مخايل الضاهر مرشحاً رئاسياً. سألني عن موقف عون في حال أقدم الرئيس الجميّل على تسمية وزارة جديدة غير ائتلافية. فأكدت له أنه يتجه إلى عدم الاعتراف بمثل هكذا وزارة ويقدم على نشر الجيش عملانياً للسيطرة على الأوضاع. وطلب مني إقناع عون بعدم قبول منصب وزير في أي تشكيلة حكومية يؤلفها الرئيس الجميّل، كما بدأ يرشح من أوساطه، ووسائل الإعلام. واستوضحني حسين الحسيني عن موقف ميشال عون فيما لو حلّ موعد نهاية ولاية الجميل، وشكّل وزارة جديدة بلون واحد لتأمين استمرارية الحكم، وبقيت وزارة الحص قائمة، فقلت له: «أعتقد أن الجيش لن يعترف بالحكومة الانتقالية، وسيرفض الوزارتين لينتشر بشكل عملاني على الأرض، ويمسك بالوضع موفراً الأجواء الأمنية والسياسية الحرة لانتخاب رئيس للجمهورية». وافق الحسيني يومها على هذا المشروع ـ الاقتراح، وأصرَّ مؤكداً على عون رفض أي منصب وزاري، يعرض عليه، في أية تشكيلة يؤلفها الجميّل... وفجأة، خطرت في ذهني فكرة جديدة تتوافق مع منحى الوصول الفعلي إلى السلطة، وإن كان أمين الجميّل بعيداً كلياً عن مثل هذا المشروع، فقلت للحسيني: «وماذا لو حصل

ما يجعل الجميّل يعيّن ميشال عون رئيساً للوزارة؟».

ابتسم أبو علي، ورفع يديه بعفوية قائلاً: «حينذاك يكون الموضوع قد انتهى، والسلطة كلها تكون قد انتقلت إلينا ولا يعود هناك أي مجال للتردد». قالها صادقاً ولو بلهجة تستبعد إقدام الرئيس الجميّل على مثل هذا الأمر. ولم أتصور قط أن هذه الإيجابية، وربما تكون وليدة تصور الحسيني بأن الفرضية مستحيلة، نظراً للعداء الذي يكنه الرئيس الجميّل لعون، ستحول موقف الحسيني إلى سلبية مطلقة بعد تحققها.

ذهبت تواً، بعد زيارة الحسيني إلى مقابلة عون وبلغته الحوار، وعندما عرضت له تصور الحسيني، رئيساً للوزارة يُنهي كل إشكال، لمحت في عينيه بريقاً كنت ألمحه كلما كان على وشك اتخاذ قرار أو موقف كبير. وشعرت أنه واثق ومطمئن للنتائج. ولا أدري حتى الآن مدى تأييد الإيحاء الذي تركته لدى الجنرال موافقة الحسيني المسبقة على فرضية استلامه رئاسة الوزارة.

ولعل هذا المدخل إلى السلطة، الذي لم يكن متوقعاً من قبل الجميع، كان في خلفية الجنرال ومن بدائله المحتملة والمدروسة.

وزارة معادية لسورية ومقاطعة من المسلمين

لقد كثرت التكهنات والأحاديث الصحافية عن احتمال تشكيل حكومة عسكريين برئاسة الجنرال عون. ومن المعروف أن أمين الجميّل كان يرفض أن يشارك عون في أي حكومة سياسية، وكثيراً ما نازعه على دوره العسكري الخاص. وقد كان الجنرال يعلن لمقربيه، أنه لن يقبل الاشتراك، أو المساهمة في أية حكومة يؤلفها الجميّل. وكانت المفاجأة تراجع الاثنين عن تحفظهما وإقدام الجميّل على تكليفه تشكيل الحكومة، وقد قبل عون تشكيلها، ولكن من العسكريين فقط.

وهكذا قامت على أنقاض الجمهورية المفككة، وبالعرف والتقليد الديموقراطي والدستوري، حكومة شرعية من العسكريين، بعد أن فشلت آخر محاولة ليؤلف الحكومة داني شمعون. فامتنع الحص ظاهرياً لعدم قبوله مشاركة سمير جعجع في وزارة واحدة، ورفض

عون أن يكون وزيراً في حكومة مدنية ولو ترأسها شمعون.

انتهت الزيارة بحركة عصبية سورية، وإحباط لدى الرئيس الجميّل ومنسقي أنشطته، ربما دفعهم إلى أمل بتسويق المشروع السوري ـ الأميركي. فعاد الجميّل من دمشق إلى بكركي مباشرة، ليرثي الواقع وليتأكد من سقوط إمكانية التوافق على الضاهر حيث الوقت لم يكن مناسباً ولا كافياً لتعديل الموقف، إذ كان النواب المجتمعون في بكركي، ومعظمهم مرشح، وطامح للرئاسة، لا يملكون إمكانية تعديل موقفهم، ومواجهة القوى العسكرية الشرعية والواقعية المتحالفة مع السلطات الدينية.

ولم يبقَ أمام الرئيس الجميّل وأعوانه، ومرافقيه سوى الاتفاق على وزارة تتسلم سلطة الرئاسة التي ستشغر حتماً. فهل تبقى وزارة سليم الحص أم تعدَّل؟ أم تشكَّل وزارة جديدة؟ فشلت كل محاولات تشكيل الوزارة الجديدة، وأمين الجميّل ابن بيار الجميّل، تراثه لا يسمح له، وربما مستقبله المأمول، أن يترك رئاسة الجمهورية في أيدي سليم الحص رئيس الوزارة، المقاطعة أصلاً، والمستقيلة شرعاً، والمتعذّر تعديلها واقعاً.

«لو خيّرت بين أن أكون وزير دفاع وقائد جيش لفضلت أن أبقى قائداً، وقد أوافق على أن أكون وزيراً في حكومة مدنية، ولوقت قصير، حتى تتم العملية الانتخابية. ولكن عندما عرضت عليّ فكرة تأليف حكومة عسكرية، عرضت عليهم فكرة المجلس العسكري الذي عينته حكومة كرامي ويحمل الصفة التمثيلية والطائفية والسياسية، وهو بالوقت نفسه مجلس عسكري. فوافق الجميع».

ولدت حكومة «الاستقلال». هكذا سمّاها سمير جعجع، لتعيش قدرها القصير، في تجارب لبنانية صعبة التوازن وعلاقات عربية مستحيلة الإخاء. اعتبر عون أن توزير أعضاء المجلس العسكري «هو مهمة عسكرية، وليست سياسية، فعليهم بالتالي قبولها، لذلك لم يتصل بهم إلّا بعد صدور المراسيم، لإبلاغهم المهمة، فأعلنوا موافقتهم من دون تحفظ، ولكنهم طالبوا التريث بعض الوقت لإجراء الاتصالات بالمحيطين بهم، وإقناعهم بالأمر. قبل أن يتم ذلك، كانت وسائل الإعلام تعلن رفض الوزراء المسلمين الجماعي الاشتراك بالحكومة»(١).

وإن كان بعضهم يشير إلى رفضهم الفوري الإرادي للاشتراك وإبلاغه مباشرة إلى بعض وسائل الإعلام.

وسواء كانت استقالة الوزراء المسلمين إرادية أو مفروضة فقد كان على ميشال عون ورفيقيه في المجلس العسكري العقيد عصام أبو جمرا والعميد إدغار معلوف أن يتحملوا وحدهم وزر إدارة الدولة، وكل المسؤوليات في قصر هجرة رئيسه، وكل أعوانه، من دون أن يتركوا للحكومة الجديدة «ورقة واحدة» كما يقول الجنرال. وتسلّم عون «السلطة السياسية ديموقراطياً وفقاً للدستور والأعراف اللبنانية المعتمدة»، فجلس في القصر الرئاسي، ليواجه انقلاباً سياسياً من فئة من السياسيين تعبر عن الرفض السوري للأمر الواقع الذي تركه أمين الجميّل بتوليته عون، فأخذ هذا الانقلاب يتدعم في نصف لبنان ليحوله إلى دويلتين متجاذبتين.

كان عون، على الصعيد اللبناني، مقتنعاً أن رفاقه المسلمين في المجلس العسكري(٢) مكرهون على رفض الاشتراك معه في الحكم،

وهم يتحينون الفرص المناسبة ليلتحقوا بمسيرته.

عاش هذا الحلم معه فترة طويلة من وجوده في قصر بعبدا الرئاسي، واختلط هذا الحلم بأحاسيسه، ومشروعه لتأسيس دولة حديثة بل وطن، يقوم على العدل والمساواة بين جميع أبنائه، تجمعهم صفة المواطنية بدل أن تفرقهم نزاعاتهم الطائفية، وتحررهم هذه الصفة من كل قيد داخلي أو خارجي. وكان يلمح في الأفق الشعبي بوادر إرادة وطنية تطمح أن تنتصر على قيودها الميليشيوية المحلية أو الإقليمية، لتلتقيه في مسيرته من أجل إعادة بناء الوطن.

وطالما هو في موقع السلطة الشرعية، فإنه قادر على الانتظار حتى تتوافر الشروط المؤاتية، ولا يعيب خلوّها من رئيس منتخب ما دام للبنان قيادة وطنية، تُدير دفة الحكم فيه. ولعله تذكر أيضاً قول أحد المفكرين الأميركيين أن وصول أيزنهاور إلى حكم الولايات المتحدة أثبت أن أميركا بحاجة إلى قائد وليس إلى رئيس.

وفي الحقل الداخلي، بدا رئيس الوزراء ميشال عون، أقل تسرعاً في بناء الدولة، على حساب الدويلات. وطلب من ألبير منصور مثلاً أن يبحث صيغة التفاهم مع القوات على موضوع تقاسم أموال الجباية وغيرها من العائدات. فاكتشف أنهم يرفضون مقاسمته على ما تحقق أو يتحقق لهم، وإنما يقبلون بوضع المزيد من «الضرائب» الجديدة لتقاسمها مع السلطة. فأطل الخلاف المالي يكشف صعوبة التوازن بين المشروعين وكانت صدمة إضافية للعلاقات الحساسة مع القوات.

وعلى الصعيد العربي، فإن عون لم يكن منغلقاً، ولا معادياً لأي

فريق، وليس بينه وبين السوريين وجميع العرب إلّا ما بينهم وبين دولة لبنان، وهو المعروف بابتعاده عن رياح التيارات الإسرائيلية.

لقد كانت قناعة عون واضحة عبّر عنها كتاب «ويبقى الجيش هو الحل»، بأن «المؤسسات القائمة السياسية والدينية والميليشيوية والحزبية تشكل حلفاً شريراً أسقط الوطن في التهلكة ورهنه للإقطاع الداخلي والتدخل والمصالح الخارجية. ولا بد من العمل على استبدال هذه المؤسسات بشرعية شعبية الأساليب، تطويرية المنحى، وثوروية أحياناً».

ففي مجال تنظيم المؤسسة العسكرية أجرى تشكيلات فورية، سلّم على أثرها العقيد عامر شهاب مديرية المخابرات، والعقيد جان فرح مديرية العمليات، وقد ترك هذان الضابطان بصماتهما الشخصية على المسار العسكري في مرحلة انتقال السلطة السياسية إلى عون. واستحوذا على رضى وثناء الكثيرين من داخل الجيش، وخارجه، والرجلان كانا من خيرة ضباط الجيش اللبناني، أخلاقاً وسلوكاً، وخبرة. وهما من منحى عملي وأخلاقي مترفع. ولكن وجودهما في مركز العمليات والمخابرات، وفي زمن الانحلال والسقوط اللذين يسودان لبنان، أشبه بتسليم أللنبي بدلاً من لورانس العرب قيادة فرق المتطوعين. فلقد كان الوضع العام السائد ووضع الجيش المتبقي مع عون، في الظروف الموضوعية المحيطة به، يحتاج إلى غير النبل والإخلاص والكفاءة العسكرية المجردة: فثبت بعد حين أن ذلك كان مضراً وشبيهاً «بوضع الندى في موضع السيف».

أما داخل المؤسسة العسكرية فلم يكن الجنرال بحاجة إلى إجراء الكثير من التعديلات، بل كان يكتفي بإبعاد بعض الرموز المناهضة

له وذات اللون الفاقع، وعلى الأخص الضباط الذين خرجوا عن المناقبية العسكرية، وانحازوا في ممارسة عملهم العسكري إلى القوات اللبنانية، والميليشيات الحزبية، أو الرئيس أمين الجميل شخصياً، فانصاعت له المؤسسة العسكرية، باستثناء الألوية التي كانت قد سقطت في يد الميليشيات نهائياً، والتي سوف تتحول فيما بعد إلى تشكيلة عسكرية مناوئة تلتحق «بشرعية» الجمهورية الثانية التي جاء بها الطائف.

وسواء أكان الجنرال عون يقصد تقديم عنصر الولاء الشخصي أو الوطني على عنصر الخبرة والأقدمية أم لا، فقد أظهرت تحركاته إزاء المؤسسة العسكرية، وكأنها المعيار الذي سيحدد فيما بعد الطريقة التي سيتبعها الجنرال، في تعامله السياسي، والذي سيظهر للمتعاملين معه، وكأنه منحى سلطوي يرفض أن يشاركه أحد في الرأي والحكم.

من جهة أخرى، كان عون «يأمل أن تستمر وزارته، لتملأ الفراغ السياسي، ريثما تتوافر ظروف انتخابات رئاسة ديموقراطية، كما كان يتوقع أن يعود الوزراء العسكريون المسلمون إلى بعبدا». وهذا التوقع الحالم كان بمثابة سحابة سوداء تركت ظلالها على علاقته مع سمير جعجع، فبين التوقع بعودة الوزراء المسلمين إلى أحضان الشرعية، وبين استمرار رفضهم، نسج عون علاقات غير مستقرة وغير ثابتة، مع الكثير من الأطراف... ولم يبذل الجهد اللازم والكافي، لاستعادة المقاطعين، ولم يُهمل ذلك بشكل يسمح له بالتفرغ لتحصين مواقعه، وتدعيم علاقته بالحلفاء البديلين الطبيعيين، أو الباقين إلى جانبه بحكم الواقع. كما أنه لم يعتمد معياراً ثابتاً، ونهائياً، لتصور الحالة البديلة، بل راح يغرق بسرعة في مجريات

الأحداث اليومية، ويرزح تحت عبء مقتضيات العمل، والشؤون الإدارية والسياسية يضاف إلى ذلك الضغوط التي تعرض لها من جهات مختلفة مؤيدة للانتظار، وجهات أخرى مؤيدة للانطلاق، وملء الفراغ الذي تركه غياب الوزراء المسلمين. فبينما كان الأميركيون من دعاة الانتظار والتريث بداعي «الخوف على وحدة المؤسسات والبلد، واستقرار الوضع»، كانت أطراف سياسية محلية، ودولية مختلفة، تدفع باتجاه ملء الفراغ، للانطلاق والعمل على تركيز الوضع الاقتصادي والسياسي على أسس وعلاقات جديدة، وبينهم الفرنسيون والفاتيكان والعراق.

وعلى الصعيد العربي، لم يكن عون صديقاً ولا معادياً بالمبدأ لأي فريق، ورغم تأزم علاقته بالسوريين فقد كانت أول رسالة كتبها لهم بعد تسلمه السلطة تنم عن رغبة ضمنية بالتعاون والتفاهم عبر القنوات الدبلوماسية ووزارة الخارجية بعد أن أمر بوقف جميع الاتصالات الجانبية القائمة.

أما الأميركيون فقد عرفوه ضابطاً متفوقاً في معاهدهم، ودعموه قائداً للواء الثامن في دفاعه عن سوق الغرب، وباركوا وصوله إلى قيادة الجيش، وزودوه بمستشارين فترة طويلة، وهو لم يكن يتوقع منهم أية معارضة جدية بعد أن وصل إلى السلطة من دون ارتهان، مما يمكنه من مبادلتهم الدعم والوفاء. فتوقع تبدل عدائهم الظاهري خلال فترة صعوده إلى السلطة، بتعاون أساسي وفعلي خلال تثبيت السلطة الجدية بالنهج الجديد. وكان الأميركيون بالمقابل، يعدون عون، بضمان عدم إقدام «وزارة الحص»، على اتخاذ إجراءات تسيء إلى الشرعية أو إلى وحدة المؤسسات لا سيما العسكرية منها...

استمر الوضع في رماديته يراوح بين عدم فرض التبديل خوفاً من الصدام والانفصال النهائي، وبين الرغبة في تسيير شؤون الحكم وممارسة السلطة بالتوافق والتعايش بين حكومة عون، وهيئة الحص الوزارية، التي سمّاها عون مجموعة «سبنس»[٣]، ولكن دون حصول صدام عنيف، بالرغم من تعرضه لتجارب قاسية أحياناً.

وجاء تعيين العميد نديم لطيف مديراً للأمن العام من قبل عون، ليدقّ إسفيناً في جدار العلاقة ويشكل بداية تحول باتجاه الخيار البديل للمقاطعة. سعى الأميركيون لدى ميشال عون للحؤول دون تنفيذ هذا المرسوم، مقابل تعهدهم الحازم بضمان عدم قيام سليم الحص، بتغطية إجراءات، بدأت تتسرب أخبارها عن إيقاف ضخ الرواتب عبر البنك المركزي إلى موظفي المنطقة الشرقية وتعيين قائد جديد للجيش.

ولكن هذه الضمانة سرعان ما تبخّرت، فتمّ تعيين سامي الخطيب قائداً للجيش بالوكالة، فتجاوزت الصدمة ميشال عون شخصياً لتصب في خانة التجرؤ على حق الموارنة التقليدي بمركز قيادة الجيش.

كنت في مكتب العميد غازي كنعان عندما حضر سامي الخطيب بصحبة بعض ضباط الأركان في الغربية، ليبلغه «أن الاتفاق مع الضباط أصبح نهائياً»، فقاطعه العميد كنعان معرّفاً بي إليه، فلم يفهم الخطيب هذه الإشارة مجاملاً، وأكد أنه يعرفني جيداً، وعندما استطرد محاولاً شرح تفاصيل الاتفاق، قاطعه العميد كنعان ثانية، ممازحاً: «يبدو أنك لم تتذكر صديقك فايز قزي وهو حالياً صديق حميم للجنرال عون». شعرت أن أدب الضيافة يفرض عليَّ الاعتذار

لارتباطي بمواعيد سابقة، فانتقلت بسرعة لأخبر الجنرال أن الوعد الأميركي قد سقط نهائياً، وعليه أن يتدبر الأمر. لأن قيادة جديدة للجيش باتت حاضرة. وبالفعل أعلنت بعد ثلاثة أيام على هذا اللقاء ـ الصدفة. وكان سامي الخطيب القائد العتيد(٤).

كانت هذه الخطوة الثانية العملية بعد امتناع الوزراء عن اللحاق بوزارة عون، التي قادها السوريون مباشرة ضد عون في مسيرة طويلة وشاقة انتهت بالصدام.

الهوامش

(١) مقابلة مسجلة في باريس، بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣٠.

(٢) المجلس العسكري: هيئة في الجيش اللبناني تتمثل فيها جميع الطوائف اللبنانية.

(٣) سبنس، مكان اجتماع الحكومة في بيروت، منطقة الجناح.

(٤) عينت حكومة الرئيس الحص سامي الخطيب قائداً للجيش في ١٩٨٩/١١/٩.

الفصل السابع

ميشال عون المحاصر مالياً

بات عون أكثر تشكيكاً بالضمانات والوعود الأميركية، وباتت عودة العسكريين المسلمين إلى حظيرة الحكم هدفاً بعيداً مستحيلاً. وكذلك انضمام الألوية العسكرية المنفصلة إلى قيادة اليرزة الشرعية أمسى ضرباً من الخيال... بدا عون أكثر مرونة ورغبة في الإصغاء إلى الدعوات التي كانت تحرّضه على إتمام بناء المؤسسات بمنطق وطني غير انفصالي، ولو على جزء من لبنان انسجاماً مع الواقع القائم...

وهكذا استعاد خط الحوار مع القوات بعض الحرارة، فأحسستُ أن المناسبة تفرض أن يخطو ميشال عون خطوة وطنية، طالما كانت من أولويات اهتمامي، فاقترحت عليه أن يعلن في مؤتمر صحافي، بدء مرحلة عودة المهجرين إلى المناطق الواقعة تحت سيطرته، لتأكيد الهوية الوطنية للسلطة التي يمارسها، باعتبار أن هذه الخطوة تمنح

حكمه بعداً سياسياً واجتماعياً ووطنياً وإنسانياً، في مواجهة الواقع الذي يتكون في وجهه وينمو بالاتجاه الطائفي والتقسيمي.

وحاولت مجدداً بصحبة ألبير منصور وآخرين المبادرة إلى التفاهم مع السياسيين المتجاوبين والقوات اللبنانية، تمهيداً لبناء مؤسسات الدولة، وتدعيم وحدة المجتمع، وخلق سلطة نموذجية في المنطقة المتبقية تحت سلطة عون لتصبح فيما بعد نواة استقطاب لباقي المناطق اللبنانية.

ومرت أيام والعلاقة مع القوات تتقدم طوراً وتتعثر أحياناً، وكان فريق القوات، المؤلف غالباً من نادر سكر، وزاهي بستاني، وجورج عدوان، وروجيه ديب، يطرح مع عامر شهاب، وفؤاد الأشقر، وعصام أبو جمرا المواضيع اليومية المختلفة ظاهراً ليبقى الخلاف الفعلي قائماً على الأساس ـ المشروع.

ونادراً ما التقى الجنرال عون وسمير جعجع مباشرة للبحث الجدي في هذا الموضوع. واللقاءات المتباعدة لم تكن إلّا محاولات لتخفيف نقاط الخلاف أو لتأجيل تفاقمها. فلكل واحد منهما خلفيات سياسية، واجتماعية ومستقبلية متباينة. وهذه المحاولات لم تكن أيضاً سوى تجارب فاشلة في علاقة مستحيلة بين الجيش الشرعي المبشر بعودة الجمهورية اللبنانية، والقوات اللبنانية الذاهبة باتجاه دويلتها.

وعندما شعرت القوات أن العلاقة بين الجنرال عون وفريق المنطقة الغربية، أصبح حلماً بعيد التحقيق، وربما مستحيلاً، راحت تصعّب شروطها بوجه الجنرال، وتزيد من فرض ضرائبها على المواطنين. وشحّت الموارد المالية لدى حكومة عون، فالمقاطعة من أمامه تمسك

بالبنك المركزي، والقوات من ورائه تنفرد بالجبايات، وعليه أن يفتش عن وسائل شرعية توفر له المال. فكان للوزير أبو جمرا محاولة أخيرة في هذا المجال، إذ انتقل إلى المجلس الحربي لمقابلة سمير جعجع، للبحث في إيجاد حل للمشاكل المالية، خصوصاً أن الجيش بدأ يعاني من نقص في اللواء الطبي واللوجستي، كما طاول النقص بعض أقسام الوزارات نتيجة انقسام الحكومة، وتمنى على القوات لو تقدم المال إلى الجيش، فعلق جعجع: «نحن لا نستطيع أن نعطيكم المال، لأن جبايتنا مدروسة على قياس مصاريفنا، وإذا كنتم بحاجة إلى مال، يمكن أن نفكر وإياكم في موارد جديدة، كي ندعم المؤسستين، إذ إنه لا يمكن أن نخرب مكاناً لنرمم مكاناً آخر»[1].

وراح الضغط المالي على المواطنين يزداد مع جشع السياسة المالية للقوات اللبنانية ورفضها إفادة الجيش من جباياتها. فأصدر مجلس الوزراء قرارات متتالية تمنع القوات من جباية الأموال والضرائب وتدعو إلى تخفيض وإلغاء «الضريبة» المفروضة على البنزين. وهكذا أضيفت إلى سجلّ العلاقات المتوترة مع سلطات الأمر الواقع في المنطقة الغربية، صفحة جديدة، لعلاقة متوترة سياسياً وأمنياً مع القوات اللبنانية، راحت تتفاعل وتتفاقم لتشكل أرضية خصبة للانقلاب السياسي على عون وتجربته.

الحصار بالمناورات السياسية الحية

بالمقابل لاقت هذه القرارات صدى إيجابياً في أوساط الشعب، وبدأت حركة التحرر المدني على الواقع الميليشيوي تدق أبواب المنطقة الشرقية بقوة.

واستمر الوضع يتنامى، حتى أواخر الثلث الثاني من شهر تشرين

الثاني سنة ١٩٨٩، حين عادت الاتصالات مع القوات، بشأن توسيع الحكومة، وإعلانها يوم عيد الاستقلال. في هذا الوقت، عقد اجتماع النواب المسيحيين في بكركي لاختيار خمسة أسماء مرشحين لرئاسة الجمهورية، بالتعاون مع البطريرك الماروني، كي يرفعها الأميركيون إلى سورية لتختار واحداً منها. لكن القوات انقسمت إلى فريقين: قسم مؤيد لتوسيع الحكومة، وقسم آخر يطالب بالتريث وانتظار نتائج مبادرة بكركي السياسية، لأن توسيع الحكومة، سيؤدي حتماً إلى تفشيل هذه المبادرة. واتهم بعضهم عون، بأنه يناور بطرح موضوع توسيع الحكومة، بهدف إجهاض المبادرة السياسية، التي تشكل خطراً عليه وعلى سلطته، لكن عون الذي بدأ بالمفاوضات، بهدف توسيع الحكومة، نزولاً عند الرغبات الصادقة للمقربين، عاد فرضخ للتدخلات الدبلوماسية، خصوصاً الأميركية التي طلبت منه التريث، وعدم تشكيل حكومة في المنطقة المسيحية، حتى لا يؤدي ذلك إلى تقسيم البلد، وكي لا تفشل سلفاً مبادرة بكركي، فيتحمل هو مسؤولية الفشل والتقسيم...

تلاقى هذا الطلب مع رغبات شخصية، وتطلعات وطنية لدى عون، فاستجاب له. وأقنعه الأميركيون بخاصة، أن ضرر الحكومة المسيحية الموسعة بضم القوات اللبنانية سيكون كبيراً، وسوف يكون عملاً متهوراً وغير قابل للتسويق. ووعدوه مقابل ذلك بتغطية تراجعه لدى القوات وحل عجزه المالي بتحرك يؤدي إلى مخرج للأزمة.

وبالرغم من أنني كنت نافذة لعون على المدى السوري في ذلك الحين، فإنني كنت متحمساً لتشكيل حكومة بالتعاون مع السياسيين ومع القوات، شرط أن تبادر، ليس إلى ملء الفراغ الشكلي فحسب، بل لتصبح هيئة وطنية نموذجية تؤسس مجسماً مصغراً

للدولة الديموقراطية الشاملة والفاعلة تُسقط الحرب والمقاطعة، بطروحاتها التقدمية في المساواة والحرية والمواطنية وترفع التدخلات الخارجية. وكان موضوع إعادة المهجرين بنظري، في طليعة المهمات التي كان يجب أن تبادر إليها هذه الصيغة ـ الهيئة الوطنية.

ولكن الموقف المعارض لتوسيع الحكومة، وقد بدأ يتزايد عدد أنصاره في كل من أميركا وفرنسا والفاتيكان، وبعض الفاعليات المخاصمة للقوات اللبنانية، قد انتصر في النهاية. ومرة جديدة سقطت المحاولة، وعاد عون يصارع وحده «الحكومة الحصية»، متوهماً أن الدعم الأميركي والعربي قد يكون الصيغة الأفضل من الخيار اللبناني الضيّق. ولكن الأزمة اشتدت، وتفاقم الوضع المعيشي مع صعوبة تعايش الحكومتين، وتدخل العرب من خلال تشكيل لجنة سداسية ضمت كلًّا من الكويت، المملكة العربية السعودية، تونس، السودان، الأردن، والإمارات العربية المتحدة، ويرأسها وزير الخارجية الكويتي صباح أحمد الصباح، ويرعاها أمين الجامعة العربية الشاذلي القليبي، لبحث الأزمة اللبنانية في العمق...

الهوامش

(١) أبو جمرا عصام، في تصريح خاص.

الفصل الثامن

ميشال عون وتونس:
الصعود العبثي والوعود المفخخة

يبدو أن الأميركيين والغربيين، وقد استعصى عليهم إيجاد حل لواقع الانقسام الحكومي، ارتأوا إحالة هذا الملف الصعب على العرب، فاستدعي عون مع سليم الحص وحسين الحسيني إلى تونس، وذلك في إطار مهمة توفيقية تهدف لإيجاد حل اللأزمة اللبنانية، وإبعاد خطر التقسيم عن لبنان، ذلك أن البلاد كانت تعيش في ظل حكومتين تتنافس كل واحدة منهما على نيل الاعتراف الدولي بها.

حاولت اللجنة مع «الرؤساء» الثلاثة، الوصول إلى صيغة سياسية وأمنية توقف التدهور، وتسمح بالانتقال الديموقراطي التوافقي إلى مرحلة جديدة، تؤدي إلى عودة الشرعية الواحدة عبر انتخابات رئاسية.

ركز عون أمام اللجنة العربية السداسية في تونس على النقاط التالية:

- الإقرار بأنه يمثل الشرعية اللبنانية الدستورية، وبالرغم من ذلك فهو مستعد لنقل هذه الشرعية ولكن وفق المقاييس الدستورية اللبنانية وباعتماد الديموقراطية وحرية التعبير الفعلية لكل اللبنانيين خصوصاً في الترشيح والانتخاب لمنصب رئاسة الجمهورية.
- انتخاب رئيس جديد للجمهورية ليس هدفاً كافياً، بل إنه وسيلة للانتقال إلى وضع دستوري ومؤسساتي يسمح بظهور الإرادة اللبنانية الحرة الراغبة بالتغيير والإصلاح. وقد وافق عون على كل الإصلاحات المطلوبة بل أغرقها بنظراته الأكثر تقدمية وثورية.
- إن الانتقال يجب أن يتم عبر المؤسسات اللبنانية، وبإشراف عربي عادل، ومتوازن، يمنع الهيمنة على الموقف من قبل السوريين. وهنا كان تشدد عون لاعتباره أن هذا يمس السيادة والاستقلال.

وكان لعون جولات في تفصيل أفكاره، ومرافعات لاقت ارتياحاً وقناعة لدى اللجنة، لا سيما مشروع بيروت الكبرى، الموحدة من نهر الدامور حتى نهر الكلب رداً على طرح الآخرين بيروت الإدارية من الكرنتينا إلى المطار.

عاد عون من تونس معتزاً بإعجاب اللجنة السداسية، وبانتصاره العربي الأول. غير أن الرئيسين الحص والحسيني استمرا في مقاطعتهما له، رغم دعم اللجنة لطروحاته ووعدها بتوفير الأرضية الصالحة والواجبة لإعادة توحيد السلطة والمجتمع، من بوابة بيروت الكبرى، وإقفال المرافئ غير الشرعية، وحصول انتخابات رئاسية حرة بعيداً عن التدخلات الخارجية.

أما الانتصار الثاني، الذي اندرج في باب المفاجأة، فهو اللقاء الذي جرى بين الجنرال عون، وياسر عرفات. لقد كان هذا اللقاء محضّراً قبل سفر عون إلى تونس.

فقد سبقتُه إلى تونس واتفقت مع أبو عمّار على استقبال عون وتوفير الدعم العربي الممكن منه وبواسطته لأن الجنرال الحديث العهد في هذه العلاقات يعتبر أن تواصل المشكلتين اللبنانية والفلسطينية يحتم مثل هذا التعاون. وبالفعل فقد تفهم أبو عمار ذلك. وبعد وصول الجنرال إلى فندق الهيلتون في تونس حضر أبو الأمين إلى غرفتي ناقلاً موعداً في الصباح التالي لاستقبال الجنرال في مكتب المنظمة في تونس العاصمة. أبلغت أبو الأمين[١] أنني أفضل أن يأتي أبو عمار لزيارة الجنرال في غرفته. فأكد لي أن ذلك غير ممكن، فلا السلطات التونسية ولا التدابير الأمنية تسمح بذلك. عندئذ ذهبت لإبلاغ الجنرال بالموعد فاتفقنا على تأجيله وتغيير مكانه. ولما كان الوقت قد تأخر ليلاً، فقد عجز أبو الأمين عن إبلاغ أبو عمّار بطلب التأجيل. ثم فاجأتنا فرقة من حرس أبو عمّار في الصباح الباكر بالحضور إلى الفندق. فاضطررت شخصياً لمرافقتهم مع أبو الأمين.

وعندما وصلنا إلى مكان الاجتماع كان أبو عمّار على مدخل البناء بلباسه الأنيق المعتاد وكأنه لم يتبلغ اعتذار الجنرال، فكانت ترويقة الشاي والعسل الطبيعي المخصصة للجنرال من حظي. ونتيجة النقاش اقترح الحكم بلعاوي[٢] أن يتم اللقاء في السفارة الفلسطينية في تونس. التفت أبو عمار وفهم أنني أتوقع مزيداً من الدعم، خصوصاً أن حسين الحسيني وسليم الحص قد رفضا الاجتماع به فاستجاب بحماسة فورية لطلبي أن يتم اللقاء في السفارة اللبنانية، أو منزل

السفير اللبناني فحسم أبو عمار واختار المكان الثاني. تمّ اللقاء في منزل السفير اللبناني في تونس سليمان فرح في ٣١ كانون الثاني الساعة الرابعة والنصف، وبحضور صلاح خلف «أبو أيّاد»، وسفير فلسطين في تونس حكم بلعاوي.

وبعد اجتماع دام خمساً وأربعين دقيقة، صرّح العماد عون أن ياسر عرفات «أعاد إليه البندقية الفلسطينية في لبنان التي وضعها اتفاق القاهرة في يد المقاومة الفلسطينية عام ١٩٦٩، كممثل للسلطة الشرعية اللبنانية، دعماً لكل قرار قد يتخذه لبسط سلطة الدولة على كامل الأراضي اللبنانية...».

لقد كان أبو عمّار، العربي المسلم، كريم المبادرة، صادقاً في تكريم ضيفه عون في تونس، ولم يكن هناك هدية أهم من وضع البندقية الفلسطينية في لبنان بتصرف «شرعية» عون، رغم اعتراض سورية ومسلمي لبنان وتقدمييه.

لقد كان لقاء عون ـ عرفات وتفاهمهما المبدئي في تونس، تعبيراً عن السلوك الذي أتمناه شخصياً لدى كل العرب الأقوياء في التعامل مع لبنان المنكوب، على أن يكتمل هذا العطاء بصدق النوايا والوفاء الحقيقي، فينتقل إلى مستوى العلاقة السياسية الصحيحة والمطلوبة، التي غابت طويلاً عن العلاقات اللبنانية ـ العربية.

عاد عون من تونس بتفهم اللجنة السداسية العربية لطروحاته ولا سيما بتوسيع سلطة الشرعية على حساب الميليشيات، وتحرير مرافق الدولة على طريق استعادة وحدتها وبموقف فلسطيني واضح في هذا الاتجاه، ووعد بوضع الآلة الدعائية والإمكانات الإعلامية والعلاقات

الفلسطينية ـ العربية والدولية على سكة خدمة الشرعية التي يمثلها الجنرال عون.

على هذه الوعود العربية، وعلى الموقف الفلسطيني، راح عون يحلم ببدء مسيرة سلطته الشرعية على حساب الميليشيات والقوى السياسية الأخرى، وقد ساعده على تصوره ذاك، الجو السائد في المنطقة، فياسر عرفات الذي استعاد مجدداً سيطرته على المنظمة واستعاد هيبته التي نزعتها عنه رحلته الإجبارية الطويلة عن بيروت، وصدام حسين الذي حقق للعراق نصراً عسكرياً وسياسياً على إيران يشكلان تعويضاً عربياً عن اختلال التوازن في العلاقة اللبنانية ـ السورية لصالح خصوم الشرعية والجنرال عون. وراح بعض العرب يستغل الحالة اللبنانية المعادية لسورية المعرقلة لإجراء انتخابات رئاسية حرة في لبنان، واستعادته قراره المستقل. أما ميشال عون فقد وجد لديهما ما يتمناه من صدق وتجدد في العلاقات العربية، ورغبة في مساعدة لا تفرض أعباءها الثقيلة عليه، بالإضافة إلى تأثيرهما الإيجابي على أطراف عرب آخرين مثل الكويت والأردن. هذان العاملان أشعراه بالارتياح وإمكانية الحصول على الدعم العربي لمشروعه السياسي، لاستعادة السلطة من الميليشيات وإعادة بناء مؤسسات الدولة الواحدة، على حساب الدويلات. لم يَعُدْ من تونس مزهوّاً بالانتصار المعنوي الذي أحرزه بوجه خصومه الداخليين في لبنان فحسب، بل بوعد عربي قوي، وإيحاء أميركي أيضاً، برز أثرهما في القرارات التي بدأ ينفذها على الأرض، بعد تونس. «إن الرجل صدَّق الوعود العربية في تونس بالإضافة إلى الحماسة العراقية والفلسطينية مُتوهماً أنه أصبح يمثل الشرعية اللبنانية، ولم يبقَ أمامه إلا الانتصار الفعلي على الأرض من أجل إثبات شرعيته العربية والدولية».

وكان الإعلام المضخم يضخ بكثافة صورة الوعود وكأنها انتصارات محققة، بمثابة الإعلام المفخخ الذي ترافق مع التحضيرات المادية الأخرى، لتفجير الصراعات الداخلية بوجهه في بيروت الكبرى التي عرضها على مؤتمر تونس.

الهوامش

(١) أبو الأمين، أحد مستشاري أبو عمّار.

(٢) بلعاوي حكم، سفير منظمة التحرير في تونس.

الخروج من العبث ـ معارك الإسقاط

أولاً: تفجير فخاخ تونس ـ ١٤ شباط

لقد كانت رحلة عون إلى تونس أول احتكاك مباشر له مع العرب، حيث أفاض في الدفاع عن موقعه ومواقفه، سواء بالنسبة إلى انتخابات الرئاسة، ووجوب ضمان حريتها انتخاباً وترشيحاً، أو بالنسبة إلى الاعتراف بشرعيته في مواجهة الميليشيات، «حكومة سليم الحص غير الشرعية»، فاستمعوا إليه بشوقٍ واقتنعوا بمواقفه.

وعاد إلى لبنان، يحمل تلك الخلفية الإيجابية، ليباشر بترجمة عملية لمواقفه وآماله مستنداً إلى الدعم الخارجي العربي الذي تحقق منه مباشرة والإيحاءات الدولية والأميركية التي قرأها على هامش الدعم الإقليمي.

كانت الصدمة الأولى بالهجوم الذي شنته القوات اللبنانية على

منزله في النقاش، بتاريخ ١٤ شباط ١٩٨٩، وبغياب قائد القوات اللبنانية سمير جعجع الذي كان يلتقي رفيق الحريري في جنيف... بعد احتكاكات مختلفة بدأت في عيون السيمان. ويقول عون شارحاً ذلك بأن القوات، لم تكن مرتاحة لنتائج المحادثات في تونس وراحت الأبواق تعزف أن العرب وعدوا الجنرال عون برئاسة الجمهورية إذا قضى على القوات اللبنانية. وعند عودته إلى لبنان باشر بمغازلة سورية والانفتاح على بيروت الغربية، وتدجين القوات، وإيفاد رسل إلى دمشق. وقد قاد هذا التيار داخل القوات اللبنانية خاصة جهاز الأمن الذي يترأسه غسان توما بينما قامت حملة في المنطقة الغربية أن أبو عمار والعراق أقنعا عون بأن نظام حافظ الأسد قد شارف على السقوط، مما يوفر فرصة سانحة وحظاً كبيراً له ليصبح بطلاً لبنانياً وعربياً، إذا ساهم هو بإسقاط هذا النظام.

هذا المنطق اعتمده حلفاء سورية في لبنان فيما بعد لتفسير حرب التحرير، لكن معركة ١٤ شباط بين القوات اللبنانية والجيش اللبناني صدمت أصدقاء الجيش والقوات من العرب، وفاجأت جميع الذين كان يمكن أن يكون لهم التأثير الأفضل على عون، لو كان فعلاً متأثراً أو قابلاً للانقياد إلى أية جهة. فعون الذي صادق العراقيين والفلسطينيين في تونس، وتصالح مع كل العرب الآخرين، باستثناء سورية، لا يمكن أن يعود من تونس، وفي جعبته مخطط للقضاء على القوات اللبنانية الصديقة والحليفة للفلسطينيين والعراقيين. وكذلك يصعب أن تكون القوات اللبنانية، وهي على علاقة حسنة بالفلسطينيين والعراقيين، قد خططت للصدام مع عون العائد من تونس مثبتاً علاقته بالفلسطينيين والعراقيين معاً. والتفسير الوحيد الذي يمكن إعطاؤه لمعركة ١٤ شباط أنها فخ لضرب صورة عون العائد من تونس، مجلبباً بالعباءة العربية، مصادراً البندقية

الفلسطينية، مؤكداً انتماءه للمجتمع العربي. وقد أكد عون فيما بعد، أنه لم يعد من تونس ولديه «مخطط معين»، وأنه قبل معركة ١٤ شباط، «التي أوقفها الفاتيكان والعراق والفرنسيون» لم يكن عنده «أية نية لإقفال المرافئ. ولكن عند وقف القتال أخذت هذا القرار لتحصين مواقع الجيش بوجه الميليشيات».

وفي الواقع، لقد تبارى خصوم عون، في الداخل والخارج، باتهامه بمشاريع مختلفة ومتناقضة، تصبُّ في مصلحة طروحاتهم ومواقفهم، غير أن الحقيقة الموضوعية أنَّ عون لم يضع في تونس، على الأقل، أي مشروع سياسي، ولا اتفق مع المؤتمرين أو الأطراف الآخرين الذين التقاهم، على أي عرض سياسي أو خطة أو مشروع. فهو لم يذهب إلى تونس مرشحاً للرئاسة وما عاد منها ليستمر في مطاردتها. إذ لو كان بالفعل يبحث عن الرئاسة في تونس، لكان أجرى بعض التنازلات التي كانت مطلوبة، وبمقدوره توفيرها للوصول. ولكن سلوكه الوطني المستقل المتعالي والمكابر أحياناً، ربما هو الذي ساد الرحلة، وبالتالي ركز فيه صورة القائد التي أحبها دائماً، وهو السلوك الذي ربما ألغى صورة الرئيس التي رسمها له الخصوم هدفاً دائماً.

أليست رسالته واضحة؟ ألا يعلم الأميركيون والإسرائيليون مسبقاً باهتمامه بأبي عمّار؟ وهل يصح أن يصل إلى رئاسة الحكم في لبنان من يصادق أعداء سورية وإسرائيل معاً؟ إن ميشال عون الذي أقدم على هذه الخطوة واعياً ومدركاً لمخاطرها، لا يمكن أن يكون ساعياً وراء رئاسة، «كيف ما كان لجمهورية أي زمان» إلّا إذا كان عاجزاً عن إدراك أبسط الأمور وفهم أسرار المعادلات... وأنا لا أتصوره كذلك.

فإن كان عون قد عاد من تونس مجلبباً بالعباءة العربية، وعليها بصمات بعض خصوم سورية، على الصعيد العربي، وخصوم إسرائيل الأساسيين من فلسطينيين وعراقيين وعرب متشددين، ولاقى موقفه قبولاً واستحساناً لدى عرب الخليج، المتضررين من حرب لبنان، والمجاهرين بعداوة إسرائيل، والعاملين على إضعاف الموقف السوري... فإن ذلك قد وضعه في مرمى التحرك الإسرائيلي والسوري المباشرين، ولو متناقضين.

أما على الصعيد المحلي، ووفقاً للسوك السياسي اللبناني التقليدي، فقد أثار «نجاح» عون في تونس، حفيظة الطامحين المحليين إلى السلطة والقرار، وخصوصاً على المستوى المسيحي، وخلق ذلك مناخاً أتاح لأعداء لبنان في الخارج استغلال هذا الوضع. وقد ساهمت بعض الأحداث والمناوشات المحلية المختلفة في انفجار صراع مكشوف وقتال محتوم، بحجم استثنائي لأول مرة بين الجيش والقوات اللبنانية.

ففي صباح الرابع عشر من شباط، تطورت الاحتكاكات الأمنية بينهما إلى اشتباكات، بدأت كبيرة استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة وتركزت على محور «النقّاش» حيث يقع منزل الجنرال عون، وحيث تقيم عائلته، لكنَّ أحداً من الفريقين لم يُحرز انتصاراً، وإن كان الجيش «منع احتلال منزل عون وقتل عائلته». فتوقفت الحرب بناء لتدخلات خارجية، أهمها من الفاتيكان والبطريرك الماروني.

وكان سمير جعجع يومذاك غائباً عن لبنان، والمعلومات المتوافرة كانت تشير إلى وجوده في سويسرا، مع زاهي البستاني ـ المسؤول الأمني الأول ـ للاجتماع برفيق الحريري. وعند عودته وسؤاله عن

مكان وجوده قال: «كنت في الصين»، وعقد الجنرال مؤتمره الصحافي الأول ليقول في القوات ما لم يقله مالك في الخمرة...

رغم ذلك زار سمير جعجع العماد عون في قصر بعبدا، في ٢٠ شباط، ناجياً من محاولة اغتيال مدبرة على مستديرة الحايك، لبحث الحوادث الأمنية الأخيرة التي جرت بينهما في الشرقية، وأعلن أن نتيجة اللقاء إيجابية، وقد تم الاتفاق على استبعاد أعمال العنف، والتحركات العسكرية، مؤكداً كلمته المبطنة «بيمون الجنرال» التي قالها في بكركي.

توقفت الاشتباكات، وسط ذهول شبيه بالذهول الذي أصاب الناس عند اندلاعها، ولكنَّ السؤال بقي مطروحاً: هل كان مخططاً لاندلاع اشتباكات الرابع عشر من شباط، أم جاءت عفوية وفجائية؟ وإن كان مخططاً لها، فلماذا توقفت بسرعة، ولم تُحرز أية نتيجة حاسمة، ومن خطَّط لها، ولأية غاية؟ وإذا كانت عفوية فهل اتخذت الاحتياطات اللازمة لعدم تكرارها؟

أسئلة طرحها البسطاء، كما العالمون بخفايا السياسة المحلية والإقليمية، ولن تظهر خفاياها وأسرارها مكتملة وجلية، إلا بعد فترة طويلة من الزمن.

وضجت في رأس الجنرال ومؤيديه وخصومه أسئلة كثيرة. لماذا كان موعد اندلاع الاشتباكات في أثناء غياب جعجع، وهل صحيح أنه غاب حتى لا يتحمل تبعة الفشل أو بشاعة الجريمة فيما لو نجحت وقُتل الجنرال مع أفراد عائلته كما حصل لطوني فرنجية؟ ولماذا حصل الاشتباك إبان وجود جعجع في سويسرا للقاء الحريري، وبرفقة

مسؤول أمني معروف بولائه وصداقته لأميركا والقوات وارتباطه برفيق الحريري؟ ولماذا دارت المعركة حول منزل الجنرال عون لا سواه، وتوقفت بسرعة بعد تأمين الحماية الكبيرة للمنزل؟ وما هو دور إسرائيل في اندلاعها؟ ودور العراق والفلسطينيين في إيقافها؟

وفي مطلق الأحوال، هل هو من باب المصادفة حصول هذا التحرك بعد نجاح عون في تونس؟

جميع هذه الأسئلة تتهم القوات اللبنانية بالتخطيط لهذه الاشتباكات التي اصطلح اللبنانيون على تسميتها حرب ١٤ شباط، والتي اعتبرها أنصار عون حرب الإرباك Destabilisation وبداية حرب الإلغاء.

وفي محاولة صادقة لإنارة بعض ما استتر من هذه الأسئلة، طرحتها في باريس على العقيد عامر شهاب، رئيس جهاز المخابرات لدى عون، يؤكد لي أن حرب الرابع عشر من شباط هي حادثة غير مخطط لها، لا من قبل الجيش ولا من قبل القوات اللبنانية، بل هي نتيجة «تراكم أحداث فردية»[١].

وبالمقابل يؤكد العميد فؤاد عون[٢] «أن أحداث ١٤ شباط ليست عفوية»، مشيراً إلى حادثة حصلت في ٣٠ ـ ١ ـ ١٩٨٩ «حين وضعت متفجرة في التحويطة، كان المستهدف فيها الوزير أبو جمرا، لكنها انفجرت خطأً أثناء عبور موكب السيد جورج سعادة»[٣].

أما ميشال عون فقد اعتبر «معركة ١٤ شباط بمثابة عقوبة له، على

تصرفه الحر والمنفتح في تونس، ومقابلته أبو عمار، لأن في ذلك تجاوزاً للخط الأحمر الإسرائيلي، والسوري، وإغضاباً للأميركيين». وكان الرد الإسرائيلي أولاً، وعلى الطريقة الموسادية بمحاولة القتل المباشر له، ولعائلته، ولكي تتحقق نبوءة دانيال سمسون[٤] ومعلمه مورفي[٥]، بأن الفوضى ستكون هي الحل البديل في لبنان لعدم الانصياع لمشيئة أميركا بانتخاب مخايل الضاهر المرشح الأوحد للرئاسة.

«وكشفت المداخلات الدولية والمحلية المكثفة الداعية لوقف المعركة، أن حتى مجلس النواب تدخل يومذاك طالباً حقن الدماء في حين كان طلبهم هو التخلص من القوات. كما تدخل البطريرك، وتوسطت دولتان أخريان، كان العراق إحداهما. وتمنع الجنرال أن يعلن ويؤكد اسم الدولة الثانية والأرجح أنها إسرائيل، وبدا لعون أن زاهي البستاني يُحضر، بمؤازرة الأميركيين، مشروعاً لزعزعة السلطة الشرعية». وهذا بقي من أسرار لقاء جنيف بين جعجع والحريري. وعندما صارح الجنرال جعجع سائلاً: «إذا كنت تنفذ اتفاقاً مع الأميركيين أو السوريين وتجده مفيداً للبلد فليس لدي مانع»، ويذكر الجنرال أن جعجع أكد له في حينه عدم وجود أي مشروع، أو محاولة علاقة، يتولاها زاهي البستاني مع أي فريق بهذا الخصوص. وظنَّ خيراً...

وتخلت القوات عن الحوض الخامس وتنازلت عن الجبايات، ملتزمةً الشروط التي أنهت معركة ١٤ شباط. ولم يعد الجنرال يأبه لتفاصيل موقف القوات. واعتبر أن الخطوة التالية بعد معركة ١٤ شباط... ستكون حتماً إقفال المرافئ غير الشرعية، في كل المناطق اللبنانية، وليس فقط الحوض الخامس، المسترد من القوات، والعمل

على إحياء الغرفة البحرية لتنفيذ هذا القرار الشرعي...

وانتهى فصل ١٤ شباط بمرحلة بداية سقوط الوعود العربية وبدء تفجير الفخاخ التي رعتها زيارة تونس وفقاً لرأي صديقه النائب والكاتب الفرنسي جان فرنسوا دونيو: «إن اجتماع عون بياسر عرفات في تونس فاجأ إسرائيل وأغضبها وأفقده العطف الإسرائيلي التقليدي على المسيحيين. كما أن علاقته واتصالاته بالعراق أغضبت سورية وأميركا معاً. فهو بذلك فقد الطرفين اللذين يمكن الإفادة من تناقضهما أحياناً في العلاقات الدولية خصوصاً عندما رفض البقاء بحجم الدويلات ومشاركة عملاء القوى الإقليمية الأخرى في تقاسم السلطة ومغانمها»[٦].

ثانياً: حرب التحرير
التسمية لعون والدور لسورية

كنت في تلك الفترة الممتدة من ١٤ شباط حتى ١٤ آذار، كلما التقيت عون تعمّد أن يفهمني مباشرة أو مداورة، أنَّ العلاقة مع سورية، عادت إليها الحرارة باتصالات مختلفة، يقوم بها أصدقاء عديدون. لكن ذلك لم يحفزني على إعادة إحياء وساطتي، بل آثرت عدم السقوط في تجربة أخرى، فأنا أصبحت متيقناً منذ تسلم الجنرال السلطة، أن العلاقة بين الرجل وسورية، مستحيلة كما يفهمها هو، وكما يريدها السوريون. لكن أصحاب الوساطات والمتبرعين كان عددهم يفوق بكثير حجم الحاجة أو الطلب، ومهما سقط منهم خلال التجربة، كان الباقي وحده كافياً لخلق الوهم بأن الوساطة كانت مستمرة. وكان لبعض الضباط المقربين من عون، أمثال فؤاد الأشقر، وعادل ساسين، الدور الأهم في ذلك، نظراً لعلاقتهم الخاصة مع ميشال المر الوسيط الحاضر دائماً لأي مسعى باتجاه سورية.

كنت شخصياً قد انقطعت حتى عن زيارة دمشق التي لم تعد تبدي لي أي اهتمام بملف المهجرين، ملفي الأساسي معها، بعد انهيار الوساطة مع الجنرال عون.

فاستنكفت عن زيارة دمشق لأشهر، أمضيتها في باريس، وعيني وقلبي على هذه العلاقة المستحيلة. وصادف أن جئت لزيارة لبنان فقصدت الجنرال عون الذي بدا لي في بداية آذار ١٩٨٩ شبه مطمئن إلى تبدل الموقف السوري السلبي تجاهه. ولم أفهم هذا الشعور إلّا لاحقاً. فبعد بضعة أيام من لقائي الجنرال التقيت الصديق رياض رعد واقترح عليّ أن أرافقه إلى دمشق لنسافر إلى باريس من هناك مع السيد رفيق الحريري. وبعد وصولنا إلى منزل الحريري في دمشق، انتظرناه طويلاً، ولم يحضر بسبب قيام الرئيس الأسد بافتتاح قصر المؤتمرات الذي شيّده الحريري على نفقته وقدّمه هدية لسورية في بداية آذار ١٩٨٩.

ولكن الحريري لم يعد في ذلك اليوم إلى مسكنه، بل انتقل توّاً إلى عمان، على أن يعود بعدها إلى الشام. وفي اليوم التالي، ذهبت أنا ورياض رعد إلى المطار، في دمشق، حيث استقبلنا الحريري العائد بطائرته من عمان.

وعندما رآنا توجه فوراً نحوي، وبحركة ودودة، اصطحبنا إلى سيارته وقادها بنفسه باتجاه منزله في دمشق. جلست إلى جانبه، ورياض رعد في المقعد الخلفي، قال: «لن أذهب غداً إلى باريس، لقد غيّرت برنامجي، وذلك مفيد لأنك يجب أن تنقل رسالة مهمة إلى صاحبك»، ويقصد الجنرال ميشال عون، وببسمته المميزة، ولهجته الصيداوية المحبّبة، والمفعمة بالأسلوب المباشر قال: «روح خبّر

صاحبك هالمرة الرئاسة إلو». وروى لنا أن الرئيس الأسد اصطحبه بعد الحفلة الرسمية في قصر المؤتمرات إلى غداء خاص استمر من الثانية ظهراً حتى السابعة مساءً دار الحديث خلالها عن الانتخابات الرئاسية في لبنان. وقد أكد له الرئيس الأسد «أن ميشال عون أفضل المرشحين المؤهلين للوصول إلى سدة الرئاسة، فهو بالإضافة إلى صفاته الأخلاقية ومميزاته العسكرية لم يقبل قيام أي علاقة أو اتصال بينه وبين الإسرائيليين».

بدا الحريري مذهولاً، مندهشاً بكلام الرئيس الأسد وثنائه على عون، فسأله مستفسراً إذا كان ذلك يعني أن سورية ستؤيده في طموحه السياسي، فأكد الرئيس الأسد كلامه للحريري، قائلاً: «يمكنك أن تنقل هذا عن لساني» فنحن نعتبره أفضل المرشحين.

طبعاً كان هذا الخبر مفاجئاً لي ولرياض رعد الذي كان متعاطفاً دائماً مع الجنرال عون، رغم تأزم علاقته مع سورية، فلم ندخل إلى منزل السيد الحريري، بل عدنا فوراً إلى بيروت حاملين رسالة رفيق الحريري مع تهنئته للجنرال بالرئاسة المؤكدة.

لم آتِ إلى دمشق لنقل رسالة، بل للسفر إلى باريس، كذلك رياض إذ لم يكن لديه سيارة تعود بنا إلى بيروت، فألغيت رحلة باريس وفقاً لتبدل برنامج الحريري الذي وضع بتصرفنا سيارة من مكتبه في دمشق، نقلتنا إلى الحدود السورية في «جديدة يابوس»(٧) حيث لرياض رعد «علاقات جيدة» مع المسؤولين الأمنيين بفعل تردده شبه الدائم إلى سورية.

وفي أثناء انتظارنا وصول السيارة لتنقلنا إلى بيروت، شعرت بيد

تمسك بمنكبي من الوراء، فالتفت فإذا بالعميد غازي كنعان يبادرني: «ولو بتروح على الشام، ولا تمر عليّ؟». اعتذرت منه مؤكداً أنني لم أكن في زيارة لدمشق، بل في طريق العبور إلى باريس، وأنا الآن عائد إلى لبنان لتغيّر الرحلة، ولم أطلعه يومها على رسالة الحريري إلى الجنرال ولكنه أخذني جانباً، وحملني رسالة أخرى قال فيها: «لقد أرسلت مع شخص آخر إلى صديقك الجنرال، أن يبقى متنبهاً، متيقظاً ليوم الثالث عشر من آذار، وإنها لمصادفة مهمة أن ألتقيك أنت، حذّره من ١٣ آذار، وقل له إن هذه المعلومات مهمة، يستطيع هو أن يقابلها بمعطيات أخرى قد تتوافر لديه»، وعندما أصررت عليه أن يوضح الرسالة أكثر، قال لي: «أنت أخبره وهو يعرف أن القوات اللبنانية تحضر نفسها لمتابعة ١٤ شباط». عدت إلى بيروت، وتوجهت فوراً إلى قصر بعبدا، وأبلغت الجنرال تفاصيل الرسالتين كما سمعتهما.

ولم يكن أحد سوى الجنرال قادراً على اكتشاف الهدف الحقيقي من الرسالتين المتزامنتين. هل كان ذلك إيحاءً بخطة ما تقضي بتلويح قبوله رئيساً، مقابل دفعه إلى صدام مع القوات اللبنانية، وتصفيتها بعد توقف معركة ١٤ شباط؟ أم كانت رسالة سورية إلى أميركا بالتعاون مع عدوها ميشال عون لإقحامه في لعبة التصارع الإقليمي، والمصالح الدولية؟

في هذا الوقت، كان ميشال عون، وبعد الصدام بينه وبين القوات، قد وضع مشروعاً يعيد هيبة الدولة، ولو نسبياً تجاه الميليشيات، وقد سرّبه إلى سليم الحص، عبر قنوات خاصة. وتمّ التوافق على إقفال المرافئ غير الشرعية، التي كانت مصدراً للشكوى المحلية والدولية، وبوابة الحرب والجريمة.

وخرج مشروع الحص/عون إلى العلن، ولكن من جانب عون وحده، الذي أصدر قراراً في ١٩٨٩/٢/٢٤، يقضي بإقفال المرافئ غير الشرعية، وحدد ٦ آذار موعد بدء التنفيذ، وذلك «بناء لطلب الرئيس سليم الحص مهلة أسبوعين لإقفال المرافئ غير الشرعية في المنطقة الغربية واسترجاع الشرعي منها من يد الميليشيات». وفي ٦ آذار، انتهت المهلة التي طلبها الحص، ولم ينجح في خطوته، وبدلاً من إقفال المرافئ، أقفل معبر المرفأ، «وتوترت فجأة خطوط التماس، بالرغم من أن عون كان متجاوباً إلى أقصى حدّ مع مشروع دمج الحكومتين، في حال تمت عملية استرجاع المرافئ بنجاح».

«لكن موقف الحص تبدل فجأة في الثاني عشر من آذار ١٩٨٩، إذ بعد مباركته للخطوة، عاد فاعتبرها حصاراً للمناطق الغربية، وأصدرت قيادة سامي الخطيب بياناً تحذيرياً شديد اللهجة مؤكداً أنه إما تكون مرافئ لكل الناس أو لا مرافئ لأحد، ومعلناً استمرار الحصار العسكري والتمويني ضد المناطق الشرقية، إلى أن يسمح بالعمل في المرافئ غير الشرعية، الأمر الذي دفع وزير الأشغال والنقل إدغار معلوف إلى إعلان إقفال مرفأ بيروت لأسباب أمنية»[٨].

وبعد أن أقفلت حكومة عون مطار بيروت رداً على قصف المرفأ عادت وأعلنت في ١٢ آذار موافقتها على فتحه لجميع المواطنين. ولكن المدافع استمرت في قصف مرفأي بيروت وجونيه... وكذلك استمر الحصار العسكري على المناطق الشرقية، مصحوباً بقصف الأحياء السكنية. وبدل أن يكون قرار إقفال المرافئ غير الشرعية الموجّه ضد كل الميليشيات، موضع دعم وتأييد من جميع القوى اللبنانية الشرعية، والحليفة الإقليمية، والدولية، وخصوصاً أميركا،

فقد دخل سوق المزايدات السياسية، والأمنية، ليؤسس لحرب جديدة.

كان وليد جنبلاط من أبرز المتصدين لهذا القرار، معتبراً أنه سيؤدي إلى إقفال مرفأ الجيّة. وبدأت مسبحة المواقف في لبنان تكرر وتتسابق مع موقف جنبلاط الذي قصف المرفأ الشرعي في بيروت «بمبادرة منفردة»، وأقفل باسم «أمل» المعبر الذي يربط المرفأ بالمنطقة الغربية، وعادت القطيعة بين البيروتين، وجاهر سليم الحص بمعارضته العلنية والصريحة، لأن الجنرال قد أحرجه بتحديد الفترة الزمنية، فجاءت قصيرة، ولم يعطه الوقت الكافي لملاقاة المشروع.

وبدلاً من أن يفيق لبنان في ١٣ آذار على صدام بين الجيش والقوات، كما رُسِمَ سابقاً، وكما توقعته رسالة العميد غازي كنعان، قرعت الميليشيات والقوى في المنطقة الغربية طبول الحرب ضد ميشال عون، إذ راحت قذائف متفرقة تتساقط يومياً ابتداء من ٦ آذار على مرفأي بيروت وجونيه، دون أن يردّ الجيش اللبناني على هذه القذائف حتى صبيحة ١٤ آذار. في هذا اليوم تساقطت فجأة قذائف مدفعية مجرمة على مستديرة الأونيسكو، فحصدت عدداً كبيراً من المدنيين الأبرياء. وجاء الرد سريعاً ومبرمجاً بقصف وزارة الدفاع، حيث أصيب مباشرة مكتب الجنرال عون الذي بادر إلى تسمية هذه الحرب بـ«حرب التحرير»، مختصراً بذلك المسافات السياسية بينه وبين السوريين، معلناً انقلابه النهائي على هذه العلاقة التي بدت له ممكنة قبل أيام، وبدت لكثيرين غيره أنها واعدة ومتحققة حتى يوم الانفجار في ١٤ آذار، وهي في الحقيقة والواقع علاقة مستحيلة.

لم يكن لميشال عون أي شريك أو حليف في هذه الحرب، لو لم

تبادر القوات اللبنانية إلى اللحاق بموقفه، دفاعاً عن المنطقة الشرقية، متجاوزة الآثار السلبية التي تركتها معركتها مع الجيش في ١٤ شباط. وغرق لبنان، براً، بالقذائف والقتل والدمار، وبحراً، بالحصار. وأخذ الصراع في لبنان، ولأول مرة منذ ١٩٧٥ منحى جديداً وحاسماً: فالجيش اللبناني، بأكثريته المنظمة والمختلطة من جميع الطوائف، وبقيادته الشرعية، يقف في وجه الجيش السوري الموجود على الأراضي اللبنانية، بموجب صيغ مطعون بشرعيتها. هكذا طرح ميشال عون فهمه لحرب التحرير.

وكاد الوضع يتحول فعلاً إلى صراع بين لبنان وسورية، لو لم تتدخل «الوصفات العجيبة»، فتحوله إلى صراع داخلي المظهر، تمثّل بالقذائف التي سقطت على المناطق الغربية والجبل، وحصدت عشرات اللبنانيين بالدرجة الأولى، فعاد، من جديد، منطق حرب الواقع، ليقسم اللبنانيين إلى جهتين، وبدأ المنطق التحريري، الذي اعتمده عون، تشوبه الشكوك، وتلفه الضبابية، بعد أن تحوّلت الحرب إلى قتال عبثي، يأكل من أجساد اللبنانيين، ومن ثرواتهم، ووحدتهم.

لقد أعطت معركة ١٤ شباط السابقة، الضوء الأخضر لجميع المشاريع، فراح الجنرال ينمي مشروع السلطة الوطنية، على حساب الميليشيات والهيمنة الخارجية، وراحت القوات تستعد للصمود والبقاء طامحة لاستعادة القرار الذي بدأ يُفلت منها، لمصلحة الجنرال. والسوريون وحلفاؤهم في المنطقة الغربية راحوا يدفعون باتجاه المزيد من الصراع في الشرقية لزعزعة الوضع، وإعادة إحياء دور حلفائهم فيها، من قوميين ومنظمات أخرى مشابهة. بينما الأميركيون كانوا يراقبون انحسار الدور الأوروبي، وعدم تهديد

مشروعهم العربي بمفاجآت لبنانية قد تغيّر المعادلات التي تتحكم بالسياسة الأميركية في المنطقة.

وهكذا وصل عون إلى ١٣ آذار، وأمامه تهديد داخلي تمثله تحركات واستنفارات داخل ثكنات القوات اللبنانية، وتهديد خارجي يمثله الموقف السوري، بقصف متواصل وحرب باسم القوات المتحالفة معها. ورغم الضغط الأميركي للمحافظة على الوضع القائم، كان على عون أن يتحرك، ولو ببعض التسرع، لأن عدم التحرك يعني السقوط والضياع. وبادرت القوات للإفادة من اختلال الوضع الأمني، لتجمّد كل تحفظاتها وربما تحضيراتها، وتقف إلى جانب الجنرال الذي فجّرت قنابل «الأونيسكو» حربه في وجه سورية. وتحدث السوريون وحلفاؤهم، يومها عن دور السفير الأميركي مكارثي، الذي أوقف الصراع المحتوم مع القوات اللبنانية ليلة ١٣ آذار، وعن زيارة قام بها ممثل العراق ومنظمة التحرير لعون ليلة ١٣ آذار، لتشجيعه على إعلان حرب التحرير، وقد نقلت هذا الرأي كارول داغر[٩]: «وإذ أضحى الجنرال عالقاً بين لجم الولايات المتحدة في ما يخص القوات اللبنانية من جهة، وبين تحريض أعداء دمشق العراقيين والفلسطينيين، المعزز بالدعم من جهة ثانية، فإنه لم يعد أمامه خيار آخر غير مهاجمة السوريين: فكانت حرب التحرير».

وحار أصحاب الرأي الذي يعتبر عون متعطشاً للسلطة. فكيف يعلن حرب التحرير ضد سورية، ورسالة الرئيس الأسد الأخيرة له تؤكد قبوله بل ترشيحه رئيساً للجمهورية؟ فكيف يضحي هذا الرجل الأناني المتعطش للسلطة بالمنصب الذي يحلم به؟ كما أن عون لم يكن على علاقة جيدة بالأميركيين في ١٣ آذار، بل إنه كان يتوقع منهم كل أذى، وهو يتهمهم بأنهم وراء معركة ١٤ شباط مع

القوات، وهم أيضاً وراء توريطه في معركة المرافئ غير الشرعية، وخذلانه بعد تقريرها. وقد كان لدونيو الرأي نفسه حول هذا الموضوع، وفي ما يأتي نص حديث جان فرنسوا دونيو.

مقابلة في مكتبه في المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ ٩٣/٥/٥ الساعة ٤,٤٥:

- «ذهبت إلى بعبدا عندما علمنا أن السوريين على وشك مهاجمة القصر الجمهوري وذلك لمنع العمل العسكري ولإعطاء فرصة أكبر للعمل السياسي».
- «نصحت الجنرال عون دائماً بقبول لبنان الصغير».
- «الأميركيون لا يريدون لبنان الكبير ولا المحافظة عليه هكذا. لأنهم يعتبرونه صيغة الغرب الأوروبي وهم غير مستعدين لتبني هذه الصيغة الغربية».
- «السوريون يقبلون بالجنرال عون زعيماً مسيحياً، وحتى مسيحياً أوحد. ولكنهم لا يقبلونه زعيماً لبنانياً تمتد زعامته إلى المنطقة والطوائف الأخرى».
- «الاتصال الغربي الأوروبي بالمسيحيين في لبنان يتساهل معه السوريون، أما الاتصال بالمسلمين فهم يصرون على احتكاره وحدهم».
- «عون اعتقد أن إغلاق المرافئ غير الشرعية سوف تدعمه أميركا، ولكن هذا الدعم اقتصر فقط على مكتب مكافحة المخدرات وسقط أمام المصالح والعلاقات السياسية بسرعة».
- «عون لم يكن على علاقة جيدة مع إسرائيل، وقد أسقط آخر أمل لهم (العطف التقليدي على المسيحيين لديهم)، عندما اجتمع مع ياسر عرفات في تونس. فأغضب

إسرائيل وأميركا معاً».

- «عون سقط نهائياً مع السوريين عندما أقام علاقات مع العراق فأغضب سورية وأميركا معاً».
- «عون لم يكن على علاقة عربية جيدة سوى بالعراقيين والفلسطينيين».
- «عون ليس ديغول. لأن ديغول بدأ التحرير ومعه عشرة آلاف جندي مقاتل ولديه خلايا سرية في داخل فرنسا. ثم إنه قرأ الخريطة السياسية قراءة جيدة صحيحة، رغم معاكسة الظواهر لقراءته».
- «فعندما كان العالم يتصور أن لندن سوف تسقط بعد شهر كان هو يقول ويؤمن أن هناك قوى عظمى لم تظهر بعد. وهذا ما حصل فربح». [1]

كذلك لم يكن بين عون والقيادة العراقية أي علاقة جيدة، إلا بعد اندلاع حرب التحرير، وانحياز العراق معنوياً ومادياً إلى جانب عون. ويؤكد رفيق أبو يونس، أحد المسؤولين في الحزب، أن العراق كان ينصح عون بتفادي الصدام المباشر مع السوريين حتى لا يرتب ذلك على العراق، أعباء لا يقدر على النهوض بها...

ويؤكد عامر شهاب أحد أركان عون العسكريين «أن حرب التحرير قررها بمفرده، دون أي شريك أو حليف». وإنني شخصياً أميل إلى هذا الرأي مصنفاً أن الحرب كانت قائمة من خصومه المحليين والإقليميين والدوليين ضده منذ أعلن قرار حصار المرافئ غير الشرعية، وهو لم يفعل سوى تسمية هذه الحرب بأنها حرب تحرير تجميلاً لصورتها البشعة ولرفع شعار طالما أحبه وعمل على تسويقه.

وهو يرد على اتهامه بمبادرة السوريين بالحرب: «إننا في بلد محتل. وحرب التحرير بالنسبة إلينا تعني مقاومة الاحتلال، لكننا لا نحارب سورية في الشام، أو على الحدود بل من بعبدا، وفي عقر دارنا. فالدبابات السورية تقصف القصر الرئاسي عن بعد ٨٠٠ متر». ويتابع عون: «إن سورية أعلنت الحرب ضدنا، لأنها حصلت على وصاية أميركية، وأرادت أن تتعامل مع الجميع بالقمع وقوة السلاح، خصوصاً أنني رفضت هذا المنطق، ولم أقبل به. لذا أعتبر حرب التحرير عقوبة سورية، جاءت نتيجة انفتاحي على المسلمين من خلال فتح المعابر، وإقفال المرافئ غير الشرعية. ويبدو أنه ممنوع على الدولة أن تقوم إلا على الشكل الذي تريده كل من أميركا وسورية وإسرائيل، لقد قوبلت محاولة الانفتاح بالارتياح من كل الأطراف اللبنانيين خصوصا الشعب. لذا كان لا بد من دفع الثمن. فحرب التحرير ابتدأت بقصف السوريين لمرافئ بيروت، والمراكز اللبنانية، ولم تبدأ بقصف الجيش اللبناني لبيروت الغربية. يومها طلبت من سليم الحص أن يفتح تحقيقاً حول مصدر انطلاق القذائف التي سقطت على منطقة الأونيسكو فرفض»[١٠].

«للحق وللتاريخ نقول إن الشعب اللبناني هو برسم التصفية، وقد اتفق العملاء والجلادون على تصفيته. فليس هناك من فرق بين حزب أمل والقوات اللبنانية، والحزب التقدمي الاشتراكي والقوات السورية، فسورية وإسرائيل اتفقتا على تقويض الاستقرار في لبنان، وأفادوا من خلافات اللبنانيين، فحرضوا القوات على قصف المناطق الدرزية، والدروز والمسلمين على قصف المناطق المسيحية. وبلغت ذروة التنكر والاستغلال أوجها عندما قصفت القوات اللبنانية القصر الجمهوري واليرزة، حيث مقر وزارتي، وبعد إجراء الاتصالات اعتذروا، وقالوا إن قصف القصر كان خطأ وغير مقصود، والشهود

على ذلك كثر ومنهم كذلك ضباط المدفعية، والحراس بعدها، وفي أثناء حرب الإلغاء، أصيبت الأماكن نفسها التي سقطت فيها القذائف، في حرب التحرير».

وعون ينفي دور العراق في حرب التحرير. ويقول البعض إن المسؤولين العراقيين، نبهوا عون إلى مخاطر وقوعها، ولكنهم عبّروا عن استعدادهم للوقوف إلى جانبه في حال اضطراره لخوضها، ويؤكد أنه لم يستشرهم عندما قرر فتح المعابر، وإقفال المرافئ غير الشرعية، ويعتبر أن حرب التحرير جاءت ردة فعل سورية عليه، وأن العراقيين اتصلوا به بعد أيام على اندلاع هذه الحرب.

أما حول قيام تنسيق بين عون والقوى الخارجية، وطلب الأميركيين منه إقفال المرافئ غير الشرعية، فيردّ: «يبدو أن هذا الطلب، كان يتردد كأمنية على ألسنة معظم السياسيين الدبلوماسيين، وكان تحقيقه أمراً شبه مستحيل بالنسبة إليهم. لذلك راحوا يتاجرون به. وعندما تبين لهم أنه مشروع جدي، يسهل تحقيقه، نبتت فجأة العراقيل، وفتحت سورية الحرب علينا. هذه صورة عن خداعهم الذي يعتمدونه مع بعض الدول، وفي غير مناطق من العالم عندما يوهمون الناس بأن بعض الأمور يصعب القيام بها، بينما هم في الواقع يبغون تحقيقها، ولكن على حساب الشعوب المقهورة».

«وعليه، ما الذي يضايق سورية على الصعيد السياسي؟ أو ما هو الضرر من فتح المعابر وإقفال المرافئ؟ ألأن ذلك يؤدي إلى انفراج اقتصادي، ويساعد اللبنانيين على العيش باستقرار؟ هل أن إقامة علاقة مع المسلمين هو أمر ممنوع، لأنهم حكر على السوريين وحدهم، في حين أنهم يدفعونني والقوات اللبنانية للصراع على المنطقة الشرقية؟».

«كان السوريون والأميركان يدعمون أمنيتنا بفرض سيطرة الجيش على الأوضاع الأمنية ضد الميليشيات، وعندما حاولنا تحقيقها كانت النتيجة رشقنا بالتهم، ودعماً للميليشيات، وحرباً تدمر الجيش. أين هي أميركا من الحكومة الحالية؟ وأين هي فرنسا وسورية؟ لقد جاءوا بالميليشيات ونصّبوها علينا حكاماً ورؤساء لضرب المؤسسات، وتفكيك بنية الوطن... حتى انكشفت الخفايا، وبرز الوجه القبيح للمؤامرة الهادفة إلى إلغاء المؤسسات الوطنية، وتقويض دعائم الوطن الاقتصادية، تمهيداً لضمّه إلى سورية، وهذا ما يحصل آنياً، إذ يبدو من مسار الأحداث أن الظروف الدولية، لم تكن مؤاتية لتدويل القضية اللبنانية. والمسعى الذي عملت على إنجاحه، بإعلاني حرب التحرير، قد نجح جزئياً، فتحرك الفاتيكان وفرنسا، وتورّط العراق، وانزعجت الولايات المتحدة، فهدد الستاتيكو الإقليمي، فتملصت أميركا من التدخل المباشر، لحل الأزمة، وحولت المهمة الشاقة إلى حلفائها العرب، الأمر الذي أزعج سورية، التي لم تكن تريد عودة العرب إلى الساحة السياسية اللبنانية، لاعتبار لبنان منطقة احتكار لها ومحرمة على سواها من العرب...»[١١].

في هذا الإطار، وخلال انعقاد مؤتمر الجامعة العربية الاستثنائي في تونس في ٢٧ نيسان ١٩٨٩، حصلت مواجهة كلامية بين وزير خارجية سورية فاروق الشرع، ووزير خارجية العراق طارق عزيز. وفي ٢٥ أيار ١٩٨٩، خلال قمة الدار البيضاء، حدثت مشادة كلامية عنيفة بين الرئيسين العراقي والسوري حول لبنان، طالب فيها الرئيس العراقي الدول العربية بإيلاء الأولوية لموضوع الانسحاب السوري، في حين طالب الرئيس السوري بإعطاء الأولوية للإصلاحات الدستورية، فأدرك العرب مدى تأثير العداء السوري ـ العراقي على مهمتهم، وعلى الوضع في لبنان، فحاولوا الوقوف على

مسافة متساوية من العاصمتين البعثيتين المتخاصمتين، فطالبوا العراق بالتوقف عن إمداد عون والقوات بالسلاح، وأفهموا سورية أنه لا مفر من انسحابها من لبنان، لأن جميع الدول العربية تطالب بانسحابها، خصوصاً السعودية التي تغطي نفقات الجيش السوري في لبنان.

وحاول الحسن الثاني ملك المغرب، حلّ المشكلة اللبنانية بالعمق، فعقد عدة جلسات جمع فيها المتنافرين، وعدة حلقات أخرى لمصالحة الفرقاء العرب، خصوصاً سورية والعراق، كذلك مصر التي طالب رئيسها في بداية مؤتمر القمة بانسحاب «كل الجيوش الغريبة من لبنان»، والكويت التي انبرى سفيرها في دمشق أحمد الجاسم، يتهم السوريين، في نيسان، بخرق وقف إطلاق النار. ومع حلول شهر تموز، أعلنت «الترويكا العربية»، فشلها، وأطلقت حكمها العلني بأن سورية هي المسؤولة عن فشل الوساطة العربية. فسارعت باريس والقاهرة إلى دعم ذلك البيان، فأحرجت سورية خصوصاً بعد أن هددت عمان بعقد قمة تطلب انسحابها من لبنان...

عندها تمّ التوافق بين الأميركين والسعوديين، وبضغط أميركي على إعادة صيغة الموقف العربي حيال لبنان، شرط عدم التعرض لسورية، بل إعطائها الدور المميز، كما يشهد محضر بيكر/فيصل[١٢] الذي نشره كل من الصحافي اللبناني سركيس نعوم والسياسي ألبير منصور في كتابيهما. هذا الاتفاق أسس لمؤتمر الطائف الذي أعاد ترتيب الخريطة السياسية ووضع دفتر شروط التنفيذ.

ثالثاً: الطائف، مشروع سلم وتصفية جمهورية

انعقد مؤتمر الرباط الذي سجلت فيه أميركا انتصارها على

الأوروبيين، في المنطقة العربية من خلال القضية اللبنانية، وانعقدت تحالفات وصفقات جديدة بواسطة العرب الأميركيين، بين العرب غير الأميركيين وأميركا في موازاة القضية اللبنانية، وعلى حسابها. وجاء هذا الأمر نتيجة تقلص الدور الأوروبي في لبنان، خصوصاً الدور الفرنسي، فالتقت مصلحة أميركا مع الطموحات السورية الجغرافية والتاريخية.

واقتضى ذلك إيجاد شرعية جديدة في لبنان تناسب هذا الحلف الجديد، والهيمنة البديلة، فوُضع المخطط العملي والتفصيلي الذي كان الطائف إحدى محطاته الرئيسية. وكان على عون، إما التمرد على مؤتمر الرباط، والاستمرار في الحرب القاسية، والخروج على الشرعية العربية والدولية، وإما الرضوخ لقرار مؤتمر الرباط، ولرغبة النواب المسيحيين المسافرين إلى الطائف للمشاركة في المؤتمر. فاستقبلهم في بعبدا، قبل رحيلهم، موضحاً موقفه الرافض لاجتماع النواب في الخارج. وبعد مناقشات ساخنة ظهر شبه إجماع نيابي على الاشتراك في اجتماع البرلمانيين في الخارج، لوقف الحريق الذي يلفّ لبنان، وإضاءة الأفق المسدود، مع وعد بالبقاء على تعاون واتصال بعون، فوافق في النهاية، لكنه طلب منهم التشدد في أمرين:

١ ـ «عدم المساومة على الانسحاب، وضرورة التعاون في أي أمر يتعلق بهذا الموضوع بين السلطة التنفيذية (أي حكومة عون) وبين السلطة التشريعية، وضرورة تلافي الاستئثار والتفرد في المواقف».

٢ ـ «البحث بروح منفتحة في موضوع الإصلاحات وأنتم النواب هذه شغلتكم ولا أقدر أن أزايد عليكم فيها».

(«وفي النهاية سأل نديم سالم وطارق حبشي عون «أنت بدك يانا نروح على الطائف أم لا؟»).

أجاب: اصطفلوا.
رد: لا، اصطفلوا لا تفيد.
قال: طيب روحوا وعن طريق المطار(١٣).
ففي الطائف كان الاتصال بعون يتم على نحو غير مباشر وعبر خطين:

١ ـ السفير كريم الخليل (نجل النائب والوزير السابق كاظم الخليل) كان يتصل بجهاد حنين (نجل النائب إدوار حنين) الذي يتصل بالعقيد عامر شهاب مدير المخابرات في بيروت.
٢ ـ داني شمعون، الذي كان يتصل بالنائبين ميشال ساسين وبيار دكاش في الطائف. وينقل الصورة إلى عون.

ويقول عون:
«لكن المعلومات، عبر هذين الخطين، كانت تصل متناقضة. وكان جورج سعادة رئيس الكتائب، يلعب دوراً خاصاً من خلال تصاريح يدلي بها لتوحي بالاطمئنان: لن نقبل بأشياء غلط، في الوقت الذي وافق فيه على كل شيء، ولم يغيّر أي حرف جوهري في الطائف». ويضيف عون «عند هذا المفصل طلبت منهم أن يرفعوا الجلسات، ويغادر جورج سعادة الطائف إلى بعبدا، لكي ينقل إليَّ أجواء الاجتماع، فأعرف عن كثب، وبدقة ماذا يجري في الطائف، ولكنَّ

أحداً لم يأتِ، وقد طلبوا مني هاتفياً الموافقة على بنود اتفاق الطائف، في حين كنت قد وافقت على ذهابهم كمشروع حل للقضية اللبنانية من جهة، ومن جهة ثانية بهدف إخراج الملف من يد سورية ونقله إلى العرب، فإذا بالمصالح والشروط الإقليمية والدولية تتداخل، وتتقاطع في الاتفاقية بشكل لا يساعد على ضمان حقوقنا، ولكن بالحقيقة طارت حقوقنا وطرنا نحن».

لماذا رضخ عون لمقررات الرباط، وقبل بسفر النواب إلى الطائف؟ حتى لا يبدو خارجاً على الشرعية العربية؟ وحتى يتأكد من انتقال الملف اللبناني إلى الجامعة العربية، ولا يتهم بأنه مارس ضغطاً على النواب؟ إنَّ كل ما حصل في الطائف، لم يكن عون مشاركاً فيه، ولا راضياً عنه. وبقيت هذه الأسئلة المحيرة تتقاسم اللبنانيين وتفرزهم إلى مؤيد وإلى معارض.

وبدأت مرحلة جديدة من الصراع المرير، فرضت على عون أن يواجه الطائف وأنصاره وحماته، متفرداً، متروكاً داخلياً، حتى من حلفائه، الذين انقلبوا عليه كلياً بعد مرحلة حرب التحرير فحُرم من كل دعم عربي أو دولي، إلّا ما تبقى من وجدانيات في الموقف الفاتيكاني وخجل في النصيحة الفرنسية والعراقية والفلسطينية...

إذا كانت حرب التحرير، تركت مجالاً واسعاً للتفسيرات والتناقضات حول أسبابها ونتائجها ومسؤولية الأطراف فيها، فإن اتفاق الطائف بدا واضحاً منذ التحضيرات الأولية وخلال جلسات النقاش البيزنطي وفي شكل انعقاده وانتهائه، أنه مخطط مدروس ومتكامل في المرامي والأهداف.

في أيلول سنة ١٩٨٩، التقيت ألبير منصور في مقهى «ألكسندر» في باريس، عائداً لتوه من غداء في منزل رفيق الحريري، بحضور إدمون رزق، فبادرني بالقول: «هذه المرة انتهى صاحبك ـ أي الجنرال عون ـ فنحن ذاهبون بعد أيام إلى الطائف لنقرر عزله وإسقاطه»، وكان بذلك يكرر ما يوحي به رفيق الحريري وغيره من العاملين والمتعاملين معه خصوصاً في المنطقة الشرقية، وكأنه بداية إعلان عن أهداف الطائف لتسويقه لدى البطريرك والقوات اللبنانية بخاصة، ولدى قيادة حزب الكتائب الضعيفة، الخاضعة لضغط القوات اللبنانية. وكان حزب الوطنيين الأحرار متردداً، حائراً في مواقفه، مع رئيسه داني شمعون وتناقضاته، بين العلاقة مع الجيش والجنرال عون من جهة، وبين انتمائه إلى الجبهة اللبنانية من جهة ثانية، وقد أنهكته أحداث الصفرا، فتلاشت ميليشياته وتفسخت صفوف حزبه السياسية.

وعلى الجبهة الأخرى، بدأت الاستعدادات لانتقال النواب إلى الطائف فور إعلان اللجنة الثلاثية بتاريخ ١٩٨٩/٩/٣٠ بياناً من سبعة بنود، يتضمن أحدها دعوة لأعضاء المجلس النيابي، لإعداد ومناقشة وثيقة الوفاق الوطني، بعد تثبيت وقف إطلاق النار، وفك الحصار البحري، وفتح مطار بيروت الدولي، فسارعت كل من الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا إلى إجراء الاتصالات اللازمة مع الجنرال عون لنيل موافقته على هذا البيان. وعندما تبلغ الإبراهيمي[١٤] موقف عون الإيجابي، اتصل برئيس المجلس النيابي حسين الحسيني، وطلب منه تولي مهمة الاتصال بالنواب استعداداً للسفر. وعلى الفور وزّع الحسيني دعوات إلى النواب لهذه الغاية، فلاقت الفكرة استحساناً لديهم وتأهبوا لتلبية الدعوة. ولم يكن أمام الجنرال عون إلّا الموافقة على ذهاب النواب إلى الطائف من أجل

مناقشة مشروع وفاق وطني، فاستدعاهم والقيادات السياسية إلى بعبدا، بهدف التشاور، وانتهى الاجتماع بوعد قطعه النواب للجنرال عون «بالمحافظة على الثوابت التي تمَّ الاتفاق عليها بينهم...».

ذهب البرلمانيون اللبنانيون إلى الطائف، فتبين، فور وصولهم، أنهم مدعوون كنواب ليس لمناقشة بل لإقرار وثيقة الوفاق الوطني المعدة سلفاً. هذا الانقلاب اللافت في دور النواب أثار الرأي العام الشعبي وعلى الأخص المناطق الشرقية.

وراح عون يكتشف، يوماً بعد يوم، انسياق النواب وتنكرهم للاتفاق الذي جرى بينه وبينهم، خصوصاً بعد أن أخذ اجتماع الطائف شكل جلسة نيابية ترأسها الحسيني، معلناً أن الهدف هو «إقرار وثيقة الوفاق»، التي لم يعلم النواب حتى وصولهم، وربما بعد مغادرتهم، مصدر هذه الوثيقة، خصوصاً أن الموفد الإبراهيمي كان «أكد للجنرال، قبل ذهاب النواب، أنه ليس هناك أية وثيقة معدة مسبقاً، بل أن النواب سيلتقون كفاعليات سياسية، لا كنواب، بهدف الحوار والتفاهم. أما دعوتهم كنواب فلحصر العدد، وتجنب الإحراج فقط». وفي الطائف، بدا الحوار وكأنه حر وديموقراطي. وطالت مظاهر جلسات الحوار الهوائية، وكان النقاش لمجرد النقاش فقط، لأن ما كتب قد كتب، وما عدل لم يتعدَّ الشكل الإنشائي، وهذا التعديل لم يكن نتيجة نقاش الحاضرين، بقدر ما هو محصلة توافق الغائبين ظاهراً، الحاضرين بالواسطة، والفاعلين في إيجاد النص، ووضع الصيغة النهائية للنقاش المزعوم. وبدا أن العبء كبير على النواب عامة، والمسيحيين منهم خاصة. وراحت أصداء ذلك تتردد في لبنان، وكان الجنرال عون صوت الرافضين الأعلى. في هذا الوقت اتصل بي ألبير منصور هاتفياً إلى باريس، فأخبرته زوجتي

أنني موجود خارج فرنسا، أعطته رقم الهاتف الكامل بما فيه الرمز:

هل أنت في مكان آمن تستطيع فيه التكلم بحرية؟

- قلت له أجل وأنت؟
- رد قائلاً: «لا، ثم أردف، إننا هنا في الطائف منذ عشرين يوماً، ولم نتوصل بعد إلى نتيجة، وننتظر الآن وصول الأمير سعود الفيصل، وزير خارجية السعودية، عائداً من دمشق في خلال ساعة، ويبدو أن ما من أحد يستطيع معرفة رأي صاحبك، فما هو الموقف عنده؟».
- إنني عائد اليوم من بيروت وقد تركته في حالة من الغضب الشديد، ناقماً، معترضاً على شكل المفاوضات، فأنتم لستم السلطة الصالحة لمناقشة ما تناقشونه، فكيف إذا كنتم تتجاوزونه وتتنازلون عن ثوابت أساسية هي، في رأيه، تتعلق بالسيادة والاستقلال؟
- وسألني ألبير: ما العمل؟
- قلت له لم يبقَ لديك إلّا أن تجمع حقائبك وتعود إلى باريس لحضور العملية الجراحية لابنتك... وكنت أحاول أن أسجل على الهواء عذراً شرعياً ليغادر ألبير الطائف إذا رغب.
- قال: لعلك تستطيع القيام بعملٍ يُبدّل رأي صاحبك؟
- قلت: هناك محاولة وحيدة أقترحها عليك، وهي الطلب من سعود الفيصل، العائد من سورية، بعد أن وقف على رأيها، أن يعود فوراً بطائرته إلى بيروت، وينتقل إلى بعبدا، ليحاور الجنرال. فالرجل يشكو من انقطاع الحوار المباشر معه، وعدم احترام قواعد المفاوضات وأصولها. فهو رئيس لدولة يجري تقرير مصيرها، من دون موافقته.

- رد ألبير قائلاً: لكننا على اتصال يومي به، بواسطة داني شمعون، وجورج سعادة، الذي هو الآن إلى جانبي، وكذلك معظم النواب المسيحيين، وسوف نبحث اقتراحك هذا؟
- قلت: لم أشعر أن الجنرال راضٍ عن الاتصالات مع داني شمعون، وأنت تعرف أن الرجل لا يكشف سره لأحد.

وانتهت المحادثة مع ألبير، وربما دون أن يعرف أنه يتحدث معي إلى تونس...

في اليوم التالي، زرت أبو عمار في مكتبه لأطلعه على موقف الجنرال المعارض للاتفاق، فبدا لي أبو عمار متوجساً من الإجماع المطلق الذي حققه الطائف، وتركت تونس عائداً إلى بيروت عبر قبرص، ولم أكد أصل إلى لارنكا حتى رنَّ هاتف غرفتي في فندق «بالم بيتش»، وعلى الجانب الآخر أبو عمار ليقول:

- لم أستطع الاتصال بالجنرال لأخبره بأن الاتفاق قد تمّ، وهناك استحالة لمقاومته، والأخضر الإبراهيمي في طريقه إلى بيروت. فاتصل به أنت فوراً وأبلغه رسالتي، بضرورة الحذر والتروي والمرونة في موقفه والانتباه خصوصاً إلى حصان طروادة في الداخل.

اتصلت فوراً بالجنرال، ليلاً، فأبلغني أن الأخضر الإبراهيمي سوف يكون عنده بعد ساعة، وسوف يعيده خائباً، «يابساً»، فأحسست أن حالة عصبية تتحكم به، ولا تسمح بإسداء أية نصيحة له بالتعقل،

فكيف إذا كانت عبر الهاتف. فاكتفيت بنقل حديث أبو عمار متعمداً التشدد على عبارته الأخيرة، المتعلقة بحصان طروادة. وأشعرني الجنرال على الفور أنه فهم إشارة أبو عمار.

وبالفعل جاء الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت، لدعوة ميشال عون وسليم الحص إلى حضور حفلة الاختتام، التي ستقام في جدة لمباركة الاتفاق الناجز. رفض عون دعوة أهل الطائف لحضور حفل تكريس الاتفاق، معلناً: «إن الطائف كان للتداول في مشروع اتفاق، وليس لإقرار مشروع وإبرام اتفاقية، فهذا ليس من صلاحيات النواب». مبيناً الفرق الشاسع بين إعداد وثيقة لتفاهم وطني، وإعداد اتفاق نهائي، معلناً «إن النواب قد تجاوزوا صلاحياتهم في الطائف، بعقدهم اتفاقاً دولياً، بينما هذه من صلاحيات السلطة التنفيذية».

بعدها مرت أيام، لألتقي ألبير منصور بعد الطائف، في باريس، حيث نزل النواب في فندق «رويال منصو» في ضيافة الحريري استعداداً للعودة إلى بيروت، ولإتمام ما قرره الطائف بانتخاب رئيس جديد للجمهورية. وعندما استوضحته عن سبب رفض اقتراح ذهاب سعود الفيصل إلى بيروت، قال: «لقد عرضنا على سعود الفيصل السفر إلى بيروت لمفاوضة ميشال عون، فوافق فوراً، ولكنه استمهلنا لمراجعة الملك فهد، وبعد ساعة عاد إلينا معدلاً اقتراحنا بإرسال الأخضر الإبراهيمي إلى بيروت في ٨٩/١١/٢٢، ولكن بعد موافقة النواب على الاتفاق، إذ إن الملك خشي من بحث الاتفاق مع الجنرال عون قبل موافقة النواب النهائية عليه، خوفاً من أن يتمكن الجنرال من خربطته».

في لبنان وفي الخامس والعشرين من تشرين الأول سنة ١٩٨٩،

الساعة الثانية عشرة ليلاً عقد الجنرال عون اجتماعاً موسعاً لقادة الألوية والأركان، وقادة الأفواج، والمعاهد العسكرية، طالباً منهم تحديد موقفهم من اتفاق الطائف...

فكان هناك إجماع كلّي، يرفض هذا الاتفاق، والاستعداد لمقاومته. ووجّه الجنرال بعدها النداء للاستفتاء الشعبي، فكان الجواب عبر تظاهرات حاشدة عبّرت عن رفضها للاتفاق، وشجبها العنيف لموقف النواب. وهكذا تحوّل رفض الجنرال إلى موقف عسكري، وشعبي، متعاظم، جرى التعبير عنه على الأخص، في المناطق الشرقية في لبنان...

ولكن بعد فترة من توقيع الطائف، وبالتأييد الدولي له، الذي أعقب إعلانه مباشرة، بدا، وبشكل حاسم، أن عون خسر معركته العربية، والإقليمية، والدولية، فانحاز العرب جميعاً، بما فيهم العراق الحليف العربي الأفضل، إلى هذا الاتفاق، متذرعاً بعدم توفر إمكانية مقاومته، لا على الصعيد الداخلي لأن «القوى المسيحية المتحالفة مع العراق من قوات وكتائب، قد انحازت إلى الطائف، ولا على الصعيد الإقليمي، بسبب انحياز جميع الدول العربية، ولا على الصعيد الدولي، إذ انحازت أميركا كلياً إليه، وتبعتها جميع دول أوروبا، والاتحاد السوفياتي، وأصبح على العراق أن يتحمل عزلتين، عزلته، وعزلة الجنرال، فيما لو عارض الطائف». فكانت موافقة عبد المجيد الرافعي، أمين سر حزب البعث المتعاطف مع العراق على اتفاقية الطائف إعلاناً لعزلة عون شبه الكاملة على الصعيد السياسي الإقليمي والدولي... أما أبو عمار فقد لاذ بالصمت وتقديم النصح بالتروي. كذلك قرّب هذا الاتفاق بعض المسافات المتباينة بين سورية وإسرائيل. ولم يكن للفاتيكان أي دور فعال في مواجهة هذا

الواقع الجديد، الذي كرّس نهائياً نقل لبنان من الحالة الأوروبية العامة والفرنسية الخاصة، إلى الحالة الأميركية العامة، والسورية الخاصة. وسوف تبين الأيام اللاحقة كيف أقرَّ النواب اتفاقية الطائف مشروع سلام لتنفذه أبشع الحروب التي عرفها لبنان.

وبات عون في عزلة دولية، لم يفده فيها، لا التأييد المعنوي العراقي والفلسطيني والليبي، ولا الاهتمام الوجداني الفرنسي والفاتيكاني، ولم يبق أمامه لمقاومة الاتفاق سوى جيش لبنان «وشعبه العظيم».

وبدأت مسيرة «يا شعب لبنان العظيم» في وجه السياسيين التقليديين، وفي وجه الأحزاب، والمراكز الضاغطة المحلية، والإقليمية والدولية، فأعلن البطريرك انحيازاً كلياً إلى الطائف، ولم يبقَ إلى جانب الجنرال، سوى حزب الأحرار بقيادة داني شمعون الذي تعرض أيضاً لانقسام داخلي حرّضت عليه القوات اللبنانية. وشهد قصر بعبدا المظاهرات الجماهيرية بشكل شبه يومي، وارتفعت لافتات الاستنكار والشجب ضد موقف النواب. وفي أول مؤتمر صحافي حاشد حول هذا الموضوع، أعلن الجنرال «أنا في هذا الاتجاه والطائف في الاتجاه المعاكس، والمطلوب من الشعب التعبير عن موقفه»، وبرز الموقف الشعبي في اليوم التالي، بأوسع تظاهرة، وصفتها «الديار» في ١٩٨٩/١١/٥، «بالبحر البشري الجارف الزاحف إلى بعبدا دعماً وتأييداً لموقف العماد». أما النواب فقد تفرقوا في العواصم الأوروبية، والعربية، بعد أن أجمعوا على اعتبار الطائف، «اتفاق الحد الأدنى الممكن، وثيقة للوفاق الوطني»، ولم يكن بالإمكان أفضل مما كان بانتظار اجتماعهم الثاني، لانتخاب رئيس للجمهورية، كخطوة أولى في مسيرة تطبيق الاتفاق الطائفي المذكور.

ولإسقاط الشرعية عن النواب، ومنعهم من انتخاب رئيس للجمهورية، حلّ عون مجلس النواب. وبدا بذلك كأنه أبحر نهائياً في رحلة التغيير الجذري متلبساً شخصية الثائر المتمرد على الواقع المحلي، والإقليمي، والدولي، مقترباً من يوسف بك كرم، وطانيوس شاهين، كما بدأ يحلو التشبيه لدى القاعدة الشعبية اللبنانية.

ومرة جديدة، جاءت الأحداث لتدفع بميشال عون في اتجاه إجباري لمقاومة الواقع السياسي المهترئ، والتزام تغييره، وأن ينبري بكثير من التصلب في وجه التعديات على الكرامة والسيادة والاستقلال التي تضج بها نفسه. فكان كلما زاد الضغط الخارجي كلما شعر بأنه استقر في موقعه الطبيعي. ولسان حاله أن لبنان ليس بحاجة إلى رئيس بل إلى قائد.

فلم يشعر مرةً، بأنه بات معزولاً ومهدداً بالسقوط، حتى في أكثر الأوقات حراجةً. كان دائم الإيمان بالنصر.

رابعاً: حرب الإلغاء
التنفيذ القواتي لخطة الدفاع
تقليد إسرائيلي ومشروع أميركي

بعد أن فُرضت وثيقة الطائف على لبنان، بوظيفتها الإقليمية والدولية، كان لا بد من إيجاد آلية للتنفيذ، تتناسب مع المرحلة الراهنة، لأن المطاردة الأميركية لعون، بدأت تعطي ثمارها خصوصاً بعد عزله عن جميع حلفائه الخارجيين. فالعراق، وعلى لسان النائب عبد المجيد الرافعي، أعلن تأييده للطائف، وإن كانت القيادة العراقية قد تركت بعض الظلال على موقفها، من خلال استمرار الاتصال بعون والتعاون معه مادياً. فقد كان الضغط الدولي كافياً لتبريد

حرارة الاتصال، وقتل الأمل الذي كان يضخه الموقف العراقي لدعم عون مادياً ومعنوياً. وكذلك فعل الفلسطينيون. فقد عجزوا عن مواجهة الضغط السعودي ـ الأميركي، والتصدي للموقف السوري في لبنان.

«عون هذا، قد أفسد كل مخططاتنا. كنا عازمين على دفع الفلسطينيين والإسرائيليين إلى الاتفاق على حل مشاكلهما. وشجعنا الانتفاضة بإعطائها حداً أقصى من الدعاية في وسائل الإعلام. وبدأنا نقول للإسرائيليين إن عليهم الخروج بخطة أو بأي شيء آخر للمستقبل مثل إجراء انتخابات أو ما شابه. وعندها فجّر عون لبنان. فبدأ الجميع يتحدثون عن تطور الأمور فيه الأمر الذي أدّى إلى تراجع أخبار الفلسطينيين والانتفاضة في الإعلام. ما نريده هو إزاحة لبنان عن ظهرنا وإعطاؤنا وقتاً».

وعندما يسأل سعود الفيصل زميله وزير خارجية أميركا جيمس بايكر: الوقت، لماذا؟

الجواب: «يجب أن تفهم أن الرئيس بوش ليس الرجل الذي يحب أن يُدفع للإسراع في عمل أي شيء. وهو لا ينفك يقول لنا في البيت الأبيض: أعطوني وقتاً يا سادة أعطوني وقتاً. ولهذا نحاول كلنا إعطاءه ما طلبه على رغم أننا لسنا متأكدين من الذي يريد أن يفعله خلال هذا الوقت. والآن هو لا يريد أن يسمع عن لبنان أو حتى عن الفلسطينيين. إنه يريد أن يربح معركة المخدرات مع جنوب أميركا».

ـ سعود الفيصل: «أفهم أن على الجامعة العربية أن تحل

المشكلة اللبنانية لتبقى بعيدة عن الأمم المتحدة حتى لا تضطر أميركا لاتخاذ موقف».

فأكد له بيكر صحة الاستنتاج وقال:

- «تماماً. ولقد أبلغنا إلى الحكومة الفرنسية وإلى الأمين العام للأمم المتحدة أنهما يعطيان اللبنانيين، وأعني عون وشعبه، تشجيعاً كبيراً. وطلبنا إليهما التخفيف. وهكذا عادت قطع الأسطول البحري الفرنسي إلى طولون. ولم نسمع أية كلمة من بيريز ديكويار منذ ذلك الحين»[١٥].

وهكذا سقطت من يد ميشال عون كل الأوراق الخارجية، وأحكم الأميركيون، وهم عرّابو الطائف الأساسيون، الطوق الخارجي حول «الضابط المتمرد» تمهيداً لتصفيته وإسقاطه.

أما حلفاء أميركا المباشرون في الطائف وبخاصة سورية وإسرائيل، فكان إسقاط عون، مشروع الدولة بوجه الميليشيات التابعة لهما، هدفاً ومطلباً.

وبدأت الأوراق الداخلية تتحرك وفقاً لتوجياتهم. وكانت الخطة الأميركية «بإزالة التمرد» تستوجب، بالإضافة إلى تجميع القوى السياسية التقليدية، المناهضة حكماً لعون، وبخاصة مجلس النواب المحلول، وقيادة الكنيسة، على الأخص، إلى موقع العداء، والتصدي لعون، على أن تتولى القوات اللبنانية الجانب الأمني والعسكري. وهكذا تم إخراج القوات من حالة التعايش الخجول المدروس الذي استمر مع الجيش طوال فترة حرب التحرير، والانتقال بها إلى مشروع زعزعة استقرار المناطق التي يتواجد فيها عون، واختلاق

بعض الحوادث الأمنية، إذا اقتضى الأمر ذلك.

وتخيل الأميركيون أن ذلك يؤدي إلى بلبلة الوضع وإسقاط عون، إذا ما أضيف إلى الحصار المالي والاقتصادي والتمويني والإعلامي الذي تمارسه شرعية الطائف وحلفاؤها. وبمثابة إعلان لرسالة الطائف وأمر لحلفاء أميركا ببدء التحرك، استغرب السفير الأميركي في اتصال أجراه مع جعجع من زغرتا، خلال زيارة تهنئة للرئيس المنتخب رينيه معوض، تأخر القوات اللبنانية في التحرك ضد عون. وكأنه يعطي الضوء العلني الأخضر للجميع.

ولعل الرئيس معوض هو الوحيد الذي لم يعلن تبرمه واستعجاله للوصول إلى إسقاط عون على طريقة الكاوبوي الأميركي وحصان طروادة... وانسجاماً مع طبيعته الهادئة والدبلوماسية راح يهيئ الفرص والظروف، من خلال اتصالات عديدة، للوصول إلى نهاية لبنانية لأزمة العلاقة بين رئاسته الظاهرة والسلطة الفعلية بمظاهرها ومرافقها من الرئيس ميشال عون.

ولعل هذا من الأسباب التي أدت إلى تردده في تشكيل الوزارة وربما إلى استشهاده بعد حفل يوم الاستقلال، ولم يبقَ من السياسيين اللبنانيين التقليديين خارج حلبة الاستنفار الأميركي، سوى العميد ريمون إده الذي يغنّي من باريس مزاميره السياسية الشيّقة، وداني شمعون وحزبه المترنح نتيجة أحداث الصفرا وانشقاق بعض المتعاطفين من القوات اللبنانية.

وهددت السلطة، ولأول مرة علناً، بلسان الرئيس إلياس الهراوي، بضربة عسكرية. ولم يكن هذا التهديد في حينه، سوى شعار

هوائي، ورسالة خارجية، لأن الجنرال كان الأقدر عسكرياً وشعبياً، فراحت موجة التأييد الشعبي تتعاظم، وبدأ الزحف الجماهيري إلى بعبدا، محاولاً تعويض العزلة السياسية الخارجية والداخلية...

هذه الظاهرة أحرجت القوات اللبنانية، التي بدأت مرتبكة، تفتش عن طريقة مؤاتية لإعلان موقفها الحقيقي من الطائف. «فهل تُسأل القوات عن موقفها من الطائف؟ مش عيب؟». كان هذا الرد الوحيد المكرر الذي اعتمده قائد القوات، كلما سئل عن موقفه من الاتفاق. بينما كانت تدرس وتحضر في الخفاء الخطط السياسية والعسكرية لتغيير الموقف في المنطقة الشرقية لصالح الطائف، ويؤكد ذلك بول عنداري[١٦] إذ يقول: «ولكي لا يتكرر ما جرى في ١٤ شباط، جمعنا الحكيم في أوائل تشرين الأول، وطلب منا تحضير خطة عسكرية دفاعية، في حال تعرضت القوات اللبنانية لأي هجوم».

بدا أن مشروع إلغاء عون وتمرده من الداخل، هو الذي يتقدم على أي مشروع إلغاء خارجي، وأن من بين عروض الإلغاء الداخلية، المتوافرة يومذاك مشروع القوات اللبنانية، هو الأوفر حظاً، فبدأت التحضيرات العملية لتنفيذ قرار الإلغاء الذي أقره «مشروع سلام» الطائف.

خامساً: خطة الدفاع

ويبدو أن القرار الأميركي بإزالة تمرد عون لاقى قبولاً وارتياحاً لدى القوات التي بدت مستعجلة جداً لإلغاء هذه الظاهرة التي تنافسها في ساحتها الخاصة وتهدد مشروعها السياسي. وكانت القوات اللبنانية في ١٤ شباط وبعده، حتى ١٤ آذار، قامت بوضع ملف

خاص لاستقطاب من سمّتهم القوى المعادية لعون داخل المؤسسة العسكرية، وكرّست مخابراتها جهداً كبيراً لتنظيم وإنجاز هذا الملف، واستخلاص الخطط اللازمة لاحتواء الفريق المعادي. وأكد ذلك بول عنداري: «لقد أوقفت القوات معظم نشاطاتها السياسية والاجتماعية، ما عدا العسكرية، التي شهدت عملاً لم يسبق له مثيل في تاريخها، طوال أربعة عشر عاماً، إضافة إلى الهدف الدائم وهو بناء قوة ذاتية فعّالة، لذلك انصرف كل عنصر وضابط مسؤول إلى عملية بناء جبّارة للطاقة العسكرية. ولكي تعرف حجم هذا العمل المتواصل، نشير إلى أنه بدلاً من ٣ سرايا أساسية في لواء الدفاع، خاضت الحرب في ١٤ شباط، أصبح لدى القوات ٢٣ سرية، ما عدا بقية الأسلحة من مدرعات ومدفعية، ولا سيما فرقة الصدم، وكانت حرب التحرير مؤاتية للتعبئة والتدريب».

«أضف إلى ذلك محاولات كثيفة لاستمالة بعض ضباط الجيش اللبناني، ومراقبة آخرين، وتحضيرات أخرى للمواجهة، ضمن خطة كاملة أعطيت اسم خطة الدفاع، وقد ساعد في إنجاح هذه الخطة، الاتصالات المباشرة بالقيادة العسكرية لعون، واللقاءات المتكررة بين كل من عون وجعجع كل خمسة عشر يوماً».

وكان عون خلال هذه اللقاءات يحاول استكشاف مدى التزام القوات بالطائف وتنفيذه، ويحاول أحياناً عرض بعض إغراءات المشاركة في السلطة. ولكن جعجع لم يكن حراً ولا راغباً بتبديل قراراته، فقد التزم الطائف وتنفيذه، ولم يعد يُغريه أو يستهويه أي مشروع آخر مع عون. وفي هذا المجال يؤكد عامر شهاب، رئيس المخابرات في الجيش اللبناني، في ذلك الحين، «أنّ جعجع كان ملتزماً بالطائف التزاماً لا يستطيع تحمله وحده، وهذا ما فاجأ عون في

لقائهما، بتاريخ ٥ تشرين الأول سنة ١٩٩٠ حين عرض عليه جعجع أن يدخل في الطائف، فقدم له عون بالمقابل عرضاً آخر طالباً منه الخروج من الطائف، ولكنه رفض عندئذ عرض عون بأن يتقاسما الأدوار: أحدهما مؤيد للطائف والآخر رافض له على أن لا يؤدي ذلك إلى صراع بينهما». وقد أكد الجنرال عون هذا الرأي بقوله: «لقد استدعيت سمير جعجع إلى بعبدا، وقلت له: طالما اتفاق الطائف هو عاطل وهو أكره الحلول، إذن لا تقاتل لكي يطبق، وعندما أفشل أنا بمعارضته تكون أنت الوريث الشرعي للوضع». ويضيف: «قلت لجعجع إن الذي يدخل في اتفاق الطائف يموت، والذي يرفضه قد يموت أو يبقى على قيد الحياة». ثم يضيف: «لطالما قلت له: يجب أن لا يحصل صدام في الشرقية فهو مميت لكل الأطراف، ونحن لسنا بصدد أي اصطدام مع أحد... ولكن جعجع، لم يأخذ بكلامي، فاجتمع في السفارة الأميركية بصحبة وليد جنبلاط، بأفراد (عملاء) من سي. آي. إي.». وقد نقل إليّ السفير مكارثي خبر هذا الاجتماع وكذلك كريم بقرادوني قائلاً: «لقد رسى التزام إسقاط ميشال عون على سمير جعجع بدءاً بالحصار المالي، والهدف هو إسقاطه تحت تأثيرات اللعبة الداخلية حتى لا تظهر الأصابع السورية والإسرائيلية والأميركية المحركة، بطريقة مباشرة، وتظل القصة غير مكشوفة، يحجبها ستار التآمر». ويضيف عون: «هذه أصعب مرحلة من المراحل التي مررت بها حيث عرفت أن السقوط حتمي وعليّ المحافظة على المعنويات، لذا قاومت مالياً وداخلياً وسياسياً وجاع الشعب اللبناني بكل فئاته، حتى لا يتم السقوط بتأثير اللعبة الداخلية»[١٧].

ترك القوات اللبنانية تكمل استعداداتها ليوم المقاومة، بل ساهم في دعم ذلك اليوم، عندما رفع يد سمير جعجع بيده أمام جماهيره

المحتشدة في بعبدا، ولم يكن يجهل ما تحضِّره له الأيام اللاحقة، ولكنه كان يؤمن بأن النصر حليفه، ولم يتصور يوماً أن الطائف الذي وصفه بوثيقة الاستسلام، يمكن أن يتحول إلى حكم إعدامه السياسي. أو أنه بالغ في الاعتماد على حماية الشعب والرأي العام له من حكم الطائف بعزله الذي أصدره كبار الخارج ليباشر تنفيذه من الداخل حصان طروادة.

وكان لقاء الوداع غريباً بين جعجع وعون في ١٩٩٠/١/٢٠، عندما رفع عون بيده يد جعجع في قصر بعبدا أمام الجماهير المحتشدة معلناً الحلف المقدس مع القوات اللبنانية، وقد ردّد جعجع في حينه: «إن خطر اجتياح مناطقنا قد تلاشى»، ثم أضاف جازماً: «ستخيب آمال الذين يراهنون على اشتعال الموقف بيننا وبين الجيش». ولكن دون التطرق إلى الموقف من اتفاق الطائف، بالرغم من إلحاح عون. ومرَّ يوم المقاومة في ١٩٩٠/١/٢٥ الذي نظمته القوات اللبنانية بنجاح، وكان مناسبة لإظهار حجم القوات، وتأكيد استقلاليتها، وإعطاء الانطباع للخارج بجهوزية خطة الدفاع، التي كان يطالب بها السفير الأميركي، ويكشفها في كل مناسبة. وحاول عون تفكيك الموقف المتفجر مع القوات، عارضاً مشروع توسيع الحكومة، وهو المشروع الذي طالما كانت تطالب به، فلم تلق الفكرة استحساناً لديها، فهي اليوم لم تعد متحمسة لهذا العرض، فمشاركتها في سلطة على شفير الانهيار، لا تعادل طموحها بأن تصبح شريكاً أساسياً في سلطة قادمة من الطائف، ومدعومة من النظام العالمي الجديد، أو تصبح سلطة مستقلة بمنطقة تحكم بها قبل الطائف وربما بعده. وفشلت بذلك خطة عون «لاستيعاب حصان طروادة» لأنَّ خطة الدفاع لدى القوات قد اكتملت وبُوشر بإعلانها وتنفيذها بخطوات عملية، بدأت بمهرجان يوم المقاومة. وفي اجتماع

لمجلس القيادة في الكرنتينا، قبيل اندلاع حرب الإلغاء في ١٩٩٠/١/٣٠، أكّد جعجع الكلام ذاته: «إن الوضع مع الجيش ثقيل ولكنه ليس خطيراً. مما لا شك فيه أن الأفق السياسي مسدود، ولا يمكن الاستمرار على هذا المنوال طويلاً، والأمور تتطلب بالاً طويلاً، ولكن النتيجة بالنهاية لصالحنا». وكتب سركيس نعوم، نقلاً عن كريم بقرادوني، أنه علّق على هذا التصريح بقوله: «صحيح أن الأفق الخارجي مسدود، ولكن الوضع الداخلي خطير وليس ثقيلاً، كما سعى الحكيم إلى طمأنتنا. والخطورة تكمن في احتمال الصدام العسكري، وهذا وارد رغم أنَّ الحكيم يؤكد أنه ما دام قائداً للقوات، لن تسفك نقطة دم واحدة في قتال مع الجيش. لكنَّ التأكيدات شيء والواقع شيء آخر. وإنَّ احتمال الصدام بين الجيش والقوات يكبر يوماً بعد يوم، ولا أعرف اللحظة التي ستنفجر فيها الأمور فجأة، وبشكل لا يتصوره عقل ولا مخيلة، ولا أوافق الجماعة التي تدعي أن المعركة ستحسم خلال ساعات أو أيام، إني أرى المعركة في حال حدوثها، شرسة وطويلة». ثم يكمل بقرادوني الحديث ليقول للحكيم: «لا يمكن أن نبقى شهود زور أو صامتين ومتفرجين. على كل واحد منا أن يختار طريقه بكل حرية ووعي». ولكن القوات التي كانت في مرحلة تنفيذ الخطة الدفاعية، سبقت بقرادوني واختارت بحرية ووعي وتصميم موقعها في حرب الجنرال المتمرد، لتتخلص من منافسته في مناطق تواجدها، وإلغاء مشروعه الوطني المناهض لمشروعها «القومي»؟ ونجاحها في هذا الدور، يوفر على عرّابي الطائف وخصوصاً الأميركيين، مزيداً من التنازلات التي كانت تتطلبها القوى الأخرى مقابل هذه المهمة، لا سيما سورية التي كان إقناعها بتولي إسقاط عون، يستوجب كثيراً من المفاوضات والتحضيرات والتنازلات التي لم تكن واشنطن، في ذلك الوقت، مستعدة لتقديمها لها، فاعتمدت القوات لتنفيذ مشروعها.

وقد صرح عامر شهاب، رئيس جهاز المخابرات في الجيش اللبناني، في ذلك الحين، أن خطة القوات قد رسمت على الشكل التالي:

١ ـ «حملات إعلامية وتلفزيونية وإذاعية منظمة...».
٢ ـ «زعزعة أمنية للمنطقة الشرقية ترجمت بعمليات إخلال بالأمن، وتعديات فردية، تشليح على نهر الكلب وفي الأشرفية وعين الرمانة، بهدف زعزعة الثقة بشرعية ميشال عون لدى المواطنين».
٣ ـ «ضرب المعنويات العسكرية، واستفزاز الجنود إفرادياً من قبل عناصر القوات».

«وقد أظهرت القوات اللبنانية قدرة جهنمية على اختلاق الحوادث الأمنية، في فترة زمنية قصيرة، وقد شملت هذه الحوادث»:

١ ـ «انتشاراً للمسلحين خارج مراكزهم الأساسية، وبقرب مراكز الجيش، وإقامة العديد من الحواجز الثابتة على المداخل الرئيسية للمنطقة الشرقية، بالإضافة إلى حواجز أخرى طيارة... وتمركزاً على «التلال المشرفة بالإضافة إلى الاستنفارات وتسيير الدوريات».
٢ ـ «عقد الاجتماعات الليلية، واستدعاء عناصر الدفاع الشعبي، للالتحاق بمراكزهم، وكذلك جميع العناصر المأذونة، وتجميع الآليات العسكرية والإيعاز إلى بعض المؤسسات بالإقفال، لأن الوضع الأمني سيئ».
٣ ـ «ممارسة شتى أنواع التعديات على الحريات الفردية،

والمؤسسات العسكرية والمدنية التي أظهرت تأييدها لمسيرة التحرير، وقائدها العماد عون، وقد ترجمت هذه الممارسات بالقتل والخطف والضرب، والاحتجاز والتهديد والشتائم وتكسير السيارات وأبواب المحلات وخلافه»...

ويضيف عامر شهاب: «فإذا ما أُنجزت وتحققت جميع هذه الأعمال العسكرية والممارسات الإرهابية يسقط عون تلقائياً. ولو اضطرت القوات إلى خوض معركة عسكرية سريعة، كانت قد حضّرت لها سابقاً، فلن يضرها ذلك في شيء، طالما أن الهدف قد تحقق وهو القضاء على عون. وبالفعل لم تؤدِ خطة الزعزعة إلى النتيجة المرجوة، فكان لا بد من مباشرة العمل العسكري الكبير، فاشتعلت الحرب في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، ومرت ثلاثة أيام على بدايتها، من دون أن يصدر عن قيادة الجيش أي أمر بعمليات ضد القوات، حتى حلول ٤ شباط ١٩٩٠، فكان أول أمر عسكري هو عملية عين الرمانة، بينما كانت معلومات «رجال المخابرات»، المتعددة المصادر، تؤكد أن سمير جعجع سينفذ خطة إسقاط عون بدون عمليات عسكرية، وما يدعم هذه المعلومات تقرير أمني دقيق صاغه فؤاد الأشقر، في مديرية المخابرات، ويفيد أن هناك توازناً في القوى العسكرية، بين الجيش والقوات، وأنّ فكرة الحسم العسكري، كانت مبعدة...».

وشكلت حادثة «مدرسة قمر» في فرن الشباك، الفرصة المؤاتية للقوات اللبنانية لبدء تنفيذ خطة الدفاع، في جميع المناطق، حيث لاقت نجاحاً سريعاً بفضل الجهوزية والمفاجأة. وراحت تنتشر وتتوسع كالنار تلتهم ما يعوق طريقها. صُعق عون بهذا العمل العسكري

المفاجئ، لأنه كان يظن أن الأمور لن تصل إلى حد الصدام العسكري الشامل، بعكس توقعات المكتب الثاني في الجيش، فالأمور جرت بطريقة مناقضة لتوقعاته، وحققت القوات انتصارات عسكرية كبيرة، خصوصاً في مناطق الشمال، وجونية وبيروت، ولاحقاً في كسروان، مقابل بعض المعارك التي ربحها الجيش في عين الرمانة، والضبية. وأثبتت خطة الدفاع التي نفذتها القوات فعاليتها، ولكنها بدل أن تزعزع عون وحده، زعزعت المنطقة الشرقية بكاملها، فغاصت في عتمة الدمار والجوع، والخوف ليس فقط على الحاضر، بل خاصة على المستقبل. ولم تنفع وساطات الداخل، ولا ضغوطات الخارج في حقن الدماء وإخماد نار الصراع والأحقاد. فقد غامر شاكر أبو سليمان والآباتي نعمان والمطران أبي نادر، عبثاً، بتجاوز خطوط النار التي راحت تكرس خطوط تماس فاصلة بين الجيش والقوات.

ولم تنفع الوساطة الفلسطينية المباشرة، فاتجهت الآمال نحو العراق، الحليف الوحيد المتبقي، وقد بدا مذهولاً، وعاجزاً عن فهم ما حصل بُغية التحرك لوقفه، وبدا كأنه يقاطع الطرفين المتقاتلين محملاً المسؤولية لهما بالتساوي. وبادر أبو عمّار للقيام بوساطة مستحيلة، فالتقيته في تونس، بناء لطلبه، وحمّلني رسالة إلى الجنرال باسمه، واسم الرئيس صدام حسين، لإرسال ممثل عن الجيش للاجتماع في تونس مع ممثل القوات، لبحث إمكانية وقف الحرب، فأصرَّ عون أن أمثله في ذلك الاجتماع، ولم يترك لي فرصةً للرفض لأنه حسم الموضوع قائلاً: «إما أن تذهب أو أرفض عرض أبو عمّار»، مما أرغمني على قبول هذا الدور الذي كنتُ أتحاشاه لسببين:

١ ـ بالنسبة إلى عون، والحق يقال، لم أكن على بيّنة من

خفايا ووقائع صراعه مع القوات، وهو ينتدبني لأمثله في تونس، من دون أن يضع بين يدي ملفاً بالوقائع، والمطالب، والشروط، معتمداً عادته على مبادرة الرسول الذي يمثله. فإن كان هذا الأسلوب مقبولاً في الحالات السياسية العابرة، فإنني لم أكن أعتبره مقبولاً في حالات الصراع العسكري المصيري...

٢ ـ أما بالنسبة إلى العراق، فلم أكن على علاقة حسنة به، بسبب ترددي إلى دمشق، بمناسبة معالجة ملف المهجرين، مما أثار العراقيين، وحملهم على التشكيك بي، والتحامل عليَّ أحياناً، وكان عون على معرفة بذلك. لكن هول المأساة، وتصميم عون على عدم إرسال أي شخص آخر سواي، بالإضافة إلى صعوبة الانتقال، بخاصة في فترة الحصار، وإلحاح أبو عمّار على مباشرة الوساطة، دفعتني إلى قبول السفر إلى تونس، فقط لإظهار الموافقة المبدئية على التفاوض، أملاً أن تُناط هذه المهمة، لاحقاً، بأشخاص آخرين غيري تنطبق عليهم مواصفات المفاوضين.

ولم يتسنَّ لتوفيق الهندي، ممثل القوات، أن يقرأ ورقة العمل خلال لقائنا مع أبو عمّار، ليلة وصولنا معاً إلى تونس عبر لارنكا، لأن أبو عمار بادره بالقول: «إزاي عملتو ببعضكم كده يا توفيق»، فأجابه: «اسأل عون... فنحن نفذنا خطة الدفاع...».

ولا أدري لماذا أثارني هذا الكلام، في حضور أبو عمّار، وكنت قد سمعته سابقاً من وسائل إعلام عائدة إلى القوات، فبادرت توفيق

بقولي: «إذا كانت «خطة الدفاع» تستطيع أن تخدع بعض الناس، فليس من المستحسن ذكرها، والتسلح بها في حضور أبي عمّار، فهذا الرجل قد اكتوى «بجيش الدفاع» الإسرائيلي، وخطط الدفاع الصهيوني، التي جعلت الأرض المحتلة تتوسع على حساب الأرض العربية والدول التي «هاجمت» جيوشها إسرائيل... مستندة إلى خطوط دفاعية محكمة! عندها انتقل أبو عمّار بالحديث بسرعة، إلى موضوع «حصان طروادة» ووقف القتال واعتبار لقائنا تمهيداً لمباشرة لقاءات أوسع تتم في بغداد، بحضور الرئيس العراقي، على أن يشترك فيها عسكريون من الطرفين.

واغتنمت الفرصة مجدداً، لأؤكد لأبو عمّار، أنَّ دوري يتوقف عند هذا اللقاء، فأنا أعفيه من الجهد الذي سوف يبذله مع العراق لإدخالي في الوفد، لأنني لا أرغب بذلك، وشرحت له الأسباب التي فهمها، ولكنه بمحبته ولياقته المعهودتين أصرَّ على حضوري. وغادرت الجلسة مع الحاج طلال وتوفيق الهندي، لنعود معاً إلى الفندق، ومنه إلى لارنكا، فبيروت. عند هذا الحد أصريت أن تتوقف مهمتي. وانقطعت نهائياً عن تتبع أخبار هذا الجهد. وقد علمت بعدها، أن العميد فؤاد عون تابع المفاوضات التي لم تسفر عن أية نتيجة إيجابية، لأن القوات أصرت على عدم إعطاء عون المنفذ البحري الذي يطلبه في الضبية. واستمر النزف، وبدأت تشحب صورة المستقبل لدى عون نتيجة ضغط الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني على الناس. وقد ازدادت أسراب المهاجرين عبر المرافئ المكتظة، والمطارات، وحتى الطرق البرية، وحوصرت «حالة التحرير» بمؤامرة الأميركان وأحلام القوات اللبنانية تمهيداً لإسقاطها النهائي...

سادساً: الضربة القاضية
والتنفيذ السوري للطائف الأميركي

استنفدت خطة «الدفاع»، التي طبقتها القوات اللبنانية كل قوى الجنرال، متدرجة من مرحلة الارتباكات الأمنية، إلى مرحلة الاشتباكات العسكرية الشاملة، مزعزعة القوة العسكرية المتماسكة والصلبة، التي كان يعتمد عليها، مُخربةً البنى التحتية، ومُضعفة الصمود الذي تميَّزت به المنطقة الشرقية. ولكنها لم تستطع تحقيق الهدف الأميركي المرسوم لها بإلغاء الجنرال كلياً، فارتسمت بين الجيش والقوات اللبنانية خطوط تماس، أعلنها، مكرساً شرعيتها، أوري لوبراني بتصريح مباشر من الإذاعة الإسرائيلية. وقد بدا هذا التصريح بمثابة إنذار لعون، وتبليغ للقوات اللبنانية، وتنبيه للقوى المهتمة بإسقاط عون، أنَّ هناك محطة جديدة، يتوقف عندها الصدام العسكري، استعداداً لتقويم وحصاد النتائج السياسية وإعادة توزيع المغانم.

لقد كانت التقارير العسكرية التي تلقاها عون من أجهزته المختصة قبل شهرين من اندلاع حرب الإلغاء تشير إلى توازن وتعادل القوى العسكرية بين الجيش والقوات. وقد أكّد لي ذلك عامر شهاب، رئيس المخابرات في الجيش اللبناني، وأضاف «لقد كانت لدينا معلومات عن الخطة التي رسمتها القوات، للتصدي للجيش، من أجل إسقاط عون قبل حرب الإلغاء...».

ولكن الخطأ الذي ارتكبه الجنرال، ولم يعترف به، هو أنه صدَّق بعض مستشاريه، واعتبر أن التوازن العسكري، بالإضافة إلى الدعم الشعبي للجيش، يكفيان لردع القوات عن القيام بعمل عسكري تكون نتائجه في كل الحالات خسارة للقوات. وكان يصدق التحليل القائل بأن الصراع سيبقى في مرتبة الإرباكات الأمنية، التي

هو قادر على استيعابها عسكرياً وسياسياً، بالإضافة إلى أن المنطق السياسي والعسكري، الذي اعتمده الجنرال لكشف المدى الذي يمكن أن تتوقف عنده نوايا القوات العدائية المعروفة له، كان يعتمد الواقعية النظامية. فأي حرب تشنها القوات ضد الجيش هي خاسرة، بنظره، وبالتالي، فإن القوات لن تصل إلى هذه النقطة. ونسي أنه يواجه قتالاً ضد ميليشيا تعتمد المراهنات والمقامرة والاستهتار بأرواح العباد ومصائر الأوطان.

ولذلك تحصن الجنرال عون، رغم التقارير المعاكسة، والآراء «الخبيثة» بمقولة أن سمير جعجع إن كان لا يرى الواقع فهو جاهل أعمى، وإن كان يراه ويقبل الخسارة المحتمة فهو مجرم. ولم يكن الجنرال يومها، ربما على الأقل، يقبل بأن يعتبره جاهلاً أو مجرماً.

وهكذا نام الجنرال على قراءة ناقصة لنوايا القوات وواقع الحال ليصحو على زلزال عسكري أفرز خطوط تماس جديدة، أدت إلى فرعين من الفشل:

- فشل عسكري يتمثل برضوخ الجنرال مكرهاً للأمر الواقع، لأنه بات لا يملك القوة الكافية لإسقاط خطوط التماس الجديدة مع القوات.
- فشل سياسي يتمثل بقبوله بهذه الخطوط الجديدة المرسومة... بالإضافة إلى انقطاع جميع الاتصالات الخارجية ليعيده رقماً عادياً يضاف إلى الميليشيات التي أفرزت لها الحرب خطوط تماس.

وكانت هذه النتيجة في نظري سقوطاً نهائياً لعون، المشروع الوطني،

ونصف نجاح للمشروع الأميركي على يد القوات يستوجب استكماله إدخال عناصر وقوى أخرى.

تابعت جمهورية الطائف المشروع بإصدار بيان ١١ تموز ١٩٩٠ الذي صيغ بلهجة استفزازية ولم تترك لعون إلّا خيار الرفض، عندها انتقل المشروع الأميركي إلى مرحلة إسقاط عون بالحصار التمويني الذي جاء استكمالاً للحصار الذي كان قائماً منذ بدء حرب التحرير، وخلال حرب الإلغاء.

واستمر الحصار فترة زمنية طويلة، لم يسقط أثناءها عون ولا المنطقة المحاصرة، بل على العكس، فقد برزت مظاهر تحدّ لهذا الحصار داخل المنطقة وخارجها، وراحت تشكل خطر ظهور ردة فعل عكسية لنتائج الحصار، ليس فقط على مشروع إسقاط عون، بل على استمرار الجمهورية الثانية، ونظام الطائف. عندها سارع الأميركيون إلى دفعة جديدة لحماية جمهورية الطائف واستكمال مشروع إسقاط عون.

فتكثفت الاتصالات، محلياً وإقليمياً، وتركّزت على تكليف سورية مباشرةً تنفيذ ما تبقى من الخطة، بعد أن سقطت كل المحاولات الداخلية التي كان يرغب بها الأميركيون، ويفضّلونها، بناءً لنصائح محلية من البطريرك، وبعض الزعماء المسيحيين، وإقليمياً من إسرائيل وبعض الدول العربية، ودولياً خصوصاً من فرنسا والفاتيكان.

وعندما انتهت الاتصالات الأميركية بالمراجع المحلية والإقليمية والدولية، متعهدة بالحفاظ على المسلّمات وتوفير الضمانات للمخاوف المختلفة عند فئة من المواطنين باستبعاد التنفيذ الخارجي

لخطة إسقاط عون، تمَّ التفاهم مع السوريين على تنفيذ المرحلة النهائية من الخطة.

وبدأت مرحلة الضغط لإقناع السوريين بالمبادرات العسكرية، وكان الاعتقاد السائد أن سورية لم تكن مستعدة للقيام بأي عمل عسكري يصب في النهاية، في خانة القوات اللبنانية. فسورية التي أعطت عبر مؤيديها، بخاصة إيلي حبيقة، والحزب القومي السوري انطباعاً بالتعاطف مع عون، وتركت وزير الدفاع ألبير منصور، ومحسن دلول يقدمان التسهيلات اللوجستية، وغيرها، للقوات اللبنانية، بعد حصارها، في معركة عين الرمانة، لم تكن (سورية) مستعجلة للتدخل عسكرياً، بالرغم من إلحاح حلفائها الداخليين، لحسم الموقف، لأن ساعتها لم تأتِ بعد، ومشروعها الخاص لم ينضج...

وقام محسن دلول خصوصاً وغيره كثيرون بمفاوضة عون على حصة في الجمهورية لقاء انضمامه إلى مشروع الطائف، وراح السوريون يلونون المشروع الأميركي بألوان مصالحهم وشروطهم والتي تحفظ لعون حصة لا تقل عن باقي الفرقاء السياسيين. رغم التحفظ الأميركي على هذا التوجه، استمر السوريون، ولفترة طويلة نسبياً، وفي ظروف ضغوطات داخلية وخارجية محرجة، في التفاوض الذي انتهى إلى رفض مطلق من قبل عون لمنطق المحاصصة.

وكانت أنظار الأميركيين تتركز على الخليج، ونوايا صدام حسين «التوسعية». ودولة الطائف في لبنان تسعى بالتضامن مع القوات اللبنانية لإزاحة عون، العقبة التي تهددها بالسقوط، وتهدد اتفاق

الطائف الأميركي، وبعض هداياه المحلية والإقليمية.

وتكثف الضغط الأميركي على سورية التي راحت تحسن موقعها التفاوضي خلال التحضير لإزاحة عون والمشاركة في حرب الخليج. فبدأت سورية خطة التنفيذ، معتمدة أسلوبها المعهود في التحضير للهجوم من جهة والتفاوض من جهة ثانية، فسلكت المفاوضات مع بعبدا طريقين: واحدة تحمل مفاوضين سياسيين وتقدم مشروعاً سياسياً لميشال عون، والأخرى تحضّر عسكرياً لإزاحة «الجنرال الصغير». وقد تولى المفاوضات الوسيط النشيط الأخضر الإبراهيمي، وميشال المر وإيلي حبيقة ومحسن دلول وسواهم. وكانت كل العروض، تصبُّ في قالب سياسي واحد متحجر، يُعطي لميشال عون «حق الاستمرار» السياسي كشخص، ويُسقط كل طروحاته، ومفاهيمه السياسية، والوطنية، في الحرية والاستقلال والسيادة. ويعترف عون بأنه «أيقن أن الصلب آتٍ وقد قبل به لنفسه ولكنه حاول أن يبعد هذا المصير الأسود عن الوطن»، بعدم التوقيع على الشروط.

فكثّف في الأيام الأخيرة اتصالاته الشخصية المباشرة مع فرنسا والفاتيكان واللجنة الثلاثية العربية العليا، وفي اللحظات الأخيرة ركّز اتصالاته على السفارة الفرنسية بينما الإعداد للخيار العسكري من قبل السوريين، كان يكتمل يوماً بعد يوم... إلى جانب المتابعة الحثيثة لمشروعهم السياسي.

واعتقد الكثيرون أنَّ سبب تأخير العملية العسكرية يعود إلى عدم التوصل إلى تفاهم بين الفريقين الأميركي والسوري، لأن سورية كانت تحرص في كل المراحل التحضيرية لإنهاء «التمرد»، على

إعطاء الانطباع الظاهري، بأن التأخير يعود إلى عدم جهوزية القوى المسلحة النظامية في لبنان، وإلى افتقارها إلى الأسلحة الحقيقية، بينما في الواقع تحاول عبر رُسلها الكثيرين، بذل كل الجهود، واستعمال كل الوسائل لاستيعاب عون وحتى استعماله لتخفيض اللون الأميركي في المشروع النهائي أو على الأقل لتحقيق التوازن في المصالح المتبادلة.

ورغم ذلك حرص السوريون على التأكيد العلني، وباستمرار، أنَّ إزالة التمرد هو مطلب لبناني، لا يحتاج لموافقة أميركية أو غطاء أميركي، ويجب أن يصدر هذا الطلب علانية، وبشكل رسمي عن السلطة اللبنانية، حتى يفهمه الجميع. لقد تعلم السوريون دروساً كثيرة في لبنان، والدرس الأهم الذي حفظوه، هو أن لبنان، بتناقضاته الداخلية وعلاقته المعقدة، لا يستقر على موقف، وأنَّ سياسييه تقليديون، يعتبرون العمل السياسي هواية وتسلية، وأنَّ القوى الخارجية المهيمنة تتلاعب بهم ذات اليمين وذات اليسار، وبمطواعية خارقة، وتجد لها دائماً المبررات والحجج.

وبقي الرئيس الأسد متريثاً، منشرحاً إلى استغاثات متكررة من جمهورية لبنانية تختنق بالحصار التمويني الذي فرضته، وبالعزلة الشعبية المتنامية والعجز العسكري الكامل. وفي الوقت نفسه كانت سورية تفرض على المفاوض الأميركي استرجاع مشاهد غطرسته على الساحة اللبنانية والعربية.

فالأميركيون وافقوا على الغزو الإسرائيلي، ورعوا اتفاق ١٧ أيار، وهم الذين أسقطوا الاتفاق الثلاثي، وانتخابات سليمان فرنجية، وهم الذي أهملوا الضغط على النواب اللبنانيين وسمحوا للقوات اللبنانية

بتعطيل انتخاب مخايل الضاهر. ولم يردعوا ميشال عون عن خوض حرب التحرير... إلخ. وهم يطلبون الآن من سورية دعماً لتنفيذ مشروعهم في لبنان، فلا بدَّ من قبض الثمن السياسي والاقتصادي منهم، ولا بد خصوصاً من إظهار الحاجة إليها وطلبها أمام الرأي العام المحلي والدولي، والوقت يعمل لصالح التريث السوري.

وكانت أوضاع الخليج تغلي في القدر الأميركي على نار الانتظار، فهرول بيكر وزير خارجيتها إلى دمشق في ١٣ أيلول ١٩٩٠ وأتمَّ المفاوضات الموسّعة والشاملة، ووضع اللمسات الأخيرة على المشروع المشترك الأميركي ـ السوري الذي قدم للقاء الأسد ـ بوش في جنيف ١٩٩٠/١١/٢٣، عندها أعطت سورية الضوء الأخضر لقواتها، لتنفيذ المشروع السوري ـ الأميركي. أما خفايا هذا اللقاء بين بيكر والأسد فستظهر نتائجه في لبنان والخليج، وفي مضامين المفاوضات الإسرائيلية ـ العربية، والاعتراف بدور سورية المميز في لبنان والمنطقة.

وفهم عون إشارة تحليق الطائرات السورية فوق قصر بعبدا، وأدرك أن ساعته قد أزفت وأن قرار الإسقاط الأميركي تأكد مجدداً في دمشق، وهو قيد التنفيذ، وكان قد تلقى يومذاك من مصادره الأمنية المتعددة (الأمن العام[١٨]، ومديرية المخابرات)، وبشكل مفصل، معلومات دقيقة حول عملية التنفيذ وأوامر المهمة التي وصلت إليهم، والتي تؤكد أن أمر الاجتياح قد بدأت مراحله التنفيذية، بعد أن استكملت جميع التحضيرات. وبعد ساعات معدودة سيبدأ الهجوم.

اطلّع عون، ليلة الجمعة، على كل هذه المعلومات، وتذكر الوعود

الفرنسية، والفاتيكانية، والوساطات التي تعهدها الرئيس الفرنسي شخصياً، فقرر أن يمتحنها للمرة الأخيرة، قبل أن يحمل صليبه ويمشي، فوضع مع عامر شهاب ورقة من تسعة بنود سلّمها إلى السفير الفرنسي في التاسعة من ليل الجمعة ١٢ تشرين الأول ١٩٩٠، بواسطة النائب بيار دكاش جاء فيها:

١ ـ فك الحصار عن جميع المناطق الشرقية.
٢ ـ الاعتراف بالهراوي رئيساً للجمهورية.
٣ ـ استقالة حكومة عون والحص معاً.
٤ ـ تشكيل حكومة اتحاد وطني قادرة، وممثلة للمفاوضات على اتفاق مشترك.
٥ ـ حل الميليشيات.
٦ ـ توحيد الجيش.
٧ ـ الامتناع عن تعيين نواب جدد.
٨ ـ إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي ممثلاً بإشراف الأمم المتحدة.
٩ ـ المصادقة على الإصلاحات الدستورية[١٩].

نصّ تلك الوثيقة على رئيس جهاز المخابرات عامر شهاب وكلف بيار دكاش بإيصالها إلى السفير الفرنسي لنقلها فوراً إلى الرئيس الهراوي. ونام ليلة الجمعة، على تقارير أمنية تؤكد بدء العملية العسكرية السورية، وعلى رسائل سياسية متناقضة، نقلها ميشال المر وإيلي حبيقة، وغيرهم، فسّرها الجنرال عون لشاكر أبو سليمان بأن خطّها العلوي، وهو الأفضل بنظره، لا يزال يعتمد التريث والمفاوضة معه بعكس الخطّ الآخر السنّي الذي أبلغه قرار الحسم بواسطة

ميشال المر، ورغم الموعد الذي حدّده إيلي حبيقة لجماعة الجنرال مع العميد غازي كنعان في اليوم التالي، والذي اعترف حبيقة فيما بعد أنه كان كذبة بيضاء للتمويه على موعد الهجوم على بعبدا.

ورغم وثيقة تنازل عون، مشت في ذلك السبت الخريفي دبابات سورية تحت مظلة سياسية أميركية ـ إسرائيلية لتسقط «الجنرال الصغير» وتطمس معالم وآثار الجمهورية اللبنانية الأولى...

وانتهت مرحلة حلم كبير لشعب لبنان العظيم في ١٣ تشرين الأول ١٩٩٠، مع نبرات الجنرال في الإذاعة اللبنانية يعطي أمر عدم المقاومة، ويطلب من جنوده الالتحاق بقيادة الجنرال لحود لتوقف مسيرة «شعب لبنان العظيم» وليبدأ هو رحلة المجهول.

وراحت التساؤلات تكبر:

- لماذا استمر الجنرال قبل الهجوم على تأكيد قوته ونيته بالمقاومة حتى الاستشهاد واستعمال سكين المطبخ إذا لزم الأمر؟! وعندما بدأ الهجوم أمر بوقف المقاومة؟!
- ولماذا تأخر نسبياً في إعلان وقف المقاومة تاركاً الجيش السوري يتقدم إلى قصر بعبدا ووزارة الدفاع بدل تسليم القيادة السياسية والعسكرية اللبنانية؟!
- ولماذا لجأ عون وحده إلى السفارة الفرنسية وترك عائلته تواجه المصير المجهول في قصر بعبدا؟!

وغير ذلك من الأسئلة العديدة التي سيبقى الجواب الصحيح والموثق عليها من مهمة المؤرخين المختصين في السنوات البعيدة القادمة.

أما الجنرال فيجيب على هذه التساؤلات جميعاً بمنطق واحد وكلي:

«لقد كان عليَّ أن أخسر واقعاً لا أن أستسلم وأذعن قانوناً لأترك للأجيال اللاحقة حق طلب التحرير بعد أن فقدت المقاومة الداخلية مناعتها وتخلى العالم كله بما فيه آخر حليفين الفاتيكان وفرنسا عن لبنان لتهبه أميركا ترضية لمشاريعها الجديدة في الشرق الأوسط».

فالرجل الذي تدرج في مراتب الخدمة العسكرية حتى القيادة، والذي رفض الطبقة السياسية اللبنانية التقليدية، بعد أن تسلم القيادة السياسية، ولم يتورع عن ضرب رموز الكنيسة المتحالفة معها، والذي هوّل بمسماره في وجه الراجمات الإقليمية، والذي سار عكس إرادة قيادة النظام العالمي الجديد أو على الأقل سرّع خطاه السياسية فنشزت عن رتابة الخطى الأميركية...

لن يوقع وثيقة إعدامه وإعدام وطنه. ولينتصر الغاصب إلى حين.

لقد قبل عون مختاراً واعياً السقوط بالقوة السورية في ١٣ تشرين الأول سنة ١٩٩٠، ولعله هو القرار الوحيد الحر الذي اختاره عون للمواجهة، بل للخسارة، لأنه لم يقبل بالنصيحة السورية، بتزّعم المسيحيين فقط، التي نقلها أصدقاء مشتركون، ولا بالنصيحة الأميركية والإسرائيلية بلبنان المسيحي الصغير، التي ساهم بنقلها بعض اللبنانيين المقيمين في باريس، لأنها لم تكن بمستوى طموحاته الوطنية التي دأب خصومه على تسميتها أطماعه الشخصية. لقد اختار أن يراهن بكل شيء حتى لا يخسر كل شيء.

الهوامش

(١) حديث معه في باريس.

(٢) العميد عون فؤاد، أحد مساعدي عون الأساسيين، وواضع كتاب «ويبقى الجيش هو الحل».

(٣) سعادة جورج، رئيس حزب الكتائب.

(٤) سمسون دانيال، دبلوماسي أميركي في السفارة الأميركية في ذلك الحين.

(٥) مورفي، المندوب الأميركي الذي وافق مع السوريين على اختيار الضاهر.

(٦) مقابلة جرت مع دونيو نائب مجلس النواب الفرنسي في ١٩٩٣/٥/٥.

(٧) جديدة يابوس، نقطة جمارك على الحدود السورية ـ اللبنانية الشرقية.

(٨) مقابلة في باريس مع عامر شهاب، رئيس جهاز المخابرات في الجيش.

(٩) داغر كارول، **جنرال ورهان**، طبعة أولى بيروت ١٩٩٢.

(١٠) مقابلة مسجلة أجريت معه في باريس بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨.

(١١) مقابلة مسجلة أجريت معه في باريس بتاريخ ١٩٩٣/٦/٨.

(١٢) محضر اجتماع كل من وزيري خارجية أميركا والسعودية بشأن الموقف العربي حيال لبنان.

(١٣) مقابلة مع عون في مرسيليا.

(١٤) الإبراهيمي الأخضر، مندوب اللجنة السداسية.

(١٥) محضر محادثات وزيري خارجية أميركا جيمس بيكر والسعودية سعود الفيصل. نشر في ملحق كتاب سركيس نعوم وألبير منصور، وبيار رفول.

(١٦) عنداري بول، أحد المسؤولين العسكريين في القوات اللبنانية. في كتابه **هذه شهادتي**، ص ١٩٥.

(١٧) مقابلة مسجلة أجريت في فرنسا بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٣٠.

(١٨) العميد نديم لطيف، عين رئيساً للأمن العام في تشرين الثاني ١٩٨٩. زارني

نديم لطيف في مكتبي ـ الكسليك يوم ١٩٩٢/١٠/١٧ وأكد خلال الحديث: إنني تلقيت يوم الجمعة ١٩٩٠/١٠/١٢ معلومات مفصلة ودقيقة عن الهجوم السوري على بعبدا رفعتها فوراً إلى الجنرال وبحضور عامر شهاب وفؤاد الأشقر. قال لنا: أ ـ إن الأهم من هذه المعلومات هو تصريح الناطق الأميركي بعدم وجود ضوء أخضر لسورية. ب ـ والأهم أيضاً تصريح أوري لوبراني بمعارضة أي حركة عسكرية سورية ضد الشرقية.

(١٩) ورقة الشروط المقدمة إلى السفير الفرنسي (باللغة الفرنسية) بخط عامر شهاب وتوقيع الجنرال.

خاتمة

قدر ميشال عون في التجربة المستحيلة

هل كان ميشال عون عدواً لسمير جعجع، أم فقط في موقع سياسي مناقض لطموحات «قواته اللبنانية» الساعية لإقامة كيان مسيحي مميّز ولو بالقوة العسكرية؟

وهل كان خصماً لوليد جنبلاط، أو معارضاً لتوجهاته وحركة ميليشياته التي تعمل على تقاسم الدولة، مع القوى السياسية الأخرى الخارجة على القانون، والشرعية اللبنانية ولو توصلت إلى إعادة الإمارة الدرزية؟

وهل اصطدم بحكم مسؤولياته الوطنية والسياسية مع نبيه بري، وحركة أمل، والحزب القومي السوري ومنظمة البعث، وحزب البعث، وغيرها من القوى السياسية، لأنه يستهدف طروحاتها الداخلية في الإصلاح والتطوير، بقدر ما كان يرفض خضوعها للقوى الخارجية؟

منذ بدايته العسكرية، وقبل قيادته للجيش حبل بأفكار التمرد على الواقع السياسي والعسكري، وعندما تسلّم قيادة الجيش عبَّر عن أسلوبه في التغيير العسكري، فقامت له عصبية، وعندما قبض على السلطة السياسية حلم بالإصلاح الشامل والكلي على طريقته منطلقاً من قناعته أن الجيش هو بداية الحل.

فاصطدم تبعاً لذلك بجميع المعارضين لمشروعه، الداخليين والإقليميين والدوليين، من دون استهدافهم في أشخاصهم ومصالحهم وطموحاتهم، بل لكونهم اعترضوا طريقة ببناء لبنانه المتميز. ولو أنَّ الخصومة اقتصرت على أعدائه المحليين والإقليميين، وصراعه معهم، لما كرست هذه الصفحات للدفاع عنه.

فأنا أعتبر نفسي واحداً من الذين حاولوا جاهدين دعم عون، لتحقيق المشروع الوطني الذي حمله، وقد آمنت به، وعملت لإنجاحه، تحملت وقبلت الخسارة من أجله بالرغم من الصور والمواقف العديد التي كنت أكرهها، وأرفضها غالباً، في سلوك بعض حاشيته السياسية، وأحياناً في تردده وانقلاب قراره وتبدله.

وإن لم أكن مشاركاً في صنع القرار العوني، وفي أحداث خلفياته، وتطلعاته، فإنني واكبت هذا الرجل في بعض المحطات الأساسية من مسيرة حكمه، على مسافة تسمح لي بمراقبة المعطيات والمستجدات، وولادة القرار، من زاوية واسعة نسبياً. فكنت أحياناً شاهداً كأقرب المقربين منه. ولكنني أقرّ بأنَّ للرجل أسلوبه الخاص في العمل، حتى لو كنتَ قريباً منه، فهو يأخذ منك كلَّ شيء، ولا يترك لك هامشاً أو فسحة للمناورة أو التميز وربما للتدقيق. وإن كنتَ بعيداً عنه نالك حذره الشديد وامتنع عليك فهمه.

١

من هذا الموقع المتوازن استعدت مع القارئ بعض التجارب الأساسية التي فرضت عليه أو اختارها بجدلية خاصة، وأرجو أن لا تكون مملة، فأطرح التساؤلات المشروعة للتاريخ..

أولها، هل أخطأ عون عندما جارى القوات في موقفهم من ترشيح سليمان فرنجية، في جلسة انتخابات ١٨ آب ١٩٨٨، متغاضياً عن أعمالهم وتجاوزاتهم التي حالت دون انعقاد الجلسة. فلم يميز أسلوب معارضته المحقة عن أسلوب الميليشيات المغرضة. فالتبس فهم مشروعه المستقل المعادي للميليشيات؟

وهل أخطأ ثانية، في شكل تصديه للإرادة الظاهرة المفخخة الأميركية ـ السورية التي سمّت مخايل الضاهر مرشحاً أوحد دون أن يتمكن من تحقيق أي اختراق ظاهر وجدي لهذه اللعبة التي استغلها الأميركيون أيضاً مناسبة لتقديم نصائحهم الملغومة له؟

وهل أخطأ ثالثاً، بقبوله رئاسة الوزارة الانتقالية التي أظهرته عدواً للمسلمين في لبنان بعد أن أدت الضغوطات المختلفة، وخصوصاً السورية منها، إلى استقالة الوزراء المسلمين. فأبقى حقائبهم فارغة. فلا هم عادوا إليها، ولا هي أعطيت إلى الطامحين إليها في الطرف الآخر. ولم يبادر أو يستهدي إلى وسيلة علاج للموقف الداخلي والموقف السوري. ولفّت الضبابية مشروعه الوطني، ليس فقط لجهة أسلوب الميليشيات بل أيضاً بألوان الطائفية فالتبس على المسلمين فهمه وعلى الوطنيين مشاركته.

فاعتبر السوريون هذه التجربة بمثابة مؤشر إلى استحالة التفاهم مع الجنرال عون وخضوعه لتحالفات معادية محلية وإقليمية؟

وهل أخطأ رابعاً، بمقابلته لأبو عمّار التي جاءت بمثابة إعلان استقلال إرادته الذاتية والوطنية، بالخروج على النفوذ الإقليمي والدولي. وإن كان قد اجتاز تلك المحطة شعبياً بنجاح، فإنه تخطى الخطوط الحمر إقليمياً ودولياً، فدخل مكشوفاً في مرمى السوريين والإسرائيليين وأميركا...؟

وفي ردوده حتى العسكرية، هل جانب الخطأ أيضاً، فكان عليه أن يرد الصدمة العسكرية الأولى عن منزله في النقاش في ١٤ شباط ويتبعها بخطوات جذرية. ولكنه اكتفى ببعض التنازلات المالية؟

وعندما تفاءل بوعود تونس وفخاخها واعتبر أن التأييد الأميركي لمنطق الدولة ضد الميليشيات ومرافئها غير الشرعية نوايا ومشاريع صادقة قادته إلى حرب التحرير حتماً؟

وهل أخطأ بالانجرار إلى حرب الإلغاء أو عدم الانتصار السريع فيها؟

وهل أخطأ عون برفض الطائف أصلاً كأسلوب تعاطٍ ورفضه نتائج الطائف ولا سيما العلاقات المميزة مع سورية؟

وهل أخطأ بعدم قبول عروض ربع الساعة الأخيرة، في ١٢ تشرين الأول، فساهم في مزيد من تفكيك الجيش والسلطة وإخضاعها لرغبات الخارج؟

ولكن الثابت والأكيد أن تجارب عون في بناء وطن وإنشاء لحمة بنيه على أسس معينة قد انتهت بالفشل والاستحالة.

التاريخ وحده قادر بعد حين على تقديم الحقيقة للقارئ لتبيان ما إذا كانت استحالة تجاربه ناتجة من خطأ أم وقائع مستعصية الحل.

لقد راهن عون بكل شيء حتى لا يخسر كل شيء. ومثل الثوار، اختار المستقبل غير المضمون على الحاضر السيئ. فإن سقط كقائد للجيش ورئيس لمجلس الوزراء حتماً في ١٣ تشرين الأول وأصبح للبعض وهماً أو حلماً أو رهاناً، فسوف يبقى ولو إلى حين، لدى الكثيرين الرمز الذي واجه الإقطاع السياسي وتحالفه الديني والميليشيات، لبناء دولة سيدة على أنقاضها، وتصدى للهيمنة الخارجية المعتدية على سيادة واستقلال لبنان، انزرع بقوة كشجرة الحياة في صدور اللبنانيين عاصياً على الزمن الذي يحاول اقتلاعه.

فهل يبقى مغيباً ورمزاً للوطن المستحيل أم يعود ليساهم في نجاح التجارب العاصية وربما المستحيلة...

القسم الثالث

المستحيلات... وإلى متى؟!

أولاً: عروبة لا إسلام ـ استحالة قومية

هذا القسم الأخير ليس فكراً سياسياً وتنظيراً، فأنا لم تستحوزني هذه الرغبة لأجتهد، ولا أدعي المقدرة والاطلاع الكامل لأكتب عنه. هو محاولة لاستخلاص عناوين وأسئلة فرضتها التجربة بل التجارب التي مررت بها ووضعت أكثرها في الصفحات السابقة. ولذلك قد يبدو للبعض أنني مقصّر عن بلوغ المناقشة العلمية الجادة وهذا صحيح، وللبعض الآخر ربما أنني حشرت خطأً هذا القسم بمضمون الكتاب، وهذا إن كان صحيحاً فهو خطأ مقصود، لأنني هدفت منه إلى الانتقال بالتجارب من كتابة مضمون وجداني إلى اتخاذ موقع سياسي خصوصاً في العناوين الأساسية لهذا القسم. علّ في ذلك فائدة عامة للوجدانيات التي تبدو وكأنها خاصة.

لقد نجح ميشال عفلق بصياغة نظرية قومية كانت قد تفتحت براعمها قبله في فكر النهضة اللبنانية والعربية، وفي العروة الوثقى،

وحاول أن يترجم هذه الصياغة إلى عمل سياسي، فكان حزب البعث العربي الاشتراكي. وفي فترة قصيرة من الزمن نسبياً، دفعت ديناميكية هذا الفكر القومي وآليته بتلك الصياغة النظرية إلى نشوء صورة عقد اجتماعي قومي، يقوم على القواعد المدنية الوضعية التي أفرزها التطور الاجتماعي خلال تجارب الشعوب في اختلاف الزمن والبيئة.

لكن تطلعات البعث إلى تحويل هذه الصياغة إلى نظام مدني وضعي، تقليداً للدول الحديثة والمتطورة، بقيت هجينة في التطور السياسي العربي الإسلامي، فقط لأنها مختلفة ومتميزة عن قواعد الدين عامة والإسلام خاصة. وهذا المجتمع العربي الذي قصده فكر البعث، رفض ذلك التطور. وإن كانت هذه القواعد تمكنت من الانتصار في المجتمعات غير المسلمة، فإنها هنا لا تزال تصطدم بجدار القواعد الشرعية الإسلامية الجامدة والمختلفة. فالإسلام، الذي هو أكثر الديانات توغلاً في الاجتهاد، ممتنع عن النظم المدنية الوضعية التي يقررها البشر، لأن نظمه منزلة وإلهية، تعفيه من التفتيش عن القواعد المدنية الوضعية، وتجعله أقل الديانات حاجةً إلى مثل هذه القوانين الوضعية.

وقد أمعن حراس هذه القواعد، من رجال دين ومتسيسين إسلاميين، في حراسة مرمى الشرع الإسلامي من الاختراق، فأقفلوا أبواب الاجتهاد، بل وعادوا إلى الأصولية والتّزمت في بعض الشروح والتفسيرات. ونصَّب بعض الأئمة أنفسهم قيّمين على أقداس الشرع. وراحت فتاويهم، في المجالات الدينية والمدنية، تكرّس القيود أحياناً وتنشر الرعب والموت غالب الأحيان، في صفوف أهل الفكر والسياسة الذين تجرأوا على التبديل والتطوير والنقد.

ورغم محاولته تجميل وتضخيم دور الإسلام في الدعوة العربية القومية، وربط العروبة حضارياً بالإسلام، فقد دخل ميشال عفلق وحزبه مع الإسلام في مراحل صراع اجتماعي وسياسي، ليس فقط لأن حزبه كان ملجأ لغير المسلمين الهاربين من العزلة والتخلف الذي يهدد المجتمع العربي، بل لأن الوحدة والحرية والاشتراكية تحمل في البعث مضامين تخالف الشرع. فالوحدة في الإسلام ليست في القومية، بل في الدين، والحرية، في مفهوم البعث السياسي تخالف، وتتجاوز نظام الشرع الذي يحصرها بالمسلمين، ويتساهل مع غيرهم، والاشتراكية، نظام دخيل يخالف الأصول التي ترعى وتتحكم بوسائل الإنتاج والتوزيع في آيات الله البينات.

ومهما حاول المفكرون والسياسيون ممارسة لعبة التوفيق بين البقاء على أصول الإسلام والتصرف في اجتهادهم وتعابيرهم، وبين النظام الوضعي المدني الذي يتناسب ومجتمعاتهم، حتى ولو كانت مجتمعات مسلمة، فسوف يبقى منطق الاستحالة قائماً، لأن مجرد القبول بالإسلام نظاماً اجتماعياً يمنع الوصول إلى قانون مدني وضعي. فهذا القانون يستلزم التبدل والتطور مع الزمن والبيئة، في حين أنَّ الإسلام وجد لكل زمان ولكل بيئة.

لقد سقطت تجربة البعث، وسوف يسقط غيرها من التجارب، الشيوعية، القومية السورية، وحتى العروبة وكل التجارب العقائدية... كلها سوف تبقى مستحيلة إلى أن يقرر المجتمع المسلم، بإرادة واعية وخيار حضاري، الانتقال إلى النظام الوضعي المختلف عن نظامه الإلهي، والتحرك مع الزمن والبيئة في جدلية دائمة، وتحرير الإنسان من الشرائع المنزلة والحقائق الجامدة في كل ما يتعلق بنظام «الدولة والدين» ليبقى الإسلام ديناً حنيفاً فقط.

وما دام هذا الانتقال، وهو حق المسلمين وواجبهم في الدرجة الأولى، لم يتحقق، فسوف تبقى الدعوة القومية العربية، التي تتسع لغير المسلمين من العرب بالمساواة المدنية والسياسية الكاملة، دعوة مستحيلة. والتجارب التي تصب في هذا الاتجاه مصيرها الفشل والسقوط لتترك وراءها مزيداً من الأجيال المشردة أكثر من الشرائح الأخرى. وسوف يبقى الحظ الأكبر في هذا التشرد والهجرة من نصيب الأقليات الدينية، التي لم تجد مجالاً للمواطنية وللمساواة المدنية، ولا استطاعت أن تحقق ذاتها واستقلاليتها في دولتها المستقلة.

ومصير هذه الشرائح غير المسلمة في العالم العربي، إلى زوال سياسي ومدني محتم، إلّا إذا تحققت ثورة المسلمين، وتجرأوا ــ أي المسلمون ــ على قبول نظام مدني وسياسي وضعي، يصنعونه ويطورونه في الزمان والمكان، وفقاً لحاجات المجتمع الوطني أو القومي المتطورة. وخلاف ذلك لا يبقى أمام الأقليات إلّا الانتحاء في تجربة الاستقلال أو الانفصال أو النجاة بالهجرة.

وإلى أن تنتصر العروبة الأصل على الإسلام الفرع في محتواها ومضمونها ومؤسساتها القومية والوطنية، وتبني نظاماً ديموقراطياً علمانياً، ستبقى كل الأقليات غير المسلمة ومنها العربية المنبت والأصل، والشرائح المسلمة التقدمية، تبحث دون جدوى عن العلاقة السياسية الصحيحة والكاملة وتطلب آية العصر فلا تعطى لها سوى آية الإسلام الأصولي المنفتح نسبياً على الاجتهاد أو الإسلام السياسي المسمى تجاوزاً اليوم أصولياً، المنغلق على الاجتهاد والممعن في رفض منطق التطور الحضاري. وسيستمر الصراع بين الفكر القومي والأصول الإسلامية، لتبقى العلاقة مستحيلة تبعاً لذلك، بين العروبة والإسلام.

ثانياً: مواطنون لا رعايا
استحالة حضارية

لقد صرفت زمناً طويلاً من مسيرتي السياسية إلى جانب القائلين بأن عزلة «المسيحيين اللبنانيين وانعزالهم» كان سبباً فاعلاً في بطء تطور الدولة اللبنانية الذي أدى إلى انهيارها وتهديد الوطن في نظامه السياسي الحر وكيانه المستقل وبنيته الاجتماعية المركبة.

وقد بدأت التعبير عن ذلك بحماسة الشباب وتجربته الأولى وتدرجت في تجارب عديدة. كانت تهتز قناعتي هذه باضطراد مع الزمن والتكرار إلى أن بلغت حد الإيمان أن العزلة والانعزال ليسا سلوكاً مسيحياً أصيلاً ومختاراً بقدر ما هما ردة فعل على المواقف المشبهة «بالوطنية والقومية» التي دفعت بهذه الأقلية إلى التقوقع في شرنقتها ليس حفاظاً على معتقدات دينية فقط، بل حفاظاً على مكتسبات اجتماعية وسياسية واقتصادية وحضارية. إنه موقف سياسي يواجه دعوة الذوبان في موقع حضاري أقل ما يرون فيه أنه

مختلف إن لم يكن مخالفاً لهم ويخفي رغبة الهيمنة عليهم.

وراحت هذه المكتسبات التي أسماها «الوطنيون التقدميون» مارونية سياسية، تنكشف عندي بأنها إنجازات حققها اللبنانيون جميعاً، وربما بقيادة مارونية، تفوقوا بها على الجوار الذي حاصرهم، وراح يهددهم، ويستعمل بعضهم ضد بعض، مستغلاً تركيبة نظامهم الاجتماعي الهشّ لتحطيم نظامهم السياسي.

هذه النتيجة التي انتهيت إليها، نامت في خاطري ووجداني سنوات طويلة وهي تختمر بالتأمل والمراقبة والتجربة المباشرة. وكان آخرها تجربة ميشال عون وعلاقته بالمسلمين اللبنانيين داخلياً والعرب القوميين (خارجياً). وبعد سنوات طويلة شعرت بأنني أختنق بكبتها في داخلي، فأخرجتها إلى صفحات مكتوبة، ولكنني امتنعت عن نشرها خمس سنوات، لأقرر اليوم تحريرها وإطلاقها بمثابة رأي ونقد لتجاربي في المحطات السابقة من دون غاية شخصية لأقف في محطة الزمن الجديد ناقداً للواقع مرتاح الضمير بأنني بدلت رأيي بقناعة من يبحث عن الحقيقة لا الانحياز. وأنا ممن يستهويني البحث عن الحقيقة أكثر من امتلاكها والجمود عندها. لهذا أترك مجالاً واسعاً للحوار والمناقشة وقبول الآخرين والانفتاح الكامل عليهم.

إنني أعترف وأقر بالحد الأدنى لنقدي لتجربتي الذاتية، فأقول:

أنا المسيحي الماروني، العربي القومي، «التقدمي»، عملت لضم لبنان القطر إلى الوطن العربي الواحد، وصنّفت مسيحييه في موقع الانعزال والخيانة القومية. فساهمت بمقدار ما ساهم المسيحي الانعزالي في زعزعة الكيان الوطني وإسقاط الدولة.

أما الحد الأقصى فقد سمعته في ألفاظ خصومي السياسيين وقد تراوحت في حدتها وصراخها حد الانتهازية أو الخيانة.

هذا الاعتراف الشخصي، في تقرير المسؤولية المشتركة، لم يعد عندي اليوم سوى محطة انتقال إلى الحقيقة النهائية التي ترتب على «الفريق القومي التقدمي» مسؤولية ما آل إليه الواقع الوطني (القطري) السيئ، ليس في لبنان وحسب بل في جميع الدول العربية حيث الأقليات الدينية أو العرقية تشكل جزءاً من شعبها وهي لا تجد لهم الحل فيبقى واقعها متخلفاً ومستقبلها مرهوناً.

فهذه الأقليات لا تجد لها، بسبب النظام السياسي حيناً، وبسبب الدين غالباً، مطرحاً لممارسة حقوقها في المواطنية الكاملة سياسياً ومدنياً واجتماعياً. فالأصل المغلق لا يمكنه أن يتهم الفروع في حركتها غير المنفتحة عليه، لأن تلك الحركة تبقى عبثية الهدف بسبب إقفاله وانغلاقه هو حتى ولو رغبت الأقلية بالانفتاح أو الاندماج. والتجربة التي قدمتها طليعة منهم كانت خير دليل على الفشل.

فمنذ حلف نجران، الذي أقامه النبي محمد مع القبائل العربية المسيحية والذي كان إشارة إلى موقع هذه الأقلية الدينية في نظام الإسلام إلى موقف أبو بكر أول خلفاء الراشدين القابل بشروط حلف نجران، إلى موقف عمر بن الخطاب الذي أوعز إلى النجرانيين بأن النبي قد عاهدهم إلى حين وليس إلى الأبد، أي إلى أن يعتنقوا الإسلام بدل المسيحية، إلى موقف عمر بن عبد العزيز، الرافض لاستمرار تمتع المسيحيين بمنطق الحلف الذي أعطاه النبي، والذي استبدله بالشروط العمرية القاسية التي جعلت من القبائل العربية المسيحية في أسفل درجات حقوق أهل الذمة، إلى الاضطهاد والقتل

والتشرد الذي مرَّ عبر فتوحات الإسلام، إلى الواقع الذي عاشته هذه الأقليات مع الأمويين والعباسيين والفاطميين إلى المماليك إلى الحكم العثماني التركي الذي أشبع المسيحيين اضطهاداً، وبعد عجز وضعف لجأ إلى مساعدة الغرب، وبلغ أقصى تسامحه بإصداره الخطي هميوني الأول والثاني اللذين قبلا باعتبار المسيحيين مواطنين عثمانيين، إلى واقع العالم الإسلامي اليوم من الجزائر إلى مصر فالسودان... وغيرها، المترنح حضارياً، إلى دعوات التخلي عن المكاسب التي حققها الإنسان في نضاله الاجتماعي والسياسي، بحجة العودة إلى الأصول الدينية، بل التعصب الديني، والساقط مدنياً واجتماعياً وسياسياً بعودة قرار رفض المواطنية المطلقة لغير المسلمين ولو على حساب الهوية القومية.

يسترجع المسيحيون العرب ذكريات التجارب الماضية ويتذكر المسيحيون اللبنانيون مجازر ١٨٦٠ ـ ١٨٦٤ والحرب الأهلية سنة ١٩٧٥ وخصوصاً صور انهزامهم وتهجيرهم سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٥ أمام تحالف القوى الوطنية والتقدمية الداخلية (الإسلامية) مع القوى القومية العربية (السورية). ويتساءلون عن هدف وجدوى نقل اتفاق الطائف لامتيازات (ضمانات) كانت لهم من خلال السلطة في دولة الاستقلال وحصرها في المسلمين، بخاصة وقد ترافق ذلك مع الحفاظ على جوهر الطائفية، دون نقل الدولة إلى صيغة المجتمع الوطني المدني العلماني إلّا تلويحاً لا يخلو من الريبة التي ستكرسها أيضاً الدعوة إلى إلغاء الطائفية السياسية مستقبلاً، كهدف وليس وسيلة لبلوغ صفة المواطنية الكاملة التي لا تتحقق إلّا في العلمنة المطلقة.

هذا المنحى الذي سلكته الحرب اللبنانية، وما انتهت إليه من صيغة

طائفية، زادته شحوباً ممارسات خاطئة للمستفيدين الجدد من انتقال الضمانات/الامتيازات إلى فريقهم الطائفي، إلى أن بلغ الشحوب درجة فصل الآخرين من شركائهم في المواطنية عن جسد الوطن، وهذا الفصل للشريك المحبَط استتبع مبادلة التعاون معه بالخضوع والتبعية للمشيئة الخارجية التي تسخّر منطق التعاون لتنحاز داخلياً وترجح فهمها المستقوي والمفروض للعلاقات الثنائية التي تحولت بفعل الممارسة إلى علاقات مميزة من جانب واحد.

ولقد نتج من هذا الواقع الضبابي الثقيل ما أعاد طرح السؤال، هل يتجه اللبنانيون إلى إنتاج دولة جديدة تقلد الأنظمة العربية؟ وبالتالي هل يتجه المسيحيون اللبنانيون إلى مصير الأقليات المسيحية في الدول العربية؟ وكأن لا آية تعطى لهم سوى القول: ولا تأخذوا بطانة من دونكم؟! وانتصب مجدداً السؤال الحائر أبداً:

هل أن العلاقة الفاشلة أبداً حتى الآن في المجتمعات العربية والإسلامية:

- بين المواطن والدولة، التي فقدت الديموقراطية والحريات السياسية.
- بين الأقليات الدينية والإسلام، وفقدان المواطنية الكاملة والحقوق السياسية هي نتيجة تجارب خاطئة، أم نتيجة علاقة مستحيلة؟

إن أحسن ما يمكن أن يعطيه الإسلام كدين ونظام للمسيحيين والأقليات الدينية هو «نظام ذمية متقدمة» ومنفتحة ولكنها لا تصل إلى درجة المواطنية الصحيحة بل تلامس صورة التمييز العنصري في

المفهوم العصري. ولا يمكن أن تخفيها بعض الاجتهادات التي تحاول تشبيه غير المسلمين بالأقليات السياسية في المجتمعات الأخرى، لأن وضع الذمية على أساس الاختلاف الديني لا يمكن أن يوفر لهذه الأقليات مجال التبدل الذي يوفره أمامها نظام الصراع السياسي الديموقراطي الأكثري، لأن مصيرها كأقلية ذمية مجمد ومحتوم المصير.

فالفشل الذي أبقى هذه المناطق متخلفة سياسياً، واقتصادياً، وحضارياً، وثقافياً، هو ليس نتيجة سلوك وتجارب ناقصة أو غير صحيحة أو غير دقيقة فحسب، بل تجارب تخالف الطبيعة لأنها عكس التاريخ، كما رأى شارل رزق في كتابه «العرب أو السير عكس التاريخ». إنها ببساطة تجارب في علاقة مستحيلة.

وحتى لا يعلق في ذهن القارئ أي التباس، فأنا لم أكتب هذا النقد لقناعاتي السابقة نتيجة ردة فعل على فشل تجربتي السياسية البعثية، أو الانتخابية التقدمية، أو الفلسطينية. فما زلت مقتنعاً بمحاولاتي تلك لأنها كانت التجارب التي أوصلني فشلها إلى محطة الواقع الجديد الذي وصفته في كتابي. وأعترف بأنني خلال رحلتي الفكرية والوجدانية من الفكر القومي الكلي إلى الوطن ما زلت ألتزم المبادئ الوطنية الأساسية التي آمنت بها. فأنا عربي، علماني، اشتراكي، أرفض معاداة العروبة بمنطق الانعزال، وأرفض مقاومة الإسلام بمنطق الدين، وأرفض استبدال العدالة الاجتماعية بنظام الرأسمالية الجشعة. ولكنني لا أرى مجالاً لتحقيق المجتمع الوطني القومي الموحد والمتضامن، ولا تحقيق جمهورية العدل والمساواة والحرية، ولا السلطة الديموقراطية الحديثة والمتطورة، إلّا بالخروج من كل القيود القديمة والجامدة. لقد كانت المسيحية في الغرب أحد

أهم هذه القيود في القرون الوسطى، فهل من الواجب القول إن الإسلام في الشرق اليوم هو أحد أهم هذه الأسباب.

وإلى أن تنتصر تيارات العلمنة الكاملة على الردة الدينية، ستبقى تجارب القومية، والوطنية والعيش السياسي المشترك بمعناه الحضاري، مستحيلة. فالحلقة الأساسية، المساواة، التي تنقل الإنسان إلى حالة المواطنية، لا تتحق إلّا بالديموقراطية، وهذه لا تعيش حقيقتها إلّا في المجتمع العلماني، حيث السلطة للشعب الذي يملك بالمطلق حق التغيير والتبديل، ويخضع المسؤول للمحاسبة والعقاب. وهذا مستحيل أيضاً حيث السلطة تخضع أو تتأثر بمركزية وفتاوى رجال الدين الذين يستمدون سلطانهم من الله. فيستحيل تحول الرعايا إلى مواطنين يحاسبون قياداتهم، وبالتالي يستحيل تحقق الديموقراطية.

أخلص إلى هذا الاستنتاج واعياً مصاعبه ومخاطره لا سيما في هذا الزمن العربي واللبناني الصعب. فهو حصيلة تجارب ميدانية حيّة ولولاه لما وجبت الكتابة. فأنا عائد من تجربة معاناة شخصية بعيدة جبلت بالآمال والخيبات، لأسكب في شرايين الكلمة دماء مكابدتي، والتجارب المريرة التي عشتها، باحثاً عن علاقة جدلية بين الجذور الحقيقية، والواقع المرير، سواء أكان على الصعيد الوطني اللبناني أو القومي العربي أو الحالة القائمة المسماة تجربة العيش المشترك، التي يغنّي لها الغرب، والعالم البعيد، ويكتوي بها الشرق عالمنا القريب. فليعلن كل منا رأيه، وموقفه، ويجاهر بمعتقداته، ويعمل أيضاً بما يقول ويؤمن. فهذه طريق المواطنية الحق. ولعل ممارسة كهذه بقناعة وشجاعة وراحة ضمير من قبل الجميع، والخروج من منطق المجاملة والمزايدات تهدينا إلى المعجزة التي تعيد إلى تجاربنا حظ النجاح. فهل تعود المعجزات؟ إنه الأمل الوحيد. فلنحلم.

ثالثاً: وطن لا قطر ـ استحالة وطنية

إن تاريخ لبنان الحديث، منذ فخر الدين حتى اليوم، يتميز بهاجسين اثنين: الاستقلال والحرية، ولئن كان الاستقلال مرَّ في حقبات عديدة، منقوص المعنى والبنيان، إلّا أنه استمر مميزاً لهذا الكيان الذي عاش متميزاً عن محيطه الجغرافي بمؤسساته السياسية والاجتماعية.

فالإمارة اللبنانية الدرزية «المسلمة» التي كانت في صراع مع المحيط العثماني المسلم، وإن نعمت بالأمن الداخلي، عاشت صراع الاستقلال مع الخارج.

أما الإمارة اللبنانية الشهابية «المسيحية» التي أعقبتها، والتي حافظت على صراعها مع الخارج، فقد تصدع أمنها الداخلي بنزاعات طائفية تغذيها المطامع الخارجية.

وانتهت الإمارتان المعنية والشهابية إلى نظام خاص، فرضته القوى الخارجية، وقسّم لبنان إلى مقاطعتين، قبل أن يولّى عليه نظام المتصرفية.

حتى في عهد الانتداب الفرنسي، بقي للبنان نظامه الخاص المميز في المحيط، إلى أن جاء الاستقلال بميثاق يوازن بين هذا التميز الخاص والدمج بالمحيط العام، وكأنه حل مؤقت لمشكلة العلاقة بين العروبة ولبنان ـ بين الإسلام والمسيحيين.

أما في عهد الاستقلال فلم تترسخ القواعد المدنية في المجتمع اللبناني، وقد كرّس هذا الواقع بإبقاء نظام الأحوال الشخصية بيد الطوائف، تضع كل واحدة نظامها المختلف عن الطائفة الأخرى، مما كرس وأكد التميز المدني والاجتماعي بين اللبنانيين أكثر.

وبرزت سنة ١٩٥٨، أول محاولة جدية في تاريخ لبنان الحديث، لاستغلال هذا الاختلاف، فتحول، بفعل المداخلات الخارجية، وبخاصة العربية منها، وبالدرجة الأولى، عبد الناصر، إلى تناقض وصراع لإسقاط النظام، تمهيداً لابتلاع هذا الكيان الخاص.

واستمر هذا التجاذب إلى أن دخل الفلسطينيون بمنظماتهم المسلحة والمتناقضة إلى لبنان ليكونوا سبباً مضافاً لحرب أهلية وضعت اللبنانيين مجدداً أمام السؤال المتجدد المستمر عن الوجود والمصير.

ولقد اتخذت الحرب اللبنانية أشكالاً، وأساليب مختلفة ومتنوعة، متقاطعة الخطوط، ومتباينة الغايات، محلياً وإقليمياً ودولياً. وهي، لتعدد أشكالها وغاياتها، كانت تحصد الكثير من الضحايا، وتنتهي

بتخريب البُنية التحتية، وتدمير الاقتصاد، زارعةً الخوف والرعب في نفوس المواطنين، ساحقةً كل المعطيات والعناصر الإيجابية التي تكرَّست عبر سنوات البحبوحة والعيش المشترك. فكم من مرة توهم اللبنانيون أنَّ الأزمة انتهت! وكم من السياسيين استعجل حالة الفرح وصُدم بالواقع المستجد! وكم من الشهداء سقطوا ضحية آمال وأحلام! وكم هوت رموز لبنانية عديدة، فاستشهد موسى الصدر، وكمال جنبلاط، وبشير الجميّل، وحسن خالد، وداني شمعون!!! وهُجِّر ريمون إده، وصائب سلام وغيرهما!!! واغتيل كتّاب وصحافيون ورجال علم! بالإضافة إلى ما حصدت من مدنيين أبرياء قتلاً وتشريداً، مواطنين ومقيمين في أنفاقها ودهاليزها.

وانتهت تلك الحقبة بنفي ميشال عون لتؤسس لحقبة سياسية مختلفة عن تاريخه السابق.

ولعل هذه الأزمات المتلاحقة، والسقطات المتكررة، في براثن المؤامرة، بالرغم من فترات الصمود القصيرة، زعزعت ثقة المواطن، ليس فقط بنظامه السياسي، بل بمجتمعه وبدولته ووطنه. وهي، باستمرارها، ستوصله من دون شك إلى حالة من الرفض الكامل للمجتمع وللدولة والوطن معاً، لتصبح تجربة العيش في الوطن مستحيلة.

لقد ساهمت هذه الحرب والذكريات المريرة التي خلّفتها، والنتائج التي أفرزتها، بإعادة طرح العقد الاجتماعي اللبناني، الذي سمي سابقاً بالميثاق، والذي هو الآن دستور الجمهورية الثانية. فالخوف القابع في أعماق النفوس، وقد ترسخ بفعل ما تناقلته الأجيال من أخبار الأهوال والفظائع في المدن والقرى، عبر محطات متنقلة من

التقاتل، في فترات متقطعة، سبّبه الاختلال في العقد الاجتماعي، الذي تبنى عليه الأوطان وكياناتها، وفقدان دولة المؤسسات والنظام الذي يحمي الكيان في سيادته الخارجية ويفرز في الداخل سلطات الحكم الديموقراطية العادلة.

وليست تجربة عون سوى التجربة الأخيرة، في البحث عن علاقة صحيحة وممكنة بين لبنان الوطن ولبنان القطر العربي. قبله حاول إميل إده وكميل شمعون وفؤاد شهاب (وكمال جنبلاط وموسى الصدر بمفهوم مختلف) وبشير الجميّل. ولكن تجربة عون هي ربما التجربة الوحيدة التي كشفت عمق الصعاب التي تصل إلى حد الاستحالة. فجمع أحلامه المتكسرة مع شهداء لبنان كلهم وحملها إلى منفاه كفخر الدين على رجاء وأمل العودة... ويبقى الانتظار.

وقد دخلت المطامع الخارجية الإقليمية والدولية لتضرب لبنان من خلال هذه النواقص، التي جعلت الاقتصاد الحر أقرب إلى الاحتكار منه إلى حرية التنافس، وجعلت النظام السياسي البرلماني الحر أقرب إلى النظام الرئاسي، أو نظام الرؤساء، بسبب عدم توافر ضوابط للعلاقة المباشرة بين المؤسسات من جهة، وبين المواطن والسلطة من جهة ثانية، والذي جعل من واقع العلاقات الاجتماعية عقداً اجتماعياً أقرب إلى التعايش الطائفي المتوازن والمتسامح منه إلى عقد نظام اجتماعي وطني موحد.

بل لعل المميزات التي شابتها بعض النواقص، التي لم يقدم النظام على إتمامها، هي المقاصد التي استهدفها التدخل الإقليمي والدولي، لأنها، رغم تخلفها ونقصها، تشكل خطراً على الأنظمة الإقليمية المحيطة والمجاورة للبنان.

هذه العلاقة الجدلية هي التي جعلت علاقة لبنان بمحيطه علاقة مستحيلة، وجعلت التجارب التي خاضها اللبنانيون طوال حقبة طويلة من الزمن منذ فخر الدين حتى ميشال عون تجارب في علاقة مستحيلة.

والعقد الاجتماعي الأول الذي نصَّ عليه الميثاق، وهو تخلي المسيحيين عن التطلع إلى الغرب لقاء تخلي المسلمين عن الشرق، كان علاقة توازن. فإذا نجح هذا التوازن في زمن أو حقبة معينة فإن أي اختلال داخلي أو خارجي يؤدي به إلى الخلل ويعرّض العقد الاجتماعي للتفسخ والانهيار. وبالتالي كان البنيان على الميثاق وقواعده بالتوازن بنياناً مستحيل الاستمرار، فاهتز أمام الكثير من التجارب التي تعرّض لها.

وصعود الموجة الناصرية كان امتحاناً كشف هذا التوازن، فأدى إلى تصارع طرفي العقد. وكادت «ثورة ١٩٥٨» تسقط الميثاق عندما استهدفت إسقاط شمعون والتيار الذي مثّله. وكشف دخول الفلسطينيين، فيما بعد، هشاشة العقد، وأفقده توازنه، وأدى إلى حرب ١٩٧٥ التي أسقطت الميثاق وأسقطت الدولة، بعد أن توزعت الميليشيات السلطة.

وكأن هذا التذويب للوطن والدولة والسلطة كان تحضيراً إقليمياً لإلغاء الهوية المتميزة. فالقوى اللبنانية الداخلية المتصارعة، بعضها يسعى لاستبدالها بالتقسيم والكونفدرالية وبعضها يبحث ويسعى لاستبدالها بالحسم لإنشاء دولة يسارية أو مسلمة فيما البعض يبحث عن الإلحاق أو الضم.

وهذا ما أثار شهية القائلين بشعب واحد في دولتين، وعادت الجدلية

إلى الصراع القديم، لبنان دولة أم قطر؟

وسيأتي مؤتمر الطائف بصياغة معدّلة لجوهر الميثاق تعبر عن رغبة المسلمين بنهائية لبنان الوطن العربي، هذه الرغبة التي تحولت إلى قرار دولي، وسيكون لسورية مهمة الإشراف عليها وعلى السلطة التي تنبثق عن الطائف. وسوف يبقى العقد الذي انبثق عن الطائف المقتبس من ميثاق ١٩٤٣ معدّلاً، قائماً على قانون التوازن الطائفي الذي لا يمكن أن يبني وطناً ولا دولة ولا سلطة متماسكة، ليبقى الخوف على المصير، وعلى الكيان قائماً ولو مع بعض السلام المحقق.

وسيستمر لبنان يسأل جيرانه وأشقاءه الأقربين والأبعدين، عن العلاقة التي ستنشأ، بعد الميثاق الجديد والحرب الحديثة. والمسيحي العربي ولبنان العربي يعلمان أن تجربتهما ذات جدلية واحدة. وأن هذه التجربة لم تمت بسبب نقص اعتل ذاتها، وإن كان هذا عيبها الكبير، إلّا أنها سقطت بفعل تدخلات إقليمية ودولية. وقد تكرر ذلك عبر حقبات امتدت منذ الحروب الصليبية حتى ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٠. ليبقى الجواب حائراً بين لبنان الوطن ولبنان القطر.

وقفة وجدانية، واعتراف علني، ينتابني وأنا في نهاية حواري مع القارئ. أقول اعتراف وليس مناقشة. فأنا اليوم في حالة وجدانية صافية تدفعني للاعتراف بأنني كنت مخطئاً عندما لم أفهم سبب عزلة لبنان عن محيطه العربي، وربما عندما ساهمت بسلوكي السياسي بطرح مشروع القطر ولم أفهم معنى إقدام اللبنانيين وخصوصاً المسيحيين على تسكير حدود لبنان أمام المشاريع القومية التي لا تعوض عليه خسارة مكاسبه السياسية والاجتماعية والاجتماعية والاقتصادية لأنها لا تحمل وعوداً حضارية أشمل.

ولأن العروبة الكلية التي قدمها له فلاسفة الفكر القومي الحديث منذ فجر الاستقلال حتى اليوم، لم تختلف كثيراً في المنحى. فهي انتقلت من مفهوم الذوبان في الوحدة القومية إلى منطق الهيمنة في العلاقات الثنائية إلى منطق التبعية في الإسلام السياسي الحديث المرتد...

وسوف تبقى علاقة لبنان الوطن بالدولة القومية، عربية أم سورية، علاقة مستحيلة إلى أن يصبح للقطر في المفهوم القومي معنى الانتماء الحضاري والديموقراطي والعلاقة المتوازنة في المشاركة والمصالح.

رابعاً: خيار لا قدر - استحالة دينية

للذين يتساءلون عن حسن أو سوء نية ما هو الحل إذاً، أقول إما أن نصل إلى المجتمع المدني، وهذا واجب ودور المسلمين أولاً وأخيراً وليس للمسيحيين فيه سوى دور التحذير والمساعدة، وإما أن يستعجل المسيحيون فرح الانفصال ولا يصلبون. وإذا تعذر ذلك الانفصال فليس لهم سوى خيار واحد، هو الرحيل بديلاً لإحباطهم الذي يمهد لفصلهم النهائي كمواطنين كاملي الانتماء السياسي والمدني في مجتمع يرتد نحو الأصولية.

نعم الرحيل، وبوعي وقرار. ففي البدء كانت العائلة غاية التضحية بالفرد ثم أصبحت القبيلة هي الأهم والمحور الأعلى للنضال. ومع تطور المجتمع إلى المدينة أصبحت المدن ـ الدول هي رمز وحصن التضامن بين أبنائها. ثم تحولت المدن إلى دولة فأصبحت الدول المستقلة بحدودها مفخرة الانتماء إلى أن قامت القوميات العرقية أو

الحضارية أو الدينية فأصبح الولاء لها. تتقدم حتى على مجموعة الأقطار أو الدول التي تتألف منها القومية. وذابت مع الزمن عصبية العائلة ثم القبيلة ثم المدينة ثم الدولة فبلغت في هذا الزمن وهذه المرحلة من تاريخ الحضارة الإنسانية مرحلة المجموعات الإقليمية. بل وبدأ ظهور ثوابت كونية مثل حق التدخل والوصاية الدوليين. ومن يدري؟ أيأتي الزمن اللاحق بعد حين بنظرية الانتماء الإنساني، فتخلف العصبية الإقليمية لتترك مجالاً للنظام الكوني والعولمة؟

وإن كان الإنسان سيرتفع فوق سقف الوطن، كما فارق رباط العائلة والقبيلة والمدينة ليتحول إلى المجموعات الإقليمية الجغرافية أو الاقتصادية أو الثقافية الحضارية وربما إلى العولمة التي بدت بشائرها، فلماذا لا نبدأ بالتحضير لذلك منذ الآن، ونرفض منذ اليوم التقاتل على أوطان أو قوميات زالت أو ستزول لاحقاً كما زالت عصبية عائلاتنا وقبائلنا ومدننا؟

فإن كان الوطن سيفرض علينا نظاماً من العيش ذمياً أو غير متكافئ أو حتى نظاماً غير ديموقراطي ولا حر، فإن أسلافاً لنا اختاروا بالسليقة الهجرة والطلاق. ونحن ربما ننجو ونتحضر بتقليد خطاهم... وعذراً ممن لم يفهم بَعدُ... إن الإنسان أهم قيمة من الأوطان والأديان.

المؤلف في سطور

فايز قزي، من مواليد الجيه ـ الشوف سنة ١٩٣٩.
ـ رئيس اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية من سنة ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢.
ـ محام في نقابة المحامين ـ بيروت منذ سنة ١٩٦٢.
ـ انتسب إلى حزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٥٦ واستقال سنة ١٩٦٢.
ـ ترشح للانتخابات النيابية سنة ١٩٧٢ مع كمال جنبلاط على لائحة جبهة النضال الوطني في الشوف، وخسر الانتخابات في وجه الرئيس كميل شمعون.
ـ نشرت له مقالات عديدة في الصحف اللبنانية.

فهرس الأعلام

أ

ب

ت

ج

ح

ن

هـ

ي

فهرس الأماكن

أ

ب

ت

ح

د

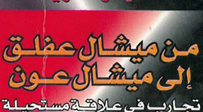
س

ص

ط

ع

فهرس الأماكن





«هذا الكتاب سيرة وشهادة لتجارب سياسية متواضعة، ولكنها شاملة لأكثر من حقل، ولعله بمثابة إعلان لعبثية التجارب القومية والوطنية. أما العيش المشترك فمرتهن نجاحه بوصول المسلمين ربما إلى نظرية استبدال أو تطوير الآيات «المدينية» المنزلة والموجهة للقبائل العربية في زمن الرسول وجغرافية الجزيرة، بحيث تبقى القوانين الوضعية المتحركة، ولو متأثرة بالجذور الدينية، وحدها نظام دولة ومجتمعات متجددة ومختلطة ومتنوعة مع الزمن المتبدل باستمرار.
إن بدت هذه التجارب خجولة وناقصة فأرجو أن يغنيها النقد والحوار؛ وهكذا قد ننتصر. عكس ذلك ستبقى العلاقة مستحيلة ويتساوى خيار الأقليات المشرقية مع قدرها بالزوال أو الهجرة.
هذا ما قاومته سابقاً وأرجو أن أستمر حتى لا تنتصر "الاستحالة».

(من الكتاب)



